



ملحق الحزب الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة
١٤١١/٦/٩ هجرية الموافق ١٢/٢٦/١٩٩٠ ميلادية.

الجلد (٢٨)
صفحة

العدد (١٣)

جدول الأعمال -

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ليث شيللات.
- ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.
- ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي.
- د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد محمد فارس الطروانه.
- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد احمد قطيش.
- و - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان.
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.
- ٣ - الردود على الأسئلة.

هكذا من الأصل

١ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٩٦٤٤ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٠،
جواباً على السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي
العبادي.

٢ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ١٦٨٨٢، تاريخ
١٢/١٢/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (٤١) المقدم من معالي النائب
الدكتور عبد الله النور.

٣ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٥ تاريخ
١٢/١٥/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب
الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٤ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٧ تاريخ
١٢/١٥/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد
نايف الحدييد.

٥ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٦ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠، جواباً على
السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٦ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٣٩ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠،
جواباً على السؤال رقم (١٦) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤٠ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠،
جواباً على السؤالين رقم (٣١، ٣٣) المقدمين من سعادة النائب الدكتور أحمد
عويدي العبادي.

٨ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤١ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠،
جواباً على السؤال رقم (٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي
العبادي.

٩ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٦٣ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠،
جواباً على الاسئلة رقم (١٢، ١٠، ٢٠، ٢٤، ١١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٦)
المقدمة من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

١٠ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٥ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠، جواباً على
السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

٤ - مناقشة بيان معالي وزير الاعلام والمتعلق بالاستجواب رقم (٢) المقدم من سعادة
النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي حول دور اجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح
الموقف الاردني في أزمة الخليج.

٥ - قرارات اللجان.

١ - قرارات لجنة التحقيق النيابية:

أ - قرار رقم (١) تاريخ ١٢/١٧/١٩٩٠، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد سليم الزعبي: رئيساً للجنة.

٢ . سعادة الدكتور محمد أبو فارس، مقرراً للجنة.

ب - قرار رقم (٢) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٠، والمتضمن بعض توصيات اللجنة.

٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٠، والمتضمن الموافقة على
مشروع قانون انتقال الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

٣ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠، والمتضمن توصية اللجنة
بشأن عدد من الاقتراحات برغبة المحالة عليها من المجلس.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاحد القادم ١٢/٣٠/١٩٩٠ الساعة الخامسة مساءً.

هكذا من الأصل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٤١١/٦/٩ هجري الواقع في ١٢/٢٦/١٩٩٠ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة عشرة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة سيادة (الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: ليث شبيلات، منصور مراد، عبد الحفيظ علاوي، محمد الطراونة.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: احمد قطيش، عطا الشهران، جمال حداد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: محمد ابو فارس، سعد حدادين، ذيب مرجي مروان الحمود، فوزي الطعيمي، عبد الله زريقات، بسام حدادين.

وحضر من الحكومة:

١. دولة السيد مضر يدوران، رئيس الوزراء

ووزير الدفاع.

٢. معالي السيد سالم مساعدة، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٣. معالي السيد مروان القاسم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

٤. معالي السيد عبد المجيد الشريدة، وزير التنمية الاجتماعية.

٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزين، وزير الصحة.

٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة، وزير الأشغال العامة والإسكان.

٧. معالي السيد حكمت الساكت، وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨. معالي السيد ابراهيم عز الدين، وزير الاعلام.

٩. معالي السيد باسل جردانه، وزير المالية.

١٠. معالي الدكتور زياد فريز، وزير الصناعة والتجارة.

١١. سماحة الشيخ عبد الباقي جو، وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٢. معالي الدكتور محمد حداد، وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.

١٣. معالي المهندس داود خلف، وزير المياه والري.

١٤. معالي السيد نبيل أبو الهدى، وزير النقل والاتصالات.

١٥. معالي السيد يوسف المبيضين، وزير العدل.

١٦. معالي السيد ثابت الطاهر، وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٧. معالي الدكتور سليمان عربيات، وزير الزراعة.

١٨. معالي الدكتور خالد الكركي، وزير الثقافة.

١٩. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير، وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٢٠. معالي الدكتور قسيم عبيدات، وزير العمل.

٢١. معالي السيد ابراهيم الغبابشة، وزير الشباب.

٢٢. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي، وزير السياحة والآثار.

٢٣. معالي السيد عبد الكريم الدغمي، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١. افتتاح الجلسة:



سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس جدول الاعمال:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة:

الغياب فقط هناك سعادة النائب السيد ليث شبيلات، سعادة النائب السيد زياد الشويخ.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١. طلب معذرة مقدم من

سعادة النائب السيد احمد قيطش.

ب. طلب معذرة مقدم من

سعادة النائب السيد عطا الشهران.

ج. طلب معذرة مقدم من

سعادة النائب السيد جمال حداد.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام.

٣ - الردود على الاسئلة.

كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٩٦٤٤ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم بعد التحية:

الموضوع: السؤال

فأرجو توجيه السؤال التالي الى كل من وزارتي الصناعة والتجارة، ووزارة التعليم العالي، كون السؤال يختص بكلية معاً في آن واحد.

واقبلوا احترامي

السؤال: صدرت وثيقة عن وزارة الصناعة والتجارة، تحمل الرقم م ش ٤١١/١٢٠٠/٢، تاريخ ١٤١٠/٦/٢هـ، الموافق ١٩٩٠/١/٢١، متضمنة قائمة بأساء

هكذا من الله جل

مرؤوسي وأصحاب كلية عمان الجامعية الأهلية القائمة الآن بالسرو السلط.

المطلوب: موافاتي بنسخة عن هذه الوثيقة وهي ثلاث صفحات وتحتوي تسعة وأربعين إسماً، ومقدار حصّة كل واحد بالدينار، وأسبأ من هم أعضاء في مجلس التعليم العالي من هؤلاء الأعضاء.

السؤال الثاني: نسخة عن قرار مجلس التعليم العالي الذي قرر بموجبة قبول من يحمل معدل ٦٠٪ في كلية عمان الجامعية الأهلية صيف هذا العام ١٩٩٠ ونسخة عن القرار السابق لمجلس التعليم الذي لا يسمح فيه بالقبول بالجامعات لمن يحملون معدلاً يقل عن خمس وستين.

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الدكتور أحمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة

الرقم: م ش/٢/١٢٠٠/٩٦٤٤
التاريخ: ١٤١٠/٥/١٩
الموافق: ١٩٩٠/١٢/٩

سعادة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب سعادتكم رقم ١٦/٣/٢٦٩٥/١٠ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ بخصوص الاجابة على السؤال رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

ارجو ان ارفق لكم طيا صورة عن الكتاب الصادر عن مديرية مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة رقم م ش/١/١٢٠٠/٤١١ تاريخ ١٩٩٠/١/٢١، اما اسبأ من هم أعضاء في مجلس التعليم العالي من بين الاسبأ الواردة ضمن كتابنا المشار اليه فيتعذر الاجابة عليه لعدم توفر قائمة لدينا باسبأ أعضاء مجلس التعليم العالي.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

وزير الصناعة والتجارة

د. زياد فريز

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة

الرقم: م ش/٢/١٢٠٠/٤١١
التاريخ: ١٤٤٠/٢/٢٤
الموافق: ١٩٩٠/١/٢١

لمن يهمه الأمر

استنادا للوثائق المحفوظة لدى مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فان للشركة الاردنية المتحدة للاستثمار مسجلة في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٢٠٠) تاريخ ١٩٨٣/٧/١٧ برأس مال مقداره ٢٠٠٠٠٠٠ مليونين دينار.

وان اسبأ الشركاء ومقدار حصّة كل واحد منهم حسب اخر عملية تحويل حصص كما يلي:

اسم الشريك	مقدار الحصّة/دينار
١. الدكتور احمد مفلح الخوارني	٤٤٩٣٢٥
٢. السيد فايز محمود الفايز	١٠٠٠٠٠
٣. الصيدي محمد علي الكردي	١٠٠٠٠٠
٤. السيد محمد حسين محمد بهوش	١٠٠٠٠٠
٥. الدكتور ماهر كنج شكري	٧٧٥٠٠
٦. السيد احمد محمد ابو الشعر	٧٧٠٠٠
٧. السيد عبد الله احمد يوسف	٧٥٠٠٠
٨. السيد محمد احمد صالح الخوارني	٧٥٠٠٠
٩. السيد زيد محمد فريز	٧٢٥٠٠
١٠. السيد بسام محمد علي عطاري	٥٨٧٥٠
١١. السادة شركاء البلقاء للإدارة	٥٨٧٥٠
١٢. السيد سميج فهمي الخطيب	٥٥٠٠٠
١٣. السيد كامل مصطفى محمد الأحمد	٥٠٠٠٠
١٤. السيد رياض عمر اسعد عبد الله	٥٠٠٠٠
١٥. السيد محمد وصفي عبد الله ضراغمة	٥٠٠٠٠
١٦. الدكتور حدي محمود خصاونه	٣٠٠٠٠
١٧. الدكتور نايف عمر محمود خرما	٣٠٣٧٥
١٨. السيد علي عاشور	٣٠٠٠٠
١٩. السيد رياض فرج عبد النبي	٢٧٠٠٠
٢٠. المهندس تيسير ابو عرجه	٢٦٢٥٠
٢١. السيد خليل جورج توفيق عصفور	٢٥٠٠٠
٢٢. السيد نصر جورج توفيق عصفور	٢٥٠٠٠
٢٣. الدكتور محمد احمد حمدان	٢٥٠٠٠
٢٤. المهندس غالب عبد الوالي ابو عرابي	٢٠٠٠٠
٢٥. السيدة الزا عبد الرحمن علي بشناق	٢٠٠٠٠
٢٦. الحاج يوسف حسن السلواي	٢٠٠٠٠
٢٧. السيد عبدالله عبد الكريم خصاونة	٢٠٠٠٠
٢٨. السيد كامل امين قعوار	١٨٧٥٠

هكذا من الأصل

٢٩ .	السيد محمد مفلح الخوارني	١٦٥٠٠
٣٠ .	السيد عبد الرحيم احمد حمدان	١٥٠٠٠
٣١ .	الدكتور فكتور يعقوب البله	١٥٠٠٠
٣٢ .	الحاج محمد اسعد ابو شمس	١٥٠٠٠
٣٣ .	المهندس عدنان ابو الشعر	١٤٨٠٠
٣٤ .	الدكتور عبد العزيز الحيايط	١٠٠٠٠
٣٥ .	الدكتور محمد سعيد النابلسي	١٠٠٠٠
٣٦ .	السيد عبد الملك الحمر	١٠٠٠٠
٣٧ .	الدكتور عبد الدحيات	١٠٠٠٠
٣٨ .	الدكتور سالم اللوزي	١٠٠٠٠
٣٩ .	الدكتور عبد الله المالكلي	١٠٠٠٠
٤٠ .	الدكتورة مروة كامل محمد الاحمد	١٠٠٠٠
٤١ .	الدكتور جمال محمد حجازي صلاح	١٠٠٠٠
٤٢ .	الدكتور زكريا ابو خلف	١٠٠٠٠
٤٣ .	الدكتور محمد احمد الطراونه	١٠٠٠٠
٤٤ .	الدكتور اديب حداد	١٠٠٠٠
٤٥ .	السيد قاسم يوسف الحموري	١٠٠٠٠
٤٦ .	الدكتور صالح الهندي	١٠٠٠٠
٤٧ .	السيد فايز ناظم القدسي	١٠٠٠٠
٤٨ .	السيد ابراهيم يوسف حمدان	١٠٠٠٠
٤٩ .	الدكتور رفيق داود عمر	٧٧٥٠٠

اعطيت الشهادة بناء على طلب الشركة.
اعدت الشهادة الهام الشمري

مراائب الهرمات

سيادة رئيس المجلس: هذا السؤال موجه
لوزيرين وهو مسجل تحت رقم واحد، فلا يجوز
حسب المادة (٨٤) من النظام الداخلي ان يوجه
السؤال لأكثر من وزير واحد ولهذا وجه السؤال
لمعالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور احمد
عويدي.

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن
الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، بخصوص
اجابة معالي وزير الصناعة والتجارة اكتفي بما
ورد، اما الشق الثاني السؤال حقيقة فقد التفت
امس في الصدقة معالي وزير البلديات وشرح
لي الظروف الاخرى التي ادت الى موضوع

القبول وموضوع مجلس التعليم العالي واكتفي
بذلك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند
الذي يليه:

السيد الامين العام:

٢ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية
رقم ١٦٨٨٢، تاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠،
جواباً على السؤال رقم (٤١) المقدم من
معالي النائب الدكتور عبد الله النور.

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال من: النائب الدكتور عبد الله
النور.

الى: معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية.
تحية طيبة وبعد

١ . أرجو اعلامي عن الخطوات التنفيذية التي
تمت بخصوص كهربة اوتوستراد صافوط
البيعه المؤدي الى الشمال، وإلى
الجمهورية السورية، ذلك في ضوء تفاهم
حوادث السير المميتة في عين الباشا
والمخيم في البقعة، وام الدنانير.

٢ . كما أرجو اعلامي عما تم اتخاذه من
قرارات بخصوص انمام كهربة اوتوستراد
عمان السلط وهو الطريق الوحيد المؤدي
إلى البلقاء والاغوار الوسطى، ومحافظة
نابلس، وهو الطريق الثاني المؤدي إلى
محافظة القدس، كل ذلك في ضوء
الحوادث والكوارث التي تتزايد ليلياً.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب د. عبدالله النور

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطة الكهرباء الاردنية

الرقم: ١٦٨٨٢/٤٠/١٢/٩

التاريخ: ١٢/١٢/١٩٩٠

سعادة رئيس مجلس النواب

الموضوع: إنارة طريق صويلح صافوط
البقعة وإستكمال إنارة طريق صويلح السلط.

إشارة الى استفسار معالي النائب د.
عبد الله النور بشأن انارة طريق صويلح
صافوط البقعة وإستكمال انارة طريق صويلح
السلط. أرجو بيان ما تم بهذا الشأن:

١ - طريق صويلح البقعة:

تبلغ التكلفة الكلية لإنارة هذا الطريق
حوالي ١١٥٨٠٠٠ ديناراً، وبناءً على التوجه
بتوزيع هذه التكلفة بالتساوي بين وزارة
الأشغال العامة ومحافظة البلقاء وسلطة الكهرباء
الأردنية فقد تم الكتابة الى كل من وزارة
الأشغال العامة ومحافظة البلقاء لرصد المبالغ
المرتبة عليهما وتحويلها الى السلطة تمهيداً لطرح
المطاءات اللازمة لذلك.

وافقت وزارة الأشغال العامة والإسكان
على رصد المخصصات المالية حين المباشرة بطرح
المطاءات، بينما طلبت محافظة البلقاء من لجنة
خدمات تخيم البقعة رصد المخصصات
اللازمة.

كما تمت الكتابة الى دولة رئيس الوزراء
بتاريخ ١٣/١٠/٩٠ لطلب الموافقة على رصد
مبلغ ٣٨٦٠٠ دينار ضمن موازنة محافظة البلقاء
لسام ١٩٩١ من اجل تغطية التزامها تجاه
المشروع وكذلك الموافقة على إدراج مبلغ مسار

هكذا من المصلح

ضمن موازنة سلطة الكهرباء الأردنية لعام ١٩٩١، وسيأشر بتنفيذ المشروع حالما يتم رصد المخصصات اللازمة لذلك.

٢ - طريق صويلح السلط:

تبلغ التكلفة الكلية لإستكمال إنارة الطريق المطلوب حوالي ١٨٠٠٠٠ ديناراً، وقد تم الطلب من رئاسة الوزراء في كتابنا تاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠ الموافقة على معاملة هذا الطريق بنفس الأسلوب وهو تقسيم التكلفة بالتساوي بين وزارة الأشغال العامة ومحافظة البلقاء وسلطة الكهرباء الأردنية وإدراج المبلغ المترتب على كل منها ضمن موازنتها لعام ١٩٩١، وسيأشر بتنفيذ المشروع حالما يتم رصد المخصصات اللازمة لذلك.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الإحترام،،،

ثابت الطاهر
وزير الطاقة والثروة المعدنية
رئيس مجلس سلطة الكهرباء الاردنية

سيادة رئيس المجلس: الاجابة مدونة
معالي الدكتور عبد الله.

الدكتور عبيد الله النصور: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس جواب معالي وزير الطاقة ووضح من ان خطوات اتخذت لانارة طريق الموصل بين صافوط ونعيم البقعة، والآخر الموصل الى السلط واؤكد لمعالي الزميل من ان الهدف ليس اسداء خدمة لمحافظة بل هي وقاية من الحوادث المميتة المتكررة على هاتين الطريقين الهامتين الموصلتين احدهما الى الجمهورية السورية والشمال والاخرى الى فلسطين ومحافظة

البلقاء، ولسوف اتابع الخطوات التنفيذية باذن الله وشكراً.
سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٥ تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم
سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم
بعد التحية؟

الموضوع: السؤال
فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة حول شركة الكهرباء الأردنية، وموافاتي بالأجابة ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

السؤال: هل تتقاضى شركة الكهرباء الأردنية تأمينات على عدادات الكهرباء. وفي حال ذلك إجابتي على النقاط التالية:

- ١ . مقدار المبلغ الذي تتقاضاه الشركة عن كل عداد.
- ٢ . هل أن هذا التأمين منفصل عن ثمن العداد أم جزء منه.
- ٣ . كم هو عدد المشتركين في المملكة عن طريق الشركة - أي: كم عدد العدادات كلها.
- ٤ . في أي بنك وفرع تودع هذه المبالغ، وما هو رقم الحساب/ او الحسابات (سواء أكان ذلك داخل و/أو خارج الأردن).

٥ . ما هو مقدار نسبة الفائدة الذي تتقاضاه الشركة من البنك لقاء إيداع هذه المبالغ. واقبلوا احترامامي

د . احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم: ٤٨٨٥/١٦/٣/٦

التاريخ: ١٥/١٢/١٩٩٠

سعادة رئيس مجلس النواب
عمان

الموضوع: السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي

اشير الى كتابكم رقم ٢٦٨٨/١٠/١٦/٣، تاريخ ٢٨/١١/١٩٩٠ ومرفقة السؤال رقم (١٨) تاريخ ٢٧/١١/١٩٩٠، المقدم من سعادة النائب أحمد عويدي العبادي.

فيما يلي الاجابة على سؤال سعادة النائب على ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من شركة الكهرباء الاردنية:-

- ١ . تتقاضى شركة الكهرباء الاردنية من المشترك عند بدء اشتراكه بالتيار الكهربائي ولمرة واحدة تأميناً على المقطوعة الشهرية وذلك استناداً الى نظام تكاليف الخدمات والذي تنص المادة (٥) منه على:-
«يكون التأمين على المقطوعة الشهرية للمشارك الجديد في حدود ما يعادل استهلاك شهرين».

ومعدل هذا التأمين حالياً هو (٢٠) ديناراً.

وهذه الممارسة متبعة من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات المزودة للكهرباء في الاقطار المختلفة حيث تغطي هذه التأمينات الدين الذي يترتب للشركة على كل مشترك. لان المشترك يقوم باستهلاك الكهرباء خلال شهر ما وبعد انتهاء هذا الشهر تتم عملية قراءة استهلاكه وترسل اليه الفاتورة بعد حوالي نصف شهر من القراءة ويقوم بعد ذلك بتسديدها خلال شهر من استلامه لها اي انه يقوم بتسديد ما يترتب عليه بعد حوالي شهرين، هذا عدا عن التأخير في التسديد من قبل بعض المشتركين. وعلى الشركة في هذه الاثناء ان تقوم بدفع كلفة جهازها الاداري والفني وثمن الطاقة المشتراة من سلطة الكهرباء والمعطاه شهر واحد فقط لتقوم بالتسديد خلالها حيث يتوجب بعدها دفع فواتر للسلطة اذا تأخرت الشركة عن التسديد.

كما انه من خلال هذه التأمينات تستطيع الشركة حفظ حقها في ما يترتب على بعض المشتركين الذين يتركون بيوتهم دون تسديد ما يترتب عليهم من فواتير سابقة.

- ٢ . ان الشركة لا تتقاضى ثمناً للعداد وإنما تستوفي رسوماً كبديل ايصال وتركيب العداد وذلك استناداً الى نظام تكاليف الخدمات ايضاً وعلى النحو التالي:-
- ٣٠ ديناراً لعداد الغاز الواحد.
- ٥٠ دينار لعداد الغازات الثلاثة.

هكذا من المأمول

٣ . بلغ عدد المشتركين كما هم في ١٩٨٩/١٢/٣١ حسب آخر ميزانية اصدرتها الشركة ٣١٦٩٦٢ مشتركاً.

٤ . بلغ مجموع التأمينات لدى الشركة في نهاية العام الماضي ١٣٨، ٦٤٨، ٧ دينار في حين بلغت مديونية المشتركين في نفس التاريخ ٨٩٩، ٧٣٠، ٩ دينار، علماً بان هذه المديونية قد ارتفعت في الوقت الحاضر الى مبلغ يزيد على احد عشر مليون دينار حيث يتضح ان التأمينات لا تغطي حجم مديونية المشتركين.

٥ . ان التأمينات المذكورة غير مودعة في البنوك بالمعنى المصرفي المالي لا في داخل الاردن ولا خارجة حتى تتقاضى الشركة فوائد عليها. بل هي جزء من السيولة المالية لدى الشركة تقوم من خلالها بتغطية جزء من التزاماتها المالية مقابل الديون الموجودة لها في ذمة المشتركين.

ان التزام الشركة بتوفير الخدمات الكهربائية المنتظمة اضطرها الى اتفاق مبالغ طائلة اضافة الى ان الشركة ومنذ مطلع عام ١٩٨٠ قامت بتزويد ما يزيد على (٢٨٥) قرية وتجمعاً سكانياً في الريف الاردني متحملة قروضا باهظة بلغ رصيدها في ١٩٨٩/١٢/٣١ مبلغ (١٩٢) مليون دينار كقروض خارجية والشركة ملتزمة بتسديد هذه المبالغ بالعملات الاجنبية مما يضاعف قيمة هذه القروض عدا

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، سؤال رقم (١٨) حول اقتطاعات شركة الكهرباء قد اجتمعت امس مع معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس السيد ثابت الطاهر وقرأت جوابه وانا اكتفي بما ورد، آملاً القيام بتصويب وتصحيح الاخطاء والممارسات المؤدية الى الخلل والخسارة ان وجدت هذه الخسارة حقاً واذا لم تكن خسارة مفتعلة من ادارة الشركة لاسباب في نفس يعقوب وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه.



الجويذة وحتى مفرق طريق عمان - مادبا - العقبة اشارة جيدة اسوة بالشوارع الاخرى داخل مدينة عمان.

واقبلوا الاحترام، ، ، ،
النائب نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الرقم : ٤٨٨٧/١٦/٣/٦
التاريخ : ١٩٩٠/١٢/١٥

سعادة رئيس مجلس النواب
عمان

الموضوع: السؤال رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد

أشير الى كتابكم رقم ٢٦٧٤/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٧ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥
جواباً على السؤال رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

سؤال رقم (١)

تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع:- سؤال من النائب نايف الحديد بواسطة معاليكم بموجب المادة ٨١ من نظام المجلس وما بعدها الى معالي وزير الطاقة. موضوع السؤال لماذا لم تنار بالكهرباء قريتي البنيات وقنفور قضاء سحاب والاحياء الواقعة شرقي قرية الجويذة حتى منطقة الصوامع والاحياء الواقعة غربي الطيبة وخرية السوق والبادودة وكذلك الواقعة شرقي قرية جاوا ولماذا لم ينار الشارع الرئيسي الاحياء الواقع بين

هكذا من الجهل

ومرفقة السؤال رقم (١) تاريخ ١٨/١١/١٩٩٠، المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

فيما يلي الأجوبة على السؤال سعادة النائب على ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من شركة الكهرباء الاردنية :-

١. لم يصل للشركة طلب لتزويد قريتي البنيات وقعفرور قضاء سحاب بالتيار الكهربائي، كما انه لم تصلها اسماء القرىتين ضمن الكشوفات الواردة من الحكام الاداريين كي تتمكن الشركة من ادراجها ضمن دراسة كهربة الريف التي قامت الوزارة باعدادها ورفعها الى دولة رئيس الوزراء. الطلب الوحيد الذي تلقت الشركة كان لتزويد احد ابار المياه في المنطقة حيث تمت دراسة تكاليف المترتبة على اوصول الكهرباء له وتم ابلاغ اصحاب العلاقة بهذه الكلفة.

٢. قامت الشركة بدراسة تزويد المنطقة الواقعة شرق الجويده والمسماء بحي ام زعرورة وسيتم تزويد المنطقة بالكهرباء في العام القادم.

٣. تلقت الشركة طلباً من عدة احياء واقعة غرب منطقة خريبة السوق ومنها حي خليل الرحمن والذي يقع خارج التنظيم مما ادى الى زيادة الكلفة المترتبة على اوصول الكهرباء له حيث قامت الشركة بدراساتها وبلغت ٩٦١٣٠ دينار وتم ابلاغ اصحاب العلاقة بذلك.

٤. لم يصل للشركة اي طلب لتزويد المنطقة الواقعة شرق قرية جواو بالكهرباء، كما انه

لم يرد ذكرها ضمن الكشوفات الواردة من الحكام الاداريين كي تتمكن من ادراجها ضمن كشوفات دراسة كهربة الريف.

٥. بالنسبة لانارة الشارع الرئيسي الواقع بين الجويده ومفرق طريق عمان - مادبا - العقبة فانه لم تقم اي من المجالس البلدية أو القروية التابع لها الشارع المذكور بالطلب من الشركة انارته ودفع ما يترتب على انارته من تكاليف حسب اتفاقيات انارة الشوارع المبرمة بين الشركة وهذه المجالس.

واقبلوا الاحترام، ..

ثابت الطاهر

وزير الطاقة والثروة المعدنية

نسخة/دولة رئيس الوزراء الافخم

نسخة/عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الاردنية

سيادة رئيس المجلس: السيد نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سيادة الاخ الرئيس، اخواني النواب الكرام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، ان مجلس قروي البنيات او المتناغر مدرج على قائمة كهرباء الريف الموجودة في شركة كهرباء عمان لأن معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية يقول في كتابه المؤرخ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ ان هذا المجلس غير مدرج على قائمة كهرباء الريف ولم يصله اي كتاب من الحكام الاداريين بهذا الصدد، اما قرية قعفرور

فهي قرية ناشئة تبعد عن الكهرباء (اثنتين) كليو مترومطلوب من اهل القرية (خمس وستين) الف دينار لا يصل التيار، فهل يعقل ان قرية بادنة وناشئة بأماكنها ان تدفع (خمس وستين) الف دينار حتى توصل الكهرباء الى عدة بيوت؟ هذا بالطبع مستحيل.

وبناء على ذلك فانه يعتذر دفع هذا المبلغ، بقية المناطق ايها الاخوة الكرام ضمن حدود عمان الكبرى، عمان الكبرى التي ابتلعت معظم البلديات الموجودة في اطرافها، ولم توصل اي شيء او اية خدمات لهذه القرى وبقي لها مدة تزيد عن (٣) سنوات هذه المناطق تطالب اوصول الكهرباء لأن التكاليف التي تطالبها شركة الكهرباء لا قبل لهم بها، وتكاليف انارة حي خليل الرحمن فقط برضه مسجل في كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ ان هذه التكاليف تبلغ (٩٦١٣٠) دينار وهذا بالطبع اكبر دليل على ان هذه القرى او هذه الاحياء لا يمكنها ان توصل الكهرباء من الآن وحتى ابد الأبديين، اما الشارع الرئيسي وهو شارع نافذ وشارع دولي الواقع ما بين قرية الجويده ومفرق طريق مادبا العقبة فيقع ايضاً ضمن حدود منطقة عمان الكبرى وكثيراً ما نراجع الامانة فيقولون لنا ان انارة هذا الطريق تقع على عاتق ومسؤولية وزارة الاشغال.

أني مع الأسف الشديد غير مقتنع بهذه الاجابة، لأنها مكتوبة ومجاهة بأجابات ليست علانية ولا تمت الى الحقيقة بشيء، وتدل دلالة واضحة على عدم معرفة حدود عمان الكبرى ولا القرى المجاورة لأن معالي وزير الطاقة والثروة

المعدنية يقول ان هذه القرى والبلديات لم تتقدم بطلب لنا من اجل انارة هذه الشوارع او هذا الشارع الرئيسي فهذا الشارع مضموم منذ (٣) سنوات الى عمان الكبرى، لهذا فأني ارجو اجابتي ضمن حدود السؤال مع بيان امكانية تنفيذ هذه الطلبات، واريد بالضبط اريد الجواب النهائي معزواً بالارقام والاوقات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٦ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

سؤال رقم (٣٠)

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم الموضوع: السؤال

بعد التحية؛ فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة لموافاتي بالاجابة حسب الاصول، وضمن المدة القانونية المقررة، واقبلوا احترامي.

السؤال: هل يستعين التلفزيون بأشخاص من خارج كادره لأعداد وتقديم برامج أو استشارات، بغض النظر عن نوع هذه البرامج او الاستشارات؟ وفي حالة توفر مثل هؤلاء، موافاتي بقائمة تتضمن :-

هكذا من المفضل

- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة الاعلام

الرقم : ٣٨٢٦/١٦/٥

التاريخ : ١٩٩٠ / ١٢ / ١٦

الموافق : ١٤١١/٥/٢٩

سيادة رئيس مجلس النواب الاكرم
اشير لكتاب سيادتك رقم
١٩٩٠/١٢/١ تاريخ ٢٧٢٤/١٠/١٦/٣
ومرفقة السؤال رقم (٣٠) تاريخ
١٩٩٠/١١/٢٨ المقدم من النائب سعادة
الدكتور احمد عويدي العبادي.

ارجو ان ابعث لسيادتكم رد عطوفة المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون بكتابة رقم ت ش/ع/٦٩٤٤ تاريخ ١١/١٢/١٩٩٠ ومرفقة كشفايين اسماء جميع المتعاونين مع التلفزيون في اعداد وتقديم البرامج المختلفة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الاعلام

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

الرقم : ت ش / ع / ٦٩٤٤

التاريخ : ١٩٩٠ / ١٢ / ١١

معالي وزير الاعلام

اشاره الى كتابكم رقم ٣٧١٠/١٦/٥
تاريخ ١٩٩٠/١٢/٤ ومرفق به السؤال رقم
(٣٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد
عويدي العبادي .

أرجو ان ارفق لمعالیکم طیه کشفایین
اسماء جمیع المتعاونین مع التلفزيون فی اعداد
وتقديم البرامج المختلفة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام

المهندس راضي الحص

[illegible]

فاز من المجد

مندوبو المؤسسة في الخارج :-

الاسم	تاريخ التمين	المكان	الراتب شامل جميع المداوات	الخدمة المقدمة
١. الدكتورة عصمت السيد	١٩٦٨/٣/١	لندن	١٩٢ دينار شهريا	اعلام المؤسسة بما يتوفر من برامج اجنية في بريطانيا، والاتصال مع الشركات لتزويد المؤسسة بأشرطة نماذج عن البرامج.
٢. السيد رمون اسكندر	١٩٦٨/٤/٧	القاهرة	٢١٦	اعلام المؤسسة بما يتوفر من برامج ومسللات عربية في جمهورية مصر العربية ومتابعة امور المؤسسة مع هيئة الاذاعة والتلفزيون المصرية.
٣. السيدة برغيت ديلوكا	١٩٨٩/٨/١	باريس	١٢٠٠٠ فرنك فرنسي / مكافأة شهرية مقطوعة	تقوم السيدة ديلوكا بتحميل المؤسسة لدى وسائل الاعلام الفرنسية ومتابعة قضايا المؤسسة لدى الجهات الفرنسية وخاصة قناة فرنسا الدولية ٤٦ التي تزودنا بما معدله ست ساعات من البرامج الفرنسية يوميا بجانا.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس، يشتمل هذا الجدول على حوالي (خمس) عشر اسماً ومجموع المبالغ تنوف على (٤٢) الف دينار، لقد التقيت مع معالي وزير الاعلام وعطوفة مدير عام الاذاعة والتلفزيون الليلة قبل البارحة وتدارسنا بذلك ووعدوا بالتصويب في الدورات القادمة؛ اكتفي بذلك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٣٩ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (١٦) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

بسم الله الرحمن الرحيم
سؤال رقم (١٦)
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
ارجو التكرم برفع الاستفسار أدناه إلى دولة رئيس الوزراء مع التقدير والاحترام.
«دولة رئيس الوزراء الافخم»
السلام عليكم ورحمة الله.
أرجو الاستفسار من دولتكم حول مذكرة سابقة كنت قد أرسلت بها إلى دولتكم حول عقد مؤتمر وطني للانقاذ الاقتصادي تشارك فيه جميع الفعاليات المتخصصة والذي لم أتلقى شيئاً حول هذا الموضوع سواء كان مشافهة ام كتابة، لذا أرجو من دولتكم ولاهية هذا الموضوع ان يعقد مثل هذا المؤتمر. وأن كان هناك موقوفات لعقده نرجو الاطلاع، شاكرين لدولتكم كل اهتمام مع موفور الاحترام والتقدير.

النائب
مهندس فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٥١٣٩/١/٤/١٢/٥١

التاريخ : ١٤١١/٥/٢٨

الموافق : ١٩٩٠/١٢/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم

٢٦٨٧/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

ومرفقة السؤال رقم (١٦) تاريخ

١٩٩٠/١١/٢٢ الموجه من سعادة النائب

السيد فؤاد الخلفات.

ارجوان احيط عطوفتكم علما بأن المذكرة السابقة التي ارسلها سعادة النائب المحترم الى حول موضوع (عقد مؤتمر وطني للانقاذ الاقتصادي) قد وصلتني خلال شهر تموز الماضي واخذت علما بما جاء فيها من افكار ومقترحات مفيدة وبناءة تستحق الشكر.

ولكن، وبالنظر لانشغال الحكومة آنذاك في الامور السياسية وابعادها التي وقعت خلال تلك الفترة وما تلاها من احداث، لم تتمكن الحكومة من متابعة موضوع المذكرة المشار اليها في حينه.

ومع ذلك فإن العديد من القضايا التي اشار اليها سعادة النائب في مذكرته قد عالجتها الحكومة من خلال قراراتها واجراءاتها المالية والتمويلية والزراعية ومشروع قانون الموازنة العامة ولجان ترشيد الاستهلاك وضبط الانفاق العام وتوجيه الانتاج والتي كانت لها نتائجها الايجابية في مختلف الصعد، وسوف لا تآلو الحكومة جهدا في سبيل تعزيز اقتصادنا الوطني

محضر الجلسة الثالثة عشر من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٦ م ١٩

وتفعيل اهداف التنمية بكافة المجالات.

ارجو الاطلاع والتكرم بإبلاغ سعادة

النائب ذلك جوابا على سؤاله المشار اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

سيادة رئيس المجلس: المهندس فؤاد

الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: بسم الله الرحمن

الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، شاكرًا لدولة

رئيس الوزراء جوابه على سؤالي المتعلق باقتراح

عقد مؤتمر وطني للانقاذ الاقتصادي ومع تقديري

لهذا الجواب أرجو أن أشير إلى الآتي :-

١. التأكيد ان لا يكون هناك تعددية

اقتصادية قد تعيق مثل انعقاد هذا المؤتمر.

٢. التأكيد على ضرورة استقرار التشريعات

الاقتصادية الهامة.

٣. ضرورة التعامل مع الواقع وعدم تجاهله.

٤. البعد عن أية اجراءات سريعة التغيير

وخالية من أي مصداقية.

٥. التأكيد على ضرورة منطلق الارقام

كمقياس تحليلي لا يمكن تجاهله في العملية

الاقتصادية.

٦. التأكد من عدم وجود قرارات متناقضة.

٧. التأكيد على وجود ضمانات لكل العاملين

في الحقل الاقتصادي.

٨. ضرورة الاهتمام بالرأي العام في هذه

المرحلة بالذات.

٩. التحذير من اهمال او تقليل دور الاغلبية

وتجاهل مصلحتها.

هكذا من الله على

١٠ - الأخذ بحزم لمعالجة أية ظاهرة تسبب أو تجاوز على القانون.
١١ - ضرورة تنفيذ الخطط والبرامج في الوقت المناسب.
١٢ - تأكيد الحرص على المال العام.
١٣ - اقضاء كل المتسلفين والوصوليين عن مواقع القرار حتى لا تستغل مؤسساتنا.
١٤ - ضرورة تعزيز الثقة بالقدرة على الصمود والاستمرار وتصعيد روح التصدي.
١٥ - التنبيه الى سياسة المصالح وتغيب هذه السياسة المدمرة.
١٦ - التنبيه على ضرورة اعادة وتعميق المصادقية لدى مؤسساتنا.
وشكراً

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه السيد الامين العام.
السيد الامين العام:
٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤٠ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠، جواباً على سؤال رقم (٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.
٨ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤١ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (٣٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم
سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم
الموضوع: السؤال.

بعد التحية:

فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة، لموافاتي بالجواب ضمن الوقت المحدد، حسب الأصول، واقبلوا احترامي.

السؤال: ماذا تم بمشروع سن قانون: من أين لك هذا؟

وفي حالة عدم وجوده، أو عدم وجود نية لتشريعته ومنه، فما هو السبب، وفي حالة وجوده، أو وجود نية لأخراجه الى حيز الوجود، فمتى يكون ذلك؟

واقبلوا احترامي

النائب
د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٥١٤٠/١/٤/١٢/٥١
التاريخ: ١٤١١/٥/٢٨
الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابي عطوفتكم رقم ٢٧١٧/١٠/١٦/٢ ورقم ٢٧١٨ تاريخ ١٩٩٠/٢/١ ومرفقيه السؤالين المقدمين من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي رقم (٣١، ٣٣) تاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠ حول المواضيع التالية:-

١ - ماذا تم حول قانون من أين لك هذا.
٢ - تقديم جدول يتضمن احصاء وحصر لممتلكات الوزراء والمسدرء وازواجهم وأولادهم.

٣ - قانون الجريمة الاقتصادية.

أرجو ان احيطكم علماً بأن الحكومة قد احالت الى مجلس النواب الكريم بموجب كتابيها رقم ج/٤/٧١١٣ و ج/٣/٧١١٥ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ مشاريع القوانين التي تعالج المواضيع المشار اليها في اعلاه مع اسباب الموجبة التي هي مدار اسئلة سعادة النائب المحترم وذلك للنظر في اقرارها حسب الاصول وهي:-

أ - مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.

ب - مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠.

فأرجو التكرم بالاطلاع وابلاغ سعادة النائب المحترم بذلك جواباً على سؤاله المشار اليهما.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة / الى الملف رقم ج ٣
نسخة / الى الملف رقم ج ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال.

بعد التحية:

فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة وموافاتي بالنتيجة والجواب ضمن الوقت المحدد، وحسب الاصول، واقبلوا احترامي.

السؤال: ماذا تم بتحقيق الوعد الذي تعهد به دولة الرئيس أمام مجلس النواب الموقر حول:

١ - موافاتنا بجدول يتضمن احصاء وحصراً لممتلكات الوزراء والمسدرء وازواجهم وأولادهم؟

٢ - قانون الجريمة الاقتصادية.

واقبلوا احترامي.

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٥١٤١/١/٤/١٢/٥١
التاريخ: ١٤١١/٥/٢٨
الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٧١٧/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١ ومرفقه السؤال رقم (٣١) تاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي حول:-

ماذا تم حول قانون من أين لك هذا.
أرجو ان احيطكم علماً بأن الحكومة قد احالت الى مجلس النواب الموقر، بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ج/٤/٧١١٣ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ (مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) مع الاسباب الموجبة له للنظر في اقراره، للتكرم بالاطلاع وابلاغ سعادة النائب المحترم بذلك جواباً على سؤاله المشار اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

هكذا من المأهول

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: حقيقة ردي على المادة (٧) والمادة (٨) من جدول الاعمال سيدي الرئيس أنني اکتفي بجواب دولة رئيس الوزراء الافخم، آملاً سرعة التنفيذ وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٩. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٦٣ تاريخ ١٢/١٦/١٩٩٠، جوابا على الاسئلة رقم (١٢، ١٠، ٢٠، ٢٤، ١١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٦) المقدمة من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: سؤال لامة عمان الكبرى.

بعد التحية:

فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة.

لاجابتي عليه، ضمن المدة القانونية. واقبلوا فائق الاحترام.

السؤال:

موافاتي بالاجوبة على الاسئلة التالية. ورد في التعميم رقم م/٥/٩٩٧٢، تاريخ ١٥/١٠/١٩٩٠، عدد من الاسماء تسلموا مناصب مدراء دوائر بالامة، ورؤساء اقسام، والمطلوب:

١. موافاتي بتخصص جميع الاسماء الواردة

عبر شهاداتهم المتعاقبة.

٢. الدرجة العلمية والادارية الحالية وما يقابلها في قانون الخدمة المدنية وكادرها.

٣. مقدار الراتب الشهري الاساسي والاجالي.

٤. الخبرة في الاردن وخارج الاردن مبنية بالتواريخ.

٥. الاسم من اربعة مقاطع.

٦. تاريخ دخوله الاردن ان كان خارجها قبل تعيينه، وتاريخ تعيينه، وتاريخ تعيينه مديراً أو رئيس قسم.

٧. وظيفته بالامة قبل تسلمه لمنصبه الحالي.

٨. اذا وجد لأي منهم موظفين او عاملين بالامة ممن يخضونهم بشكل عائلي أو زواج أو نسب، وإن وجد موقع هذا القريب أو القرية الوظيفي ومؤهلته وخبراته، ومقدار راتبه - موافاتي بالاسماء والتفصيلات.

واقبلوا الاحترام

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية:

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي، وموافاتي بالجواب، ضمن الوقت المقرر، واقبلوا الاحترام

النائب

د. احمد عويدي العبادي

السؤال:

اطلب تزويدي والمجلس الموقر باسماء عمداء الكليات في الجامعات الاردنية، الاربعة: الاردنية، اليرموك، مؤتة، العلوم، ومدراء الدوائر والمعاهد، بحيث يتضمن الكشف حذاء اسم كل منهم البنود التالية:

١- الاسم من اربعة مقاطع،
٢- الجنسية،
٣- الدرجة العلمية،
٤- البلدة الاصلية،
٥- مكان وتاريخ الولادة،
٦- مقدار الساعات الاكاديمية التي يدرسها الان،
٧- المواد التي يعطيها تحديدا، منذ تسلم عمادة الكلية الى الان، ومدة تسلمه عميدا.

وفي حالة كونه غير اردني، موافاتي بالنقاط المذكورة اعلاه، بالاضافة الى ما يلي:

٨- مقدار راتبه الشهري، وما يتقاضاه منه بالعملة الصعبة،
٩- التسهيلات التي تقدم اليه الان من حيث السكن والتذاكر والسفر ومقدار زيادات الراتب السنوية و ١٠- معرفة تاريخه وارتباطاته الخارجية من قبل، بدقة وتفصيل.

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الطاقة، واجابتي عليه ضمن الوقت المحدد، واقبلوا فائق الاحترام

السؤال: المطلوب موافاتي بقائمة تشمل

على اسماء جميع المهندسين والجامعيين الذين يعملون الان في محطة الحسين الحرارية بالعقبة

على ان يشتمل الجواب على ما يلي:

١- اسم الشخص من اربعة مقاطع + اسم العائلة،
٢- مكان وتاريخ الولادة،
٣- البلدة الاصلية،
٤- الجامعة التي تخرج منها،
٥- تاريخ التخرج،
٦- نوع التخصص والشهادة،
٧- الدرجة التي منحت له عند التعيين،
٨- البلد الذي كان فيه قبل تعيينه،
٩- تاريخ دخوله الاردن،
١٠- تاريخ تعيينه،
١١- تاريخ ترقياته،
١٢- سفراته للخارج ودوراته واسبابها،
١٣- اسم المسؤول الذي نسب تعيينه،
١٤- اسم المسؤول الذي وافق على تعيينه.

واقبلوا فائق الاحترام والمحبة

ملوحظة:

في حالة القصور عن الاجابة او عدم الاقتناع بها، فاني احتفظ بحقي بتحويله استجواب، والمطالبة بالتحقيق.

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة حول شركة الكهرباء الاردنية، وموافاتي بالاجابة حسب الاصول والمدة المقررة بالقانون، واقبلوا احترامي

هكذا من المصحف

السؤال:

أ: موافاتي بقائمة تضم ١- اساء اعضاء مجلس ادارة شركة الكهرباء، ٢- ومقدار نصيب المساهمة لكل واحد في الشركة، و٣- مقدار ما يتقاضاه كل واحد من راتب من الشركة ورواتب اخرى من مؤسسات رسمية او شبه رسمية.

ب - عدد العمال العاملين في الشركة، ومقدار رواتبهم الاجالية في الشهر الواحد

ج - عدد المهندسين، ورؤساء الاقسام، والمدراء، والمساعدين، بدءا برئيس مجلس الادارة، وانتهاء باحدث مهندس، واجمالي رواتبهم جميعا في الشهر الواحد، بحيث يتم ترتيب جدول دقيق يتضمن الاجابة على هذه النقاط

د - موافاتي بقائمة تتضمن اساء الذين استغنت عنهم الشركة من موظفين (بغض النظر عن الوظيفة وصفته)، وذلك منذ ١٩٨٥/١/١، وسبب الاستغناء عن كل واحد مرفقا حذاء اسمه.

واقبلوا احترامي.

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية، واجابتي ضمن الوقت

المقرر واقبلوا فائق الاحترام

النائب
د. احمد عويدي العبادي

السؤال:

أ - ماهي محتويات الكتب الرسمية المذكورة تاليا، المطلوب تزويدي بنسخة كاملة عن كل كتاب وهي:

١- كتاب رقم ٣٤٤٢/١/١/٢٤ تاريخ ١٩٨٨/٢/١٤.

٢ - م م /لوازم/ ١٦٣ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠.

ب - تزويدي بنسخة كاملة عن المعاملات في الملفين المذكورين.

واقبلوا الاحترام

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والاتصالات لموافاتي بقائمة باسما العاملين في مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية بعقود، واقبلوا احترامي.

السؤال: اطلب موافاتي بقائمة تشتمل على اساء العاملين بعقود في مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية، على ان تشمل القائمة الاجابة على النقاط التالية:

الاجابة على النقاط التالية:

١- اسم الشخص من خمسة مقاطع،
المؤهلات العلمية ٣- مكان وتاريخ الولادة، ٤- الوظيفة السابقة، ٥- الوظيفة الحالية، ٦- مقدار الراتب الذي كان يتقاضاه، ٧- مقدار الراتب الذي يتقاضاه الآن، ٨- تاريخ حالته على التقاعد، ٩- تاريخ تعيينه بعقد في المؤسسة، ١٠- الجنسية التي يحملها الاصلية، والحالية، ١١- اسم المسؤول الذي نسب، والمسؤول الذي قرر التعيين، ١٢- ان تشمل القائمة العاملين بعقود منذ ١٩٨٥/١/١ الى الان.

ملوحظة:

في حالة عدم الاقتناع بالاجابة فاني احتفظ بحقي بتحويله الى استجواب، وتحقيق شامل بالامر.

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والمواصلات لموافاتي بقائمة تشتمل على اساء الذين تمت اعارتهم الى الخارج من مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية، واقبلوا احترامي.

السؤال: موافاتي بقائمة تشتمل على جميع من تمت اعارتهم او ايفادهم من مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية على ان تشمل

واقبلوا احترامي،

النائب

د. احمد عويدي العبادي

ملوحظة:

في حال عدم اقتناعي بالاجابة، احتفظ بحقي في تحويله الى استجواب وتحقيق شامل.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والاتصالات واجابتي عليه ضمن الوقت المقرر، واقبلوا احترامي

السؤال: موافاتي بالاجابة على ما يلي:

تزويد المجلس الكريم بملومات مفصلة عن مشروع تطوير كلية الاتصالات السلوكية واللاسلكية التابعة لمؤسسة المواصلات السلوكية

هكذا من المصلح

واللاسلكية، على أن يتضمن الجواب ما يلي:

١- مكان الكلية، ٢- مقدار العطاء بالدينار والدولار وتاريخه، ٣- كيفية اتفاق المبلغ بالكامل مع تحديد كل فلس وابواب انفاقه، ٤- الاجهزة التي تم شراؤها، وانواعها بالتفصيل، ٥- هل تم اتفاق مبالغ على مشاريع التدريب الاداري وما هو مقدارها وكيفية انفاقها مفصلة بالفلس، ٦- من الذي نسب احالة العطاء المذكور (مشروع تطوير الكلية)، ولجنة دراسة العطاء، وصاحب القرار، ومن قام بالتنسيق.

ملوحظة:

في حالة عدم قناعتي بالجواب، سوف احول السؤال الى استجواب وتحقيق شامل.

النائب
د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة، وموافاتي بالاجابة حسب الاصول، وضمن المدة المقررة، واقبلوا احترامي.

السؤال: موافاتي بجدول يتضمن اسماء جميع المدرء العامين، والامناء العامين، بحيث يتضمن الجدول النقاط التالية:

١- الاسم، ٢- مكان وتاريخ الولادة، ٣-

المؤهلات، ٤- سنة التعيين اصلا في الوظيفة، ٥- سنة التعيين كمدير عام، او امين عام، ٦- تقلبه في منصب مدير عام، او امين عام، ٧- المدة التي قضاها في مثل هذا المنصب، ٨- هل احيل على التقاعد؟ ثم اعيد؟ وفي كلا الحالتين تبيان السنة وتبيان السبب، ٩- هل يعمل بعقد ام بدرجة، ومنذ متى في كل حال، وفي حال عمله بعقد فلماذا؟

واقبلوا احترامي

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٥١٦٣/١/٤/١٢/٥١

التاريخ: ١٤١١/٥/٢٨ هـ

الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٦ م

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتب عطوفتكم ارقام

٢٦٨٣/١٠/١٦/٣، ٢٦٨٨، ٢٦٩٠،

٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧،

تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨، ١١/٢٧، ١١/٢٨،

على التوالي المقدمة من سعادة النائب الدكتور

احمد عويدي العبادي.

ارجو ان اشير الى نص المادة (٨١) من

النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تعرف

السؤال بانه:

أ - استفهام العضو عن امر يجمله او

ب - رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل

عصر الجلسة الثالثة عشر من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٦ م ٢٧

علمها اليه، او

ج - استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور

وبالرجوع الى الاسئلة المرفقة بكتبتكم المشار اليها في اعلاه، نجد انها لا تتضمن رغبة سعادة النائب المحترم بالتحقق من حصول واقعة، كما لا تتضمن استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور، وبالتالي لم يبق مجال للسؤال سوى استفهام العضو عن امر يجمله.

ولو دققنا في طبيعة ومضامين الاسئلة المطلوب الاجابة عليها، فانه يتضح ما يلي:

١ - السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

حول اسماء مدرء ورؤساء الدوائر والاقسام في جهاز امانة عمان والمتضمن ما يلي:

١ - التخصص العلمي عبر شهادات كل منهم

٢ - الدرجة العلمية والادارية الحالية

٣ - مقدار الراتب الشهري والاساسي الاجمالي

٤ - الخبرة في الاردن وخارجه موضحة بالتواريخ

٥ - الاسم من اربعة مقاطع

٦ - تاريخ دخوله الاردن ان كان خارجها قبل

التعيين وتاريخ تعيينه وتاريخ تعيينه مديرا

او رئيسا

٧ - وظيفته في الامانة قبل تسلمه لمنصبه

الحالي، اذا وجد لأي منهم موظفين او

عاملين بالامانة ممن يخصونهم بشكل عائلي

او زواج او نسب، وان وجد، موقع هذا

القريب او القرية الوظيفي ومؤهلاته

وخبراته وراتبه، على ان يوافي بالاسماء والتفصيلات.

٢ - السؤال رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

موجه الى معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي / التعليم العالي والمتضمن تزويد سعادتكم والمجلس الكريم باسماء عمداء الكليات في الجامعات الاردنية الاربع، ومدراء الدوائر والمعاهد بحيث يتضمن الكشف حذاء اسم كل منهم البنود التالية:

١- الاسم من اربعة مقاطع، ٢-

الجنسية، ٣- الدرجة العلمية، ٤- البلدة

الاصلية، ٥- مكان وتاريخ الولادة، ٦- مقدار

الساعات الاكاديمية التي يدرسها الان، ٧،

المواد التي يعطيها تحديدا منذ تسلم عمادة الكلية

الى الان، ومدة تسلمه عميدا، وفي حالة كونه

غير اردني، موافاتي بالنقاط المذكورة اعلاه،

بالاضافة الى ما يلي: ٨- مقدار راتبه الشهري،

وما يتقاضاه منه بالعملة الصعبة، ٩- التسهيلات

التي تقدم اليه الان من حيث السكن وتذاكر

السفر ومقدار زيادات الراتب السنوية، ١٠-

معرفة تاريخه وارتباطاته الخارجية من قبل، بدقة

وتفصيل.

٣ - السؤال رقم (٢٠) تاريخ

١٩٩٠/١١/٢٧

موجه الى معالي وزير الطاقة والثروة

المعدنية حول طلب معلومات عن جهاز موظفي

محطة الحسين الحرارية / العقبة، وقد جاء فيه ما

يلي:

كلنا من الاخاء

- ١- اسم الموظف من اربعة مقاطع + اسم العائلة، ٢- تاريخ ولادته ومكانها، ٣- اسم الجامعة التي تخرج منها، ٤- تاريخ التخرج/نوع التخصص، ٥- درجته عند التعيين، ٦- البلد الذي كان فيه قبل التعيين، ٧- تاريخ دخوله الاردن، ٨- تاريخ تعيينه / تاريخ ترقياته، ٩- سفراته ودوراته للخارج واسبابها، ١٠- اسم المسؤول الذي وافق على تعيينه.
- ٤ - السؤال رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧
- موجه الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية حول شركة الكهرباء الاردنية والمطلوب فيه ما يلي
- ١ - قائمة باسماء اعضاء مجلس الادارة
- ٢ - مقدار مساهمة كل منهم في الشركة
- ٣ - مقدار ما يتقاضاه كل واحد منهم من رواتب من الشركة وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية
- ٤ - عدد عمال الشركة / مقدار رواتبهم الاجمالية شهريا
- ٥ - عدد المهندسين ورؤساء الاقسام والمدراء والمساعدين بدءا من رئيس مجلس الادارة وانتهاء باحدث مهندس واجمالي رواتبهم الشهرية، وذلك ضمن جدول دقيق يتضمن الاجابة على هذه الامور، وكذلك موفاته. بقائمة يتضمن اسماء الذين استغنت عنهم الشركة من موظفين من تاريخ ١٩٨٥/١/١ واسباب الاستغناء عن كل منهم
- ٥ - السؤال رقم (١١) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨
- موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والمتضمن ما يلي:-
- تزويده بنسخة كاملة عن كتابي معاليه رقم:
- ١ - ٣٤٤٢/١/٢٤ - تاريخ ١٩٨٨/٢/١٤
- ٢ - م م /لوازم/ ١٦٣ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠
- ٣ - نسخة كاملة عن المعاملات المتعلقة بالملفين المذكورين.
- ٦ - السؤال رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧
- موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات والمتضمن ما يلي:
- تزويده بقائمة باسماء العاملين بعقود في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية تشمل على، ١- اسم الشخص من خمسة مقاطع، ٢- مؤهلاته العلمية، ٣- مكان وتاريخ الولادة، ٤- وظيفته السابقة والحالية، ٥- مقدار راتبه سابقا وحالية، ٦- تاريخ حالته على التقاعد، ٧- تاريخ تعيينه بعقد، ٨- الجنسية التي يحملها الاصلية والحالية، ٩- اسم المسؤول الذي نسب تعيينه والذي قرر التعيين وان تشمل القائمة اسماء العاملين بعقود من تاريخ ١٩٨٥/١/١.
- ملحوظة: في حالة عدم الاقتناع، فان سمادته يحتفظ بحقه بتحويل السؤال الى

استجواب وتحقيق شامل بالامر.

٧ - السؤال رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية وتتضمن تزويده بقائمة باسماء الموظفين الذين تمت اعارتهم او ايفادهم للخارج من المؤسسة ضمن النقاط التالية:

اسم الشخص الموفد او المعار من اربعة مقاطع، مؤهله العلمي، مدة خدماته في المؤسسة، سبب الاعارة ومدتها، تاريخ الاعارة والعودة، مدى حاجة الاردن لذلك، صاحب قرار الايفاد او الاعارة، اسم صاحب التنسيب عبر المراحل كلها، وذلك اعتبارا من تاريخ ١٩٨٥/١/١.

ملحوظة: في حالة عدم اقتناعه بالجواب، يحتفظ بحقه في تحويل السؤال الى استجواب وتحقيق شامل.

٨ - السؤال رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية حول مشروع تطوير كلية الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمؤسسة على ان يتضمن ما يلي:

١- مكان الكلية، ٢- مقدار العطاء بالدينار والدولار وتاريخه، ٣- كيفية اتفاق المبلغ بالكامل مع تحديد كل فلس وابواب اتفاقه، ٤-

الاجهزة التي تم شراؤها وانواعها بالتفصيل، ٥- هل تم اتفاق مبالغ على مشاريع التدريب الاداري وما هو مقدارها، وكيفية اتفاقها مفصلة بالفلس، ٦- من الذي نسب احالة العطاء، ولجنة دراسة العطاء وصاحب القرار وصاحب التنسيب.

ملحوظ: في حالة عدم اقتناعه بالجواب، سوف يحول السؤال الى استجواب وتحقيق شامل

٩ - السؤال رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

موجه الى الحكومة ويتضمن موافاته بجدول يتضمن اسماء جميع المدراء العامين والامناء العامين في الدولة بحيث يشمل على مايلي:

١- الاسم، ٢- مكان وتاريخ الولادة، ٣- المؤهلات، ٤- سنة التعيين اصلا في الوظيفة، ٥- سنة التعيين كمدير عام، او امين عام، ٦- تقبله في المنصب كمدير عام او امين عام، ٧- المدة التي قضاها في مثل هذا المنصب، ٨- هل احيل على التقاعد؟ ثم اعيد؟ وفي كلا الحالتين تبيان السنة والسبب، ٩- هل يعمل بعقد ام بدرجة ومنذ متى في كل حالة، وفي حالة عمله بعقد، فلماذا.

عطوفة الرئيس،

يتبين من طبيعة الاسئلة المشار اليها في اعلاه انها طلبات لتقديم معلومات تفصيلية عن جميع الموظفين في القيادات الادارية في الدولة وبعض المؤسسات والشركات مع التاريخ الوظيفي لكل منهم ومن يرتبط منهم برباط قرى

هكذا من الاصل

اوزواج او نسب مع الموظفين الآخرين في تلك الدوائر والمؤسسات والشركات واسماء اولئك الموظفين وموقعهم الوظيفي ومؤهلاتهم وخبراتهم وروايتهم... الخ، وبالرغم من ان معظم المعلومات المطلوبة معروفة ويمكن اطلاع اي من السادة النواب عليها، فان بعضها ليس بمقدور اي دائرة الاجابة عليها، خاصة ما تعلق منها برابط النسب فضلا عن ان تزويد النائب المحترم بها يقتضي جهدا من جميع دوائر الدولة ويحتاج وقتا طويلا لانجازه، كما ان تلاوة الاجوبة في حال اعدادها يستنفذ وقت المجلس المخصص للاسئلة ويحول دون بحث الاسئلة الاخرى، ازاء ذلك فاننا نرى ان الاسئلة المذكورة تخرج عن مفهوم السؤال المنصوص عليه في المادة (٨١) من النظام الداخلي، وانطلاقا من القناعة بان المجلس الكريم يعمل على ارساء التقاليد البرلمانية العريقة وعلى ترسيخ مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستثمار جهد المجلس والحكومة فيما يبرز ذلك ويعود بالنفع والخير على اردنا العزيز ومسيرته الخيرة، فاني ارجو طرح هذا الموضوع على المجلس الكريم ليقرر فيه ما يراه محققا للمصلحة العامة ومنسجما مع النظام الداخلي.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

سيادة رئيس المجلس: اري ان يقرأ كتاب دولة رئيس الوزراء ويعدّها في هذه الحالة بالذات، الدكتور احمد بتحب تعلق عليها والا

نقرأ الجواب، تفضل

الدكتور احمد العبادي: شكرا سيدي الرئيس، حقيقة قبل البدء في اي حديث ارجو ان اشير الى نص المادة (٥١) من الدستور التي تنص على ما يلي:

رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته

وايضا المادة (٨٥) من النظام الداخلي تقول:

(يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة و(للوزير) ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس تقصير هذا الاجل ووافق الوزير على ذلك، وللعضو (اي السائل) ان يطلب الاجابة عن سؤاله كتابة في هذه الحالة يرسل الوزير الاجابة الى رئيس المجلس خلال اسبوعين ليلغنها الى مقدم السؤال)

والمادة (٨٦) من النظام الداخلي تقول:

والعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة.

وبناء عليه وعلى نصوص الدستور والنظام الداخلي فان كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم بالرقم والتاريخ المشار اليه فيه مخالفة دستورية ونظامية واصر على جميع الاسئلة على ان ترد الى الوزراء المختصين بموجب الدستور ويعوجب النظام، واذا كان هنالك من تعليق على ما تفضل به دولة الرئيس في اخر كتابه فيبدو ان الكتاب قد

جاء قبل ان يتفق المجلس وبناء على اقتراح من معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي على انه لا تدلى الاجابات كي لا يضيع الوقت وبنفس الوقت فان ما تفضل به دولة الرئيس في تعليقه الاخير لم يكن في اشارة الا لسؤال واحد، واكتفى بهذا وارجو ان تنتهي الى المادة التي تليها وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء: سيدي الرئيس الواقع ارجو تلاوة الكتاب على مجلسكم الكريم لنستطيع بالمستقبل ان نتمكن من الاجابة، لان في بعض الاحيان تيجينا بعض الاسئلة ليس هو بالسؤال، السؤال، يجب ان ينصب على واقعة معينة او السؤال محدد مكون، اما عندما يأتي السؤال بالوزارة الفلانية شو في عندكم موظفين من سنة (٨٦) ومين اللي انحال على التقاعد وكم راتبهم واربع مقاطع وبعض الاحيان خمس مقاطع، ومين راح ومين اجى، يعني هذا الجواب يمكن ان يتور الاخوة والسائل، لانه في بعض الاحيان اذا كانت الاسئلة بهذه الطريقة الصحيح النظام الداخلي حدد ثمانية ايام وسماء سؤال اما اذا كان سؤال اذا افترض ان هذا سؤال وليس اخذ معلومات باعتقادي ثمانية ايام ولا شهر بيكفي عندما يوجه خمس ست اسئلة على كل الموظفين بالالاف وكل واحد شوراتيه ومتى ترفع وزيادته السنوية متى صارت ومتى تحولوا على عقود ومتى رجعوا من العقود ومتى ومتى، فهي معلومات، اما نفضل ليكون الجواب والسؤال متفق مع النظام الداخلي ان ينصب

السؤال على واقع وعلى استفسار معين، افضل اذا سمحت سيدي الرئيس ان يتلى سؤال النائب المحترم اسئلته جميعها واجوبة الحكومة عليها ويقرر مجلسكم الموقر فيها ذا كان هذا سؤال ام لا؟ لنجيبه، اما بهذه الطريقة نحن لا نستطيع ضمن المدة التي حددها المجلس ثمانية ايام ان نجيب على هذه الاستفسارات، فبتلاوتها امام المجلس سيقتنع باعتقادي المجلس بانّه من المستحيل الاجابة على مثل هذه الاسئلة لانه ليست اسئلة منصبة على وقائع واستفسار معين بذاته، وانما هي معلومات عن دائرة معينة لاعطاء المعلومات نحتاج الى وقت يتجاوز النظام الداخلي الذي قال عنه سؤال، السؤال نجيبه اما المعلومات بهذا الشكل وجداول كبيرة باعتقادي مش هذا القصد من السؤال وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور احمد عويدي نقطة نظام.

الدكتور احمد العبادي: سيدي الرئيس بالنسبة لتلاوة ماهو موجود في الاجابة، اعتقد كان للمجلس الكريم قد اقر عرف بناءا على النظام الداخلي وقد اشرت اليه قبل قليل ان لا يكون هنالك تلاوة للاجابة لان جميع الزملاء الكرام الافاضل كانوا قد قرأوا الاجابة، واذا كانت الاسئلة كثيرة فانا اذا كان يعني هذا الشيء يعمل شيء من الاريك للرئاسة الجليلة او الحكومة الموقرة، فانا على استعداد ان تكون اسئلتي بالتقسيم وليس بالجملة، واذا كانت بعض الامور ليست اسئلة فحقيقة يمكن صياغتها ولنا عاجزين بلا مؤاخذه في استخدام اللغة، صياغتها بطريقة تكون سؤالا، وبما ايضا

هكذا من الاصل

لا يساوي ارباكا للعمل في المجلس والحكومة
وارجو تجاوز هذه النقطة الى النقطة التي
تليها وشكرا سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: يعني هل تعادل لك
الاسئلة لوضعها بصورة مباشرة ومواصفات
السؤال الذي نص عليه النظام؟

الدكتور احمد العبادي: سيدي الرئيس
الاسئلة الموجودة اصغر عليها، لكن اذا كانت
الصياغة في بعض الحالات ليست بالصورة التي
تكون سؤالا فأسألفها بصورة السؤال الذي
يتفق مع النظام الداخلي وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: هذه قضية حقيقة
مناقشتها من حيث المبدأ ماهو السؤال؟
مواصفات السؤال؟ نص السؤال؟ المدة التي
يتطلبها الاجابة على السؤال وهي محددة في
النظام الداخلي خلال ثمانية ايام، بعض هذه
القضايا حقيقة اساسية وارجو من الاخوة
واستميحهم عذرا ان اقول ان بعض الاسئلة
وبعض الاستجابات وبعض طلبات النقاش
وبعض الموضوعات الاخرى التي نص عليها
النظام كيف تقدم، ان ننظر بدقة الى ما نص
عليه نظام الداخلي وان تقدم بصورة فعلية
وحقيقية وامكانية تطبيق ماهو مطلوب ضمن
المدة المطلوبة، بامكاننا ان نصل للغاية باسلوب
يتفق مع النظام الداخلي ويتفق مع الوقت، اذا
الاقتراح الان هذا الموضوع الدكتور احمد نطلب
ان نتجاوز على اساس ان تعود الاسئلة بصيغة
مباشرة وصيغة ضمن الوقت المحدد يمكن
الاجابة عليها، البند الذي يليه السيد الامين
العام.

السيد الامين العام:

١٠ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٥
تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦ جوابا على السؤال
رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب
المهندس فؤاد الخلفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية وبعد،

أرجو التكرم برفع السؤال الآتي الى معالي
وزير الاعلام المحترم.

معالي وزير الاعلام المحترم

تحية وبعد،

لقد بات الأمر ملحاً بأن يصدر من
معاليكم توجيه لمدير عام مؤسسة الاذاعة
والتلفزيون بحق الدوام الليلي للأخوات
المذيعات وأن يقوم بهذا العمل أخوة من المذيعين
الرجال، لأن العرف والتزام الاخوات ببيوتهن
يفتضي أن لا يتأخرن الى هذه الساعة من الليل
وكلهن من الاخوات أمثال عفاف قضماني،
ولياء نعمة، وعفت بعيون وغيرهن ربات
بيوت، فحتى لا نخسر الكفاءة ولا نتجاوز
أعرافنا فإننا موقنون أن يوجه معاليكم أصحاب
الشأن بعدم تأخيرهن في أي دوام ليلي، وأقبلوا
معاليكم موفور الاحترام.

النائب فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاعلام

الرقم ٣٨٢٥ / ١٦ / ٥

التاريخ ١٩٩٠ / ١٢ / ١٦

الموافق ١٤١١ / ٥ / ٢٩

سيادة رئيس مجلس النواب الأكرم

اشير لكتاب سيادتكم رقم

٢٧٠٨ / ١٠ / ١٦ / ٣ تاريخ ١٩٩٠ / ١٢ / ١

ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٧) تاريخ

١٩٩٠ / ١١ / ١٢ والمقدم من النائب سعادة

السيد فؤاد الخلفات.

أرجو أن أبعث لسيادتكم صورة عن رد

عطوفة المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون

بكتابه رقم ت ش / ع / ٧٠٥٦ تاريخ

١٩٩٠ / ١٢ / ١٦ حول السؤال موضوع

البحث.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

الرقم ت ش / ع / ٧٠٥٦

التاريخ ١٦ كانون أول ١٩٩٠ م

معالي وزير الاعلام

اشير الى كتاب معاليكم رقم

٣٦٨١ / ١٦ / ٥ تاريخ ١٩٩٠ / ١٢ / ٢ ومرفق به

السؤال رقم (١٧) تاريخ ٩٠ / ١١ / ١٢ المقدم

من سعادة النائب فؤاد الخلفات.

أرجو أن أبن لمعاليكم بأن موضوع دوام
المذيعات المسائي المتأخر محكوم بثلاثة جوانب
على النحو التالي:

الجانب الأول: تشريعي يتعلق بنظام
الخدمة المدنية.

- ان التشريعات المتعلقة بالخدمة المدنية لم تفرق
على الاطلاق بين الموظف والموظفة من حيث
ساعات الدوام الرسمي أو طريقة اشتغال
الموظف أو الموظفة لساعات الدوام الرسمي
في أي جزء من اليوم (صباحي أو مسائي).

- لقد أناطت الفقرة (د) من المادة (٤) من نظام
الخدمة المدنية لمجلس الوزراء بتحديد أيام
العمل للدوائر وساعات الدوام فيها،
وانطلاقاً من هذه الصلاحية فقد أصدر آخر
بلاغ عن مجلس الوزراء لهذه الغاية رقم ٣٨
لسنة ١٩٩٠ والذي تضمن بأن يقرر الوزير
أو رئيس الدائرة وضع ترتيبات خاصة
لساعات الدوام الرسمي وبشكل متاير
لترتيبات الدوام الرسمي في البلاغ اذا
اقتضت طبيعة أو مصلحة العمل ذلك.

- لقد نصت الفقرة (د) من المادة ١٦٦ من نظام
الخدمة المدنية بأن يقوم الوزير المختص
وبصفته المشرف على أعمالها بوضع الترتيبات
الادارية والعملية التي تكفل تقديم خدمات
الدائرة للجمهور على أرفع مستوى وبأسرع
وقت ممكن.

في ضوء المعطيات التشريعية السابقة
ونظراً لطبيعة عمل التلفزيون المسائي، فقد كان

هكذا من الأصل

دوام الموظفين والموظفات كل حسب تخصصه في ساعات المساء.

الجانب الثاني: تنظيمي ويتعلق بطبيعة العمل المسائي للتلفزيون.

كما هو معروف فإن فترة العمل الرئيسية في التلفزيون من الناحية الفنية تكون خلال ساعات المساء والليل، وجدير بالذكر هنا فإن عمل الموظفين في الفترة الليلية لا يقتصر على المذيعات فقط، بل يشمل بعض موظفات التلفزيون في مجالات الاخراج والتحرير والتنسيق وذلك بما لا يقل عن عشر موظفات يعملن أثناء الليل علماً بأن المؤسسة تحرص على تأمين نقل الموظفين اللواتي يعملن أثناء الليل الى منازلهن وبواسطة سياراتها.

الجانب الثالث: ويتعلق بالظروف الشخصية والعائلية للموظفات والموظفين.

إن ادارة المؤسسة وحرصاً منها على تدعيم نواحي الاستقرار النفسي للموظف أو الموظفة، فإنها تدرس حالات الموظفين كل على حدة بحيث تراعي الظروف الانسانية والاجتماعية والشخصية عند تحديد دوام الموظفين أو الموظفين فيها على أن لا يؤثر ذلك على طبيعة العمل، ومن هذا المنطلق فإنها ستدرس القضايا التي أوردها النائب المحترم بكل عناية وحرص.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام
المهندس راضي الحصن

سيادة رئيس المجلس: المهندس فؤاد خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً سيدي الرئيس، بالاجابة لمدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ربط الاجابة بثلاثة جوانب، جانب تشريعي يتعلق بنظام الخدمة المدنية، أي يتعلق بنصوص تشريعية، وجانب يتعلق بطبيعة العمل، والجانب الثالث يتعلق بالظروف الشخصية والقضايا الانسانية، اذا أردت أن أربط الجانب الثالث مع الجانب الأول فأقول:

إذا كان النظام له نصوص فلا اجتهاد مع النصوص إطلاقاً، اما يجوز أو لا يجوز حسب منطق النص، اما يأتي فيقال في نهاية الجواب فإنها ستدرس القضايا التي أوردها النائب المحترم، معنى ذلك أن القانون فيه مرونة، معنى أن التفسير لهذه النصوص وارد ويمكن أن يضافي المفسر على هذه النصوص نوع من المرونة، وأنا الذي سألته في السؤال المقدم كان يتعلق أن نراعي الاعراف والتقاليد ومراعاة هذا الجانب، أما اذا كان المخاطبة بالنص فإن الجانب الثالث لا مكان له في الجواب إطلاقاً، اما أن تكون قانونيين واما ان تكون انسانيين قانونيين فنفسر النصوص دون أن تكون جامدة، ولذلك من هذا المدخل أود فعلاً أن يضافي كما هو المعمول عندنا أن يضافي المسؤولون في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الجانب الثالث على القضية ومراعاة الاعراف والتقاليد مع تأكيد انه هناك أكثر من بديل هؤلاء المذيعات أو الموظفين وفي عندنا مخرجين كثير وفي عندنا متشقين كثير، وما شاء الله طاقم مؤسسة الاذاعة والتلفزيون أكثر من

(١٤٠٠) شخص، فلذلك أؤكد على الجانب الثالث وأخذته بالعرف والتقليد وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤. مناقشة بيان معالي وزير الاعلام والمتعلق بالاستجواب رقم (٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي حول دور أجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح الموقف الأردني في أزمة الخليج.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور احمد عويدي.

الدكتور أحمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله خير الأسماء، بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته. تفضل معالي وزير الاعلام قبل في جلسات سابقة وأدلى ببيان شامل جامع حول موضوع السياسة الاعلامية وتطور مبادئها وآلية العمل في وزارة الاعلام التي أدت في نهاية المطاف الى كيفية معالجة الأمر في أثناء أزمة الخليج وبناء عليه فإني أقول ان أي اعلام ناجح لابد له من فلسفة واستراتيجية عليا ينطلق منها وآلية عمل يتخذها وهدف يصب فيه، ويسعى اليه. وتحتاج هذه كلها الى كواهر تجمع بين التحلي بالأخلاق، والاحاطة بالثقافة والعلم من جهة، والخبرة والتعبير عن

الموقف في الحرب والسلام من جهة أخرى.

وعندما نخلو أي مؤسسة اعلامية من ذلك، أي من الدارس والممارس ومواصفاتها، فإن الفشل هو المحصلة المحتومة، أما عندما تتوفر هذه المؤهلات، فإن النجاح والفلاح هم الطريق والرفيق.

ولابد أيها السادة للاعلام أن يتصف بالتجديد الاستمراري، والاستمرار التجديدي في آليته، وهو أمر لا يقوى عليه جاهل، ولا ينوء به وعاء الحصيف العاقل.

إن اعلامنا يجب أن يكون - من حيث المبدأ - معبراً عن مواقف الأردن قيادة وشعباً ومملك وحكومة، بالصوت والصورة والكلمة، في منظومة منسجمة بعضها مع بعض بإتساق، وأن يتفاعل مع الحدث، ويلاحقه ويعالجه ويحلله من خبراء محليين وخارجيين، ويوجه الرأي العام الأردني، ومن يسمعه في الخارج توجيهاً سليماً كريماً خالياً من اللبس والتأرجح.

وقد مرت بنا أزمة الخليج التي لا زالت تحتل الصدارة في عالم السياسة والاعلام، والتي كانت الكلمة فيها ولا زالت أقوى أحياناً من حشد الجيوش، ومن أسلحة الدمار، وستبقى الكلمة مرادفة للأسلحة الفتاكة والتقليدية، اذا - لا سمح الله - انطلق شرها وشرارها أو اشتعلت نارها وإوارها.

لذا فإننا وبمقدار ما نستعد لحوض أم الممارك، علينا أن نستعد أيضاً في خض الاعلام، وأن نحشد فيها الدارس والممارس، ومن يكون على مستوى المعركة، ولن تكتمل

هكذا من الأصل

الصورة الا بمواجهة الحقيقة، وتخليص الاعلام من اثبتوا فشلهم أو ارتباطهم خارج واجباتهم. واستشعراً مني لخطورة المعركة التي نعيشها، وأهمية الاعلام في النصر أو الهزيمة، ومواكبة الأحداث، وشعوراً مني أن دور الاعلام الأردني لم يكن بالمستوى الذي أراه يجب أن يكون عندما طرحت استجوابي كان ذلك الاستجواب الذي وافق عليه مجلسنا الكريم.

وفي حقيقة الأمر أن معالي وزير الاعلام وأصحاب العطفة أمين عام الوزارة، ومدير عام الاذاعة والتلفزيون قد تعاملوا مع الاستجواب بروح عالية مشرفة من الشعور بالمسؤولية، والاهتمام بتصويب المسيرة، وتصحيح الأخطاء. والتفتت معالي الوزير وعطفوة مدير عام الاذاعة والتلفزيون وأيضاً عطفوة الأمين العام واطلعتهم على ما بحوزتي من وثائق وأوراق مختلفة تبين الهفوات والممارسات المتركمة في الوزارة. والتي تعاقبت وتراكت فيها منذ عام ١٩٧٠ - وما بعدها، وخلفت وأوجدت أصحاب مواقع في الاعلام، تستدعي المصلحة العام أن يقال لهم: عوفيتهم وارتكونا.

وكان سروري بالغاً إن معاليه وأصحاب العطفوة استقبلوا ذلك بروح المسؤولية الحضارية، وأمروا بالتخاذ الاجراءات المناسبة بذلك والوعد القاطع بما يبقى، الأمر الذي يتطلب مني أيضاً وبروح المسؤولية الوطنية الحضارية أن أجاز عن ذكر هذه الممارسات، لأن الهدف قد تحقق، وهو البدء بالتصحيح راجياً أن يأخذوا الاستجواب بعين الاعتبار. وأن يتم اجتثاث جذور الفساد ومن لهم

ارتباطات لا تخدم المصلحة العامة وتخدم الوطن.

سيادة الرئيس، الأخوة الزملاء

أما بقية ملاحظاتي فهي ليست بطويلة:

في مجال الاذاعة والتلفزيون: للاذاعة

الأردنية أهمية خاصة في أنفس الأردنيين لأنها

مدرسة من مدارسهم الأولى، عندما كانت

كلمتها مسموعة، الأغنية فيها كبلاغ حربي،

وكان تعليقها درس في السياسة والفكر،

والعاملون فيها كانوا على مستوى رفيع من

الوطنية وروح المسؤولية، وكانت الاذاعة مصنع

القيادات السياسية والفكرية في تاريخ الأردن

وقد تنبه الأعداء لدورها، فخططوا لتفزيها عبر

الادارة والمستوى الثقافي والانتماضي، وهو ما

يتوجب الانتباه اليه والحذر منه، لتبقى اذاعتنا

المحبوبة صورة مشرقة كما كانت.

وعندما نجد أفراداً من هذا النمط القديم

المتناز يتسللون على حين غفلة من المخططين

بالسوء ويصلون الى مرحلتى الاعداد والتقديم

فان ومضات الابداع تبدو واضحة خاصة،

خاصة في دائري الاخبار في الاذاعة والتلفزيون،

ولا ننسى البرامج أحياناً من ذلك وليس دائماً

وأطلب أن يزداد دعم دوائر الاخبار والبرامج

والكوادر المؤهلة فيهما، ليتحقق الغرض من

الاستجواب.

أما موضوع البرامج السياسية

والاقتصادية التي ركزت على أزمة الخليج

باللغتين العربية والانجليزية، فإني أرى أنها لم

تكن ذات عمق في التعبير الذي تتطلبه مصلحة

الوطن.

أما فيما يتعلق بالصحف المحلية، فقد كانت على شح مواردنا سابقاً ذات نكهة خاصة ومفضلة، ولكن دخول الاتجاهات والسياسات المتباينة، أوجدت تبايناً حتى في نشر الأخبار ونغطية أزمة الخليج والقضايا المحلية. وقد أفرز هذا التسابق أن أصبحت الرأي هي صحيفة الأردن الأولى إذ حافظت على المستوى الرفيع من المصداقية والشمولية، ونشر الرأي والرأي الآخر وكنت أتمنى على شقيقتها الأخرى أن تخرج من عزلتها العائلية الى المستوى المؤسسي الوطني، وأن تعتنى بكوادرها الممتازة، وألا تقوم بالاستغناء عن واحد من أفضل أبنائها وهو الأستاذ عبدالسلام الطراونة، ولأسباب شخصية محضة. أما صحيفة الشعب فقد تناولت أزمة الخليج بمستوى ممتاز، وأمل أن تنهض من محنتها المالية.

ولنا اعتزاز بصحيفة شيحان التي نقلت وتنقل صوت الأردن الى داخل وخارج الوطن بروح جريئة وممتازة. كما أنني أطلب دعم الصحف الأسبوعية الأخرى مثل اللواء وأخبار الأسبوع وكان للصحف الأردنية المهاجرة دور في أزمة الخليج لو ازدادت الرعاية والعناية والسماح برخص امتياز الصحف والمجلات الأخرى ولا زال لها دور مهم فيما سيأتي من أحداث، وأطلب دعمها من حيث تحويل امتيازها وطباعتها محلياً.

أما بخصوص وكالات الأنباء الأجنبية، فإن السيادة الوطنية تقتضي أن يكون المدراء من الأردنيين أسوة بالعديد من الدول، ورغم أنني أقدر لبعض العاملين في هذه الوكالات حرصه على نقل صورة طيبة عن الأردن إلا أن

ذلك لم يخل من الهفوات المزعجة حقاً. وفي نهاية كلمتي أقول: لقد عدلت عن الحديث في قضايا أخرى وتفصيلات في الادارة والمال، وهي موثقة بين يدي منها ما اطلعت عليه معالي الوزير وعطفوة مدير عام الاذاعة والتلفزيون ومنها ما احتفظت به لاطلاعهم فيما بعد عليه، لأن اجراءات البدء بالتصحيح قد بدأت منذ أمس، كما أقدم شكري للروح الوطنية الديمقراطية العالية التي قابل بها معالي وزير الاعلام هذا الأمر، وأمل أن يكون ذلك عرفاً نسير عليه لخدمة الأردن والشعب الأردني في ظل جلالة قائدنا الحسين المفدى، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي

وزير الاعلام.

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

يسعدني أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لأن أقف أمام مجلسكم الكريم باستعراض دور الاعلام الأردني في ازمة الخليج، وفي الوقت الذي لا تزال فيه الازمة تتفاقم فإن المتابعة الدقيقة لما تعرضه وسائل الاعلام الخارجية حول هذه الازمة تشير بوضوح الى أن الموقف الأردني تجاه حل ازمة الخليج لا يزال يحتل مساحة كبيرة في الصحافة والاعلام الدولي، وقد أضحي هذا الطرح يلقي المزيد من التفهم والقبول، ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في شرح وإبراز هذا الموقف:

سيادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد قطع الأردن شوطاً بعيداً خلال هذا العام في ارساء قواعد الحياة الديمقراطية بصورة ثابتة وجادة، ولا أعتقد بأن هناك جهازاً كان أكثر تأثراً بسبب التحول الديمقراطي من جهاز الاعلام.

واسمحوا لي بأن اصارحكم القول بأن عملية التحول هذه لم تكن سهلة أو يسيرة بالنسبة لأجهزة الاعلام بل على العكس من ذلك تماماً فقد كانت ولا تزال صعبة وشاقة.

كان على أجهزة الاعلام أن تتكيف مع المناخ الجديد وأن تتحمل مسؤوليات اضافية كبيرة، في وقت قصير، وضمن معطيات تعتمد على الاجتهاد والمبادرات الفردية أكثر من اعتمادها على القوانين والأنظمة، وفي جو يتسم بتنامي المنابر السياسية والفكرية المختلفة بما تحمله من آراء واجتهادات متعارضة في كثير من الأحيان.

لقد اعتادت هذه الأجهزة سواء في الصحافة أو في الاعلام الرسمي، طوال السنوات الماضية على أساليب في العمل وأنماط من التفكير، تعتمد على مركزية القرار. فأضحى الهدف الأول لانجاح عملية التغيير إيجاد مناخ تتأكد فيه الصحافة من أن الحرية التي تتمتع بها هي حرية حقيقية، كما كان الواجب الأول للمسؤول عن الاعلام اقناع مؤسسات الاعلام الرسمي باستقلاليتها، وحفزها على المبادرة سواء في تغطيتها للأخبار أو في تخطيطها لبرامجها.

واني اعتقد بأننا قطعنا شوطاً بعيداً في مجال تأكيد حرية الصحافة والاعلام، فقد اطمانت الصحافة لحريتها وبدأت تستغلها على أوسع نطاق، ونشط الاعلام الرسمي في ظل الاستقلالية، مما أضفى جواً من المصادقية والمهنية على العملية الاعلامية مجملها.

وستأتي التشريعات الجديدة في وقت قريب تنظم هذه العملية التي تصون حرية الصحافة، ولتؤكد استقلالية الأجهزة الاعلامية بإذن الله.

ولا بد لي في هذا المقام من الاعتراف بأنني أقدر تماماً الضيق الذي يشعر به كل من تقدم لاصدار صحيفة جديدة ولم يجب طلبه حتى الآن، كما ألمح مبدئياً الرغبة في اطلاق حرية النشر، وأعرف تماماً أن التأخر في اتخاذ قرارات بهذا الشأن لم يكن مقنعاً تماماً للأسرة الصحفية. ولعل الاجابة التي يمكن أن أقدمها لشرح هذا الوضع هي أن التصور العام لتنظيم الحياة السياسية قد ارتبط باصدار الميثاق الوطني،

واقضى بالضرورة التريث في اتخاذ قرارات نهائية بكل ما يتصل بتنظيم أوجه هذه الحياة ومنها الصحافة حتى بعد صدور الميثاق.

سيادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد وردت اشارات تعزو سبب قصور الاعلام في أداء رسالته على الوجه الأكمل الى تراكم الحلل والتسيب الإداري في أجهزته.

وفي الوقت الذي اشعر فيه بأن الاعلام يقوم بواجبه بقسط كبير من الكفاءة، الا أن ذلك لا يمنعني مطلقاً من القول بأن أجهزة الاعلام شأنها في ذلك شأن أجهزة الدولة الأخرى تحتاج الى تطوير اداري شامل سواء من الناحية التشريعية أو الناحية التنظيمية. وقد بدأت بالفعل وعلى نطاق محدود عملية التطوير هذه بالتعاون مع معهد الادارة العامة الا أنها لا تزال في مراحلها الأولى ولم تعط النتائج المرجوة بعد.

وهنا أستطيعكم العذر في أن أركز ملاحظاتي على الجهاز الاعلامي الذي يستأثر بالقدر الأكبر من الاهتمام، وهو جهاز الاذاعة والتلفزيون.

وتقتضي الامانة الى أن أشير أولاً لصعوبة المهمة التي يتحملها كل من يدير مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

فهي مؤسسة اعلامية ولكن لها بعد تجاري وصناعي أيضاً ويتصل عملها بالابداع المهني والفني، ومع ذلك فهي تدار بتشريعات وتنظيمات لا كثيراً بخصوصية مهمتها أو بالاعتبارات الفنية المتعلقة بهذه المهمة، فضلاً

هكذا من الأصل

عن غياب العناصر التي من شأنها تشجيع التفرد والابداع.

وبالإضافة الى كل ذلك فإن على من يديرها اليوم التعامل مع انطباع عام تشكل عبر السنين مفاده أن التلفزيون بعيد عن هموم الناس، مسرف في موازنته، وانتقائي في منح الميزات واعطاء الفرص سواء للعاملين فيه أو المتعاونين معه.

لست في معرض بحث الأسباب الكامنة وراء تكون هذه الصورة، وسواء أكانت تنصف بالدقة أو لم تكن، إلا أن الواقع الحالي يشير الى بدايات مشجعة لانفتاح التلفزيون على قضايا الناس وهمومهم وطرحها طرحاً موضوعياً وشاملاً.

كما أن نهجه في نقل الأخبار قد اكتسب مصداقية عالية.

وقد قطعت ادارته شوطاً كبيراً في بناء تصور لتعديل التشريعات القائمة، بصورة تتيح التوسع في نشاطه التجاري، مع إيجاد جميع الضوابط المالية والقانونية التي تكفل صيانة المال العام. ويتم الآن وضع قواعد عادلة للتعامل مع جميع المتعاونين مع التلفزيون دون تحيز أو تفضيل. كما تتم إعادة النظر في طرق تقويم وانتقاء المواد البرمجية بصورة موضوعية ومؤسسية.

لقد سبق وأن أشرت إلى أن تأكيد حرية الصحافة يحتاج إلى تشريع جديد، وبقيتي بأن بناء أجهزة إعلامية قادرة ومستقلة يحتاج إلى تعديلات تشريعية أيضاً الأمر الذي لا بد من

سمحت لي فقط يعني اجابة أو اجابتين على التي تفضل فيه الدكتور العبادي.

سيادة رئيس المجلس: تفضل.

معالي وزير الاعلام: في الحقيقة كما ذكر معاذة النائب الدكتور العبادي قد قابلنا مع مدير عام التلفزيون وسلمنا بعض الوثائق وقد أمر رئيس الوزراء بأن نحال الى ديوان المحاسبة وسوف نحال هذه الوثائق الى ديوان المحاسبة جميعها تتصل بسنوات ماضية في الحقيقة.

بالنسبة لي تفضل له في وجود فلسفة اعلامية حقيقة هناك مجموعة ثوابت بالنسبة للاعلام يسير عليها تتصل بالدستور وتتصل بمجموعة قواعد. استنتت على مدى الأيام وفي طليعتها ما هو مذكور في نظام وزارة الاعلام، وبالسبب دعمت بالبيان الوزاري وبمجموعة قواعد أخرى تم التواطؤ عليها طوال السنوات، ولكن نحن الآن بصدد إعادة رسم وتخطيط جميع التشريعات التي تتصل بالعملية الاعلامية، ونرجو أن تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، في موضوع الكوادر الاعلامية بالحقيقة كما أشرت وبكل امانة يحتاج الأمر الى تطوير اداري شامل، ولا اعتقد أن هناك أي جهاز حكومي يستطيع أن يطور نفسه تطويراً كاملاً أو يبدأ بإعادة الهيكلة الا ضمن اطار شامل ورؤية كاملة، لا يستطيع الإنسان أن يبدأ بإخراج الموظفين دون قواعد، لا يستطيع أن يقوم بعمليات تجميلية أو جزئية إنما يحتاج الى عملية تطوير اداري شامل، التطوير الاداري الشامل يحتاج الى ارادة سياسية

قوية، واعتقد أن هناك بوادر لهذه الارادة تبدو من الحكومة وتبدو أيضاً من مجلس النواب ويحتاج الى تفهم شعبي عارم، والتطوير الاداري عملية موجهة جداً إعادة هيكلة في أي مؤسسة حكومية تعني خروج عدد كبير من الموظفين، تعني أيضاً كفاءة مطلقة في التعيين، تعني مجموعة قواعد يجب أن يتقبلها المجتمع أول ما يتقبلها، فلذلك يحتاج الى كثير من الدرس ويحتاج الى كثير من التقدير ولكن هذا المخرج الوحيد اذا أردنا اصلاح الدولة واصلاح الجهاز الحكومي.

الممارسات ذكرناها أنه أخذنا الشيء من الدكتور العبادي، بالنسبة للإذاعة أشكر الدكتور على دعمه للبرامج الاخبارية واعتقد ان الإذاعة تقدمت تقدماً كبيراً خلال المدة السابقة.

بالنسبة للصحافة أيضاً يعني لا رأياً لي في الموضوع كثير الا انه خلال فترة قريبة ان شاء الله بعد المشاق ستعطى الاصدارات الجديدة للصحف.

بالنسبة لوكالات الأنباء حقيقة كما قلت هناك رؤية كاملة لكل التشريعات الاعلامية وسيشمل هذا الأمر ما تفضلت به.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الاستاذ فؤاد خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس، الاخوة الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من المأهول

وتحديث السياسات الاعلامية ومدى انفتاحها ومصداقيتها وقدرتها على المشاركة والتفاعل والحوار.

فالكلمة الحرة والرأي الصادق والصورة المشرفة لأمة لا يمكن أن تعيش في ظلمات القهر والاستبداد، وإنما تنمو وترعرع وتزهو في مجتمع يحترم قدسية الحرية التي يعبر عنها الاعلام الصادق تعبيراً متناغماً بالكلمة والبرنامج واللوحة والكتاب والمقالة وكل وسائل التعبير الاتصالية حتى تكاد أن تشكل بمجموعها منظومة متناسقة تنجز في أعماق المجتمع وحياة المواطن سواء بسواء.

إن هذه المقدمة هي بديية من البدييات يقرأها التطور المائل لعصرنا ويعترف بها كل إنسان حضاري في كوكبنا. وبالرغم من بدييتها فإني أتساءل في هذا المقام أين نحن منها وكما نقرب أو نباعد عنها؟ بمعنى آخر هل اعلامنا الوطني الممارس حالياً مثلاً بمؤسساته وسياساته ونهجه ينسجم مع هذه الحقيقة المقررة ١١؟

ومن موقعي النيابي وحسي بأهمية مناقشة السياسة الاعلامية في وطننا فقد قمت بصمت وموضوعية وادراك للمسؤولية بتحليل متواصل واستقصاء مستمر عن طبيعة ممارستنا الاعلامية وأداء مؤسساتنا في هذا المجال متوخياً في ذلك الوقوف على الحقائق ايجابية كانت أم سلبية. وكذلك الاطلاع على الممارسات. كل ذلك ضمن إطار المصلحة الوطنية العليا وغير متأثر بخلفيات سابقة أو آراء سائدة لا تعتمد البحث طريفاً للوصول الى الحقيقة، فبعد انقضاء عام كامل من البحث والاستقصاء وجدت أن من



اضافة الى ما أوردته في تحفظي على الموازنة العامة فيما يتعلق بمؤسسة الاذاعة والتلفزيون وأؤكد عليها، فإني أرغب أن أناقش بيان معالي وزير الاعلام بالحجم والاطار الذي طرحه معالي الوزير فأقول إن الاعلام في عصرنا الحاضر يعتبر شرياناً مهماً من شرايين حياة الأمم وعنصراً هاماً من عناصر تواجدها الحضاري والانساني على الساحتين الداخلية والدولية.

فبالاضافة الى كونه العاكس النقي لحركة المجتمع وتطوره وغائه فهو وسيلة متطورة من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي اذا استخدمت بكفاءة تحقق طموحات الأمة وأولوياتها في رفع شأن مستوى الثقافة والفكر والتنمية ووسائل المعرفة الانسانية. وقد درج الكثير من العلماء في العالم والمختصين في المجالات الانسانية أن يقيسوا مستوى الحرية وعمق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أي مجتمع من خلال مستوى العطاء الاعلامي ودور وسائل الاتصال

البرامج السياسية والاحبارية فحسب بل يمتد الى مناحي حياة مواطنينا الأخرى من ثقافة وفكر وفن.

حتى برامج أطفالنا التي تعتبر من أهم وأخطر ما يبت هي في مجملها برامج مستوردة تعتمد الفكر الغريب والمضمون المغاير لمتطلبات التربية والتنشئة العربية الاسلامية لأجيالنا.

ونتيجة لهذا كله فقد تراجع انتاجنا المحلي وبدأ يأخذ الصفوف الخلفية عاجزاً ومرتبكاً وغير قادر على العطاء، فقتلنا بدون أن ندري روح الابداع ورفي المستوى ومتطلبات المواطن في اعلامنا المحلي وأصبحنا أيها الزملاء الكرام حبيسين ومستقبلين لما يصل اليها من المصنع الاعلامي الخارجي تعليقا وتحليلاً وقتاً وإبداعاً.

إن هذا الذي أشرت اليه إن دل على شيء، فإما يدل بالدرجة الأولى على غياب الهدف المدروس والاستراتيجية الواضحة والتنخطيط العلمي المنظم. كما يدل على عدم قدرة القيادة الاعلامية في مؤسساتنا الاتصالية التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة في ضباية الأهداف والتي أوجزتها اليكم سالفاً.

ثانياً: المصادقة التي وردت في خطاب معالي وزير الاعلام

١- في تقرير مقدم من مركز العربي لبحوث المستمعين وموجود نسخة في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، يتحدث التقرير في صفحة رقم ٣ عن مصادقية اعلامنا فيقول «وهنا تكمن أساليب وآلية وتكتيك الحرب النفسية التي تبناها أجهزة الاعلام

واجبي أن أضع بين زملائي النواب بعض هذه الحقائق لتكون في متناول أيديكم آملاً دراستها ومناقشتها بالأبعاد التي تستحقها خاصة في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها وطننا وأمتنا.

أولاً: الأهداف :

إذا كان الاعلام في وطننا يتميز في شيء فإنه أكثر ما يتميز في ظاهرة واحدة يمكن اختصارها: بأن اعلامنا لا يعبر عن هويتنا الوطنية ولا يجسد انتباهنا القومي وفكرنا الاسلامي. فمضامين اعلامنا أيها الزملاء وملاعجه الرئيسية تتجلى فيه الضحالة والسطحية بالتحطيط والتعبير والأداء والتبجح، هذا من جانب. والاغتراب ككل الاغتراب عن طموحات الأمة ومهماتها ومشاكلها. . وإني لئن أكون مبالغاً اذا أكدت بأن اعلامنا يختلف وسائله هو اعلام مصطنع ومستورد.

فالتلفزيون عندنا يبت وبدون دراسة أو تمحيص مالا يقل عن ٧٠٪ من ساعات بثه اليومي البرامج المستوردة وفي غالبيتها من دول أجنبية بعيدة كل البعد عن تراثنا وحضارتنا وقيمنا. وحتى نشرات الأخبار التي من شأنها أن تعمق الوعي والفكر السياسي عند المواطن وتنمي ذاكرته الوطنية وحسه القومي بأهمية الأحداث وخطورتها. . فهي في معظمها تصنع كصناعة المعلبات في أروقة الأجهزة الاعلامية الأجنبية وتقدم لنا جاهزة ومغلقة في أسلوب دعائي يخدم أهداف الدول الصانعة لهذه الأخبار. .

وينسحب هذا الاهمال ليس فقط على

هذا من الأصل

الاسرائيلية خاصة التلفزيون مقابل الاساليب العربية التي تعيش في مناهة، دون التكلف باجراء دراسات أو مسح علمي للجماهير، على الرغم من وجود مؤثرات تؤكد زيادة مصداقية أجهزة اعلام العدو... هذا التقرير مقدم في نهاية ١٩٨٩ بداية ١٩٩٠.

٢ - يقول معالي الوزير في بيانه وإذا ما عرفنا بأن الاذاعة الأردنية تتمتع الآن بأعلى قدر من المصداقية بين اخواننا في الأراضي المحتلة، كما اظهر في استطلاع حديث للرأي العام، وإذا ما عرفنا أيضاً بأن ٩٥٪ من المشاهدين يستمعون الى نشرة الاخبار الثامنة والسؤال الآن :

أ - ما هي الطريقة التي اتبعت لاستطلاع الرأي العام هنا؟ وكم عدد الأشخاص الذين تم استطلاعهم؟ وما هي العينة الممثلة للاستطلاع؟ ومن هي الجهة التي قامت بهذا الاستطلاع؟
ب - على أي الأسس اعتمد معالي وزير الاعلام بأن ٩٥٪ من المواطنين يشاهدون اخبار الثامنة؟

٣ - في حال غياب القيادات الاعلامية العليا والوسطى وعدم وجود اتصال بصانعي سياسة الدولة، كيف يمكن أن نتصور الاعلام أن يقود أو يمثل هذه السياسة الا من خلال الظن أو السكوت عن كثير من الأحداث الهامة بعدم معرفة التوجه في مثل هذه الأحداث.

٤ - وأنا لا أزال في المصداقية في لقاء مع مسؤول كبير ومعني في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون قال لي - وكان هذا اللقاء من وقت قريب - اذا بقي الأمر هكذا في المؤسسة فإننا لن نجد من يستمع أو يشاهد برنامجنا لأننا فقدنا مصداقيتنا أمام المواطن الأردني اضافة الى البرامج المكررة.

ثالثاً: الاذاعة الموجهة

لدراسة المزيد عن هذه الاذاعة أرجو مراجعة التقارير الموجودة في المؤسسة اضافة الى خطاب جلالة الملك في افتتاح المحطة بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢. ان التوجه الاتصالي عبر الاذاعة الموجهة يقتضي تضافر عدة عناصر كي يصل الاتصال الى مستوى الفاعلية المؤثر في الشعوب ومن أبرز هذه العناصر:

أولاً : التخطيط السليم والدقيق وذلك بوضع خطط تفصيلية للأهداف المرجوة من العمل الاذاعي الموجه وكذلك خطط تفصيلية لمرحلة تنفيذ هذه الأهداف.
ثانياً : استخدام أداة ذات كفاءة وفاعلية عالية للوصول الى الجمهور بحيث يتاح له التعرض للاذاعة بسهولة.

ثالثاً : التعرف على جمهور الاذاعة المستهدف ومخاطبته بما يتناسب مع ثقافته ورغباته وبناء جسور الثقة بين الاذاعة والجمهور المخاطب ولقد سبق وأن ذكرت الكلفة التشغيلية العالية لهذه الاذاعة وكذلك كلفة انشائها، فماذا تقدم هذه الاذاعة نظرة وعودة الى برنامج هذه الاذاعة

رابعا: وكالات الاعلام والمراسلون الأجانب: الاعلام خصوصية من خصوصيات البلد ولا يجوز أبداً أن يمارس أي اعلام الاتحت سمع وبصر أهل الاعلام والمسؤولين في الأردن، ولكن ما هو الواقع الممارس اليوم؟
١ - التفكير والعمل بجدية أن يكون لوكالة الأنباء الأميركية C.N.N. قناة في الأردن

والسؤال:

أ - ما جدوى وجود هذه القناة عندنا؟
ب - من هم أصحاب هذه الوكالة، وما هي رسالتهم الاعلامية؟
ج - ما هي حدود العلاقة بين مسؤولي الاعلام وموظفيه وموظفي وكالة C.N.N. ال

د - أين مركز هذه الوكالة الآن في الأردن؟
أقول لكم يا سادة أن وكالة ال C.N.N. هي استثمار اعلامي جديد يوظف له من طاقات هذا البلد وأبنائه.

٢ - فيما يتعلق بالمراسلين الأجانب وخاصة في مستهل أزمة الخليج ولغاية تاريخه، من يراقب المباداة الاعلامية التي يرسلونها ويشونها من هذا البلد؟ ما هي الكلفة العالية التي ترتبت على المؤسسة من جراء هذا اليبث كفاتورة مستحقة لمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية.
أقول لكم يا أخوة ان المراسلين الأجانب قد شوهوا صورة الأردن في الخارج وعمقوا الخلاف بيننا وبين الدول الخليجية وخاصة على المستوى الشعبي.

الموضوع للدورة القادمة ٩١/١/١ الى أول رمضان تجد فيها غياباً كاملاً لما ذكرته أو ما سأقول من اطلاع على الدورة البرمجية لهذه الاذاعة في الفترة التي ذكرت وكذلك الدورة المقترحة في الفترة التي ذكرت وحتى بداية شهر رمضان، ماذا نجد:

١ - غياب كامل لعناصر الاتصال الموجه والمذكورة أعلاه.

٢ - ارتجالياً واضحاً في برامج هذه الاذاعة وغياب كامل للاستراتيجية الاعلامية.

٣ - لم يخطط برامج لهذه الاذاعة منذ الوقت الذي تم التفكير بإنشائها، كما لم يخطط حتى اليوم كيف يمكن الاستفادة من هذه الاذاعة، ولا يوجد دراسات بهذا الموضوع.

٤ - هناك غياب كامل لهذه الاذاعة فيما يتعلق بسياسة الأردن الخارجية ومخاطبة الرأي العام الغربي، كواجب من الأذرع الدبلوماسية للدولة، لشرح وجهة نظر الدولة من مختلف القضايا وعلاقات الأردن مع هذه الدول ويكفي أن أقول لكم أن القائم على هذه الاذاعة الضخمة رجل واحد تعاون فناة لماولة الاشرطة فقط.

كيف أؤمن على اذاعة موجهة يقودها رجل واحد.

هكذا من الأشهر

خامساً: الدعاية والدعاية المضادة

ان معطيات الواقع الدولي تتغير والحديثات السياسية تتبدل ومفاهيم الشعوب تختلف مع الزمن ولذلك فعل منطق الدعاية وأسلوبها في مخاطبة الرأي العام أن يتبدل أيضاً وفق تلك المستجدات والمتغيرات. فما الذي نجده في اعلامنا.

- ١ - دورات برامجية متكررة وعلى نفس النمط والأسلوب.
- ٢ - نشرة الاخبار العربية ترجمة حرفية للنشرة العربية وفيها لا يهم المشاهد المشاهد الاسرائيلي.
- ٣ - لم تتم أية دراسة أو رصد لبرامج العدو الاسرائيلي وتحليلها لغايات الدعاية المضادة حتى تنفذ مثل هذه البرامج.
- ٤ - اعلامنا لا يعرف نفسية الجمهور الذي يخاطبه، ولم يجري أو يفكر أن يجري دراسة يتعرف من خلالها على طبقات الجمهور الذي يخاطب.

سادساً: مركز الأبحاث والدراسات :

في مؤسسة اعلامية تريد أن توجه البلد الترجية الواقعي والموضوعي الصحيح ، كيف يمكن أن يتم هذا الأمر في غياب وعدم وجود مركز حقيقي للدراسات والأبحاث في هذه المؤسسة الحساسة . ولذا نجد في هذا الغياب :

- ١ - تكريس لعدم المصداقية.
- ٢ - ضعف الصلة بين المؤسسة الإعلامية وباقي مؤسسات الدولة وذلك بسبب غياب الطرح الموضوعي والدروس.

٣ - ضعف الاعلان والتسويق كمؤشر على عدم اقبال جمهور على مشاهدة هذه البرامج .

ولذلك لا يمكن أن نتوقع الا الارتجال والطرح غير الناضج لجميع موادنا الاعلامية في غياب البحث والدروس .

سابعاً : التطبيع وهجرة اليهود الى فلسطين

من أخطر المراحل التي غمر بها، هي مرحلة التطبيع سواء في المجال الثقافي أو السياسي أو العسكري، هذه المرحلة التي لم تبحث إطلاقاً من خلال مؤسساتنا الاعلامية لايجاد الدعاية المضادة، كما لم يكن هناك اشارة اعلامية واحدة فيما يتعلق بافرازات هذه المرحلة سواء ما تعلق بالمقاطعة الاسرائيلية واستغلال النفط العربي وسياسات العدو المائبة على أرضنا وأرض الأمة العربية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تذكر الهجرة اليهودية في اعلامنا وانظروا الى الدورات البرامجية قبل ١٩٩٠/٨/٢ وما بعدها لترى غياباً كاملاً لبحث هذا الموضوع من الناحية الاعلامية وكأن الأمر من السهولة بمكان بحيث لا يستحق بحثه أو أن طرح هذا الموضوع يترتب عليه متطلبات من الخطورة بمكان أن تتجاوزها، والسؤال والسبب في غياب الاعلام المضاد بحق هاتين القضيتين؟

ثامناً: البرامج

١ - ان المؤسسة الاعلامية محكومة لوكلاء أربعة في برامجها:

1 — B.B.C.

- 2 — TAMES
- 3 — M.C.A
- 4 — UNIVERSAL.

فلماذا هذا الالتزام بهذه الوكالات وعلى سبيل المثال معرض «المفيد» السنوي في ميلانو يقدم عروض أكثر من ١٥٠٠ شركة ووكالة، فلماذا لا تشكل لجنة تستطيع المؤسسة أن تخرج بها عن طوق الوكلاء الأربعة، وتتصل اتصال مباشر بهذا العدد الضخم من الشركات.

٢ - لماذا لا يزال مركز الانتاج والموجود داخل مؤسسة التلفزيون مغلق مع أنه كان نشيطاً وقد وصل في فترة من الفترات أن غطى ٦٠٪ من البرامج؟

٣ - ما هي العلاقة بين المؤسسة وشركة الانتاج من حيث البرامج والموظفين؟

٤ - لماذا لا تفعل الدائرة التجارية ليكون لها دور ايجابي بدلاً من هذا الدور السلبي الذي تعيشه الآن؟

٥ - لماذا لا يستفاد من دورات التأهيل والتدريب والتي يمكن أن تقدم للمؤسسة الاعلاميين وكذلك الاستفادة من موقعنا كمحطة يمكن أن تسوق برامج كثيرة لشركات متعسدة في المناطق المجاورة للأردن واستيفاء برامج مجانية بدل هذا التسويق علماً أن هناك تعاطفاً كبيراً من قبل معظم الدول التي لها علاقة دبلوماسية مع الأردن شريطة أن لا تعامل ما يرد من هذه الدول كما تعاملنا مع برنامج المناهل الذي لا

ندري كيف تم هذا الاتفاق الضخم عليه أو ما هو مصير الأجهزة والمعدات التي تم بها عمل هذا البرنامج وكيف تم الاشراف عليه؟

٦ - متى ستخلص من الفردية في شراء البرامج والتعاقد عليها؟

تاسعاً: الترهل الاداري

١ - ضعف الصلة والتنسيق بين قيادات المؤسسة من جهة والمركز من جهة ثانية.

٢ - وجود بعض المتنفذين في المؤسسة وعلى رأسهم مدير شؤون الموظفين والذي كفاه فخراً أن عين ما يزيد عن ٣٠ شخص من نفس عائلته في المؤسسة، اضافة الى تمتع بامتيازات ودورات وتثيل للمؤسسة فيما لا يستحقه ومن اختصاص غيره.

٣ - انعدام التسلسل الاداري واعطاء صلاحيات ومراكز لأشخاص غير أكفاء اطلاقاً ودرجاتهم لا تخولهم أن يكونوا في هذه المراكز.

١٠ - الكفاءات :

١ - المؤسسة تعاني من أزمة كفاءة الى حد خائق ولا يمكن أن يقبل فعل سبيل المثال نظرة واحدة الى الدائرة المالية والادارية فماذا نجد؟ هذا السؤال اترك الجواب عليه ليقول لنا المسؤولون كم عدد الموظفين؟ وما هي مؤهلاتهم؟ فإذا كان عددهم يصل الى قرابة ٤٠٠ موظف في الدائرة المالية والادارية دون الثانوية العامة فلا نحتاج الى جواب.

هكذا من الترهل

٢ - لماذا هذا التغريب والتشتيت للكفاءات الاعلامية على مدار عمر المؤسسة الاعلامية؟ سؤال يحتاج الى جواب من طرفكم ويحتاج الى اجراء من قبل دولة رئيس الوزراء باستدعاء هذه الكفاءات واجراء حوار معها ليعود الفارس الى ميدانه ولتصحح المسيرة الاعلامية لانها لا يمكن كجزء من تصحيحها الا أن يعود أهل الاعلام الى ديارهم بعد هذه الغربة الطويلة.

٣ - وهناك من الأمور في هذا الباب الشيء الكثير اترك الحديث عنه الآن بعد هذا كله اسأل أين نتجه في الاعلام وما هو الحل؟ سؤال يحتاج الى جواب والقادرون على اجابته أهل الذكر من الاعلاميين الفنين المخصصين أين كانت مواقعهم ومراكزهم، أما القائمون اليوم على الاعلام فليسوا من أهل الذكر ولا يصلحوا أن يكونوا يوماً ما من أهله لأنهم اغتالوا هويتنا الأردنية بتغريب فرسانه عن ساحته ولا أملك أن أقول الا كما يقول الشاعر:

يا باري القوس برياً لست تحسنه
لا تظلم القوس أعط القوس بارياً
واترك الأمر لمثلي الشعب الأردني أن
يقولوا كلمتهم في القائمين على الاعلام،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، أرجو من الأخوة أن يلاحظوا أن هذا موضوع نقاش وأرجو الاختصار ما أمكن حتى تنتقل الى البند الذي يليه اعطى بعض

الأخوة الدور وأرجو الاختصار، السيد سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تلعب وسائل الاعلام الأثر الإيجابي الكبير في الرأي العام من خلال المقدرة التي تتمتع فيها هذه الوسائل في التأثير على المشاهد والقارىء.

سعادة الرئيس:

أما اذا خصصنا الحديث عن دور الاعلام الأردني تجاه أزمة الخليج فاني أرى أن وسائل الاعلام كانت بمستوى المسؤولية خلال الفترة الماضية والمؤشرات على ذلك كثيرة.

أولاً: ان الاذاعة الأردنية خصصت فترة لنشرة أخبار كل ساعة.

ثانياً: طور التلفزيون الأردني نشرة الأخبار الموجزة التي يقدمها الساعة السادسة الى نشرة كاملة، وطور من نشرته الاخبارية الرئيسية وضمها التقارير الاخبارية من الداخل والخارج.

سعادة الرئيس

أصبح الأردن وبفضل الانفتاح والحرية محجاً لجميع الاعلاميين العالمين الذين حرصوا على متابعة أحداث الخليج. فوجدنا مثلاً الاعلاميين يتلقون الخدمة من وزارة الاعلام وغيرها من الأجهزة الرسمية والشعبية لتزويد العالم بما يجري هنا.

فوق هذا وذاك ان الاعلام الأردني أبدع في نشر اللقاءات التي أجراها الاعلاميين

الأردنية في شرح موقفنا وخلقت حالة من التهم عند العالم.

كما نجحت وسائل الاعلام في الأردن في تعميق الوحدة الوطنية والتجربة الديمقراطية في عامها الثاني. حفظ الله الحسين، هذه الكلمة ليست لها علاقة الا بما هو مطروح علينا وهو مناقشة الوضع الاعلامي حول أزمة الخليج.

يعذري الأخ الزميل خلفات لأن هذا موضوعي وهذا نقاشي وليس على ما طرحه، واني لا اختلف معه بالرأي اذا كان هناك عنده معلومات وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور همام سعيد تفضل.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم سيادة الرئيس، لقد كنت أتوقع من بيان معالي وزير الاعلام أن يذكر أن الحكومة قد التزمت بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في ميدان الاعلام، لأن بيان معاليه لم يقتصر فقط على الكلام عن موقف الاعلام حول أزمة الخليج وإنما تناول بيان معالي الوزير موضوع السياسة الاعلامية بشكل عام.

أما وقد دخل البيان من هذا الموضوع فاني أؤكد على أن تلتزم الحكومة وأن تلتزم وزارة الاعلام بهذا الأساس الكبير والمبدأ الرئيس الذي يحاسبنا المواطنين عليه، فان توجه هذا الشعب هو توجه اسلامي وهذا الشعب الذي أعلن أنه يريد الاسلام في ميادين الحياة يأبى أن

العالمين مع جلاله الملك وسمو ولي العهد، كما أبدع في الحديث والكتابة عن رجل الشارع واتجاهاته ووقفته خلف القيادة الحكيمة والثقافة خلفها واستعداده للتضحية في سبيل الأردن الغالي.

كل هذا عزز مصداقية الأردن ووسائل اعلامه أمام الرأي العام العالمي تجاه مواقف الأردن الثابتة من قضية الساعة (قضية الخليج العربي) ومجمل القضايا الشرق أوسطية والعالية. ولقد أسهم الاعلام في تعريف المواطن بالظروف المستجدة التي تمر بها اقتصاديا وماليا وسياسيا وقد أحسن التوجيه بقضايا الاستهلاك والدفاع عن الوطن.

أما فيما يتعلق بقضية فلسطين فان الاعلام الأردني بجميع وسائله ما بذل يوماً في إبراز هذه القضية وكفاح شعب فلسطين وخاصة الانتفاضة وهو بذلك لم يخرج عن المألوف حيث أن جلاله الملك حسين الداعم الأول لهذه القضية عندما حملها الى مختلف المحافل الدولية ووسائل الاعلام العالمية معتبراً انها قضية العرب المركزية التي يحظى بها باهتمام كبير ودائم من جلالته.

سعادة الرئيس، انني أرى وفي ختام كلمتي أن وزارة الاعلام من خلال جميع العاملين فيها وما يتبع لها من وسائل الاعلام الرسمية والشعبية قد قاموا بواجبهم باقتدار كبير في تغطية أزمة الخليج. وموقف الأردن من هذه الأزمة وما تحمله الأردن من أعباء نتيجة هذا الموقف مما أدى الى تحويل الرأي العام الدولي من مخالف لنا الى واقف معنا، بعد أن نجحت وسائل الاعلام

هكذا من المأهول

يرى المجالات الاعلامية بعيدة الى حد ما عن هذا التوجه.

ولذلك فإني اقترح على المجلس الكريم انتخاب لجنة من هذا المجلس تقوم بمتابعة قضايا الاعلام وتتدارس مع أجهزة الاعلام السياسات الاعلامية والأهداف، وتحدد هذه السياسات وهذه الأهداف ثم تعرض هذه السياسات والأهداف على المجلس الكريم لاقرارها ليجري بعد ذلك التوثيق بين السياسات والأهداف وبين المواد الاعلامية ونريد أن نصل الى مرحلة تحمل كل مادة اعلامية العلاقة الوثيقة بينها وبين هدف من الأهداف.

وبذلك يصبح اعلامنا اعلاماً وظيفياً يؤدي هذا الاعلام الى تكوين الشخصية الثقافية والرأي العام السليم ويتولى مسؤولية الدفاع عن قضايا الأمة ويرسم صورة المستقبل المنشود وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الشيخ أبوزنت.

السيد عبد المنعم أبوزنت: شكراً السيد الرئيس، قبل أن أبدأ بصلب الموضوع الاعلامي أولاً: ان الوقت ليس من ذهب، لأن الذهب يقدو ويروح ويعوض. لكن الوقت هو الحياة. فما يمضي من الوقت فهو انتهاء لجزء من حياتنا وحياة هذا المجلس الكريم لذلك أتمنى على رئاسة المجلس الكريم العناية والدقة في دراسة الأسئلة الموجهة من قبل السادة النواب فما كان موضوعياً منها ويخدم المصلحة العامة للأمة والوطن ولم يتجاوز النظام الداخلي للمجلس فيعتمد. وإلا فيرد السؤال الى النائب موجه

السؤال حتى يصوغه صياغة جديدة تنسجم مع هذين المطلبين: مراعاة المصلحة العامة للأمة والوطن وعدم مخالفة النظام الداخلي وبذلك نستمر جهود المجلس الكريم ضمن الاطار السليم ومن ثم نتمكن من العناية في معالجة القضايا الأهم التي تعمل على إسعاد الشعب ونقله النقلة السريعة الى مرحلة الانتعاش في حياته ومعيشته. فمثلاً: البطالة التي تزداد تفاقماً لم تعالج حتى الآن. والحريات العامة أصبحت تنزف، نحتاج لادخالها.

سيادة رئيس المجلس: رجاءاً في نفس موضوع الاعلام، عدم الخروج عن الموضوع رجاءاً، تفضل.

السيد عبد المنعم أبوزنت: ملاحظاتي على الاعلام

أولاً: مع شديد الأسف الاعلام في جلته كأنه اعلام في بلد لا يمت الى العروبة والاسلام بأذن صلة، لذلك لا بد من تغيير جذري في البنية الاعلامية لأردن الحشد والرباط.

فمثلاً: عندما تسجل حلقة فيما يتعلق بالأحداث المعاصرة، أحداث الغزو اليهودي الصليبي للأراضي المقدسة وأن يصبح المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى المبارك هؤلاء التوائم الأشقاء الثلاثة يصبحون أسرى، فتسجل حلقة دون التعرض للحكماء ودون التعرض للدول فتحجب مثل تلك الحلقة عن رؤية النور والهواء الطلق بينما اذا سجلت أغنية سرعان ما تذاع، اذا سجلت مقابلة مع زيد أو عمر سرعان ما تذاع، فلست ندرى هل هذا هو منطق الاعلام الذي ينسجم مع حاضر هذا

فصل من فصول السنة (حلقة). بينما مساء الخير (٢٠) حلقة والمضافة (١٣) حلقة وفكر واربع (١٣) حلقة وهكذا.

هذا الواقع التدني في التخطيط ملفت للنظر، فيفقد المجتمع نحو الهاوية ولا يأخذ به الى أسباب العزة والكرامة، لذلك أتمنى على رأي واقترح أخي النائب فضيلة الدكتور همام سعيد بأن تكون هناك لجنة منبثقة عن هذا المجلس الكريم من أجل ترشيد الاعلام في هذا البلد الكريم وبذلك نبريء ذمتنا أمام الله ثم أمام الأجيال، والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: سيدي الرئيس عانى الأردن من أمراض كثيرة عصفت به، ومن أولها عدم تجارب الاعلام الأردني المقروء والمرئي، الرسمي والخاص مع رغبات وتطلعات الشعب الأردني. وكان التدخل السافر في شؤونه والمهيمنة والسيطرة على مجريات الأحداث داخل مؤسساته، من سمة تلك الفترة الماضية.

ومنذ بدأت التغييرات الديمقراطية في الأردن بدءاً بالانتخابات النيابية، رأينا تطوراً مستمراً ونوعياً في الاعلام الرسمي والخاص. ولا أبالغ اذ أقول أن هذه النقلة النوعية هي من انجازات التجربة الديمقراطية. وبالرغم من وجود بعض الملاحظات على الاعلام الرسمي، الا أنها تبقى ملاحظات ثانوية حيث لا يمكن للاعلام الذي يتعامل بشكل مباشر وعلمي مع

البلد ومستقبله المهتد من قبل عدو لا يرحم يتربص بنا رب المنون آتاء الليل وأطراف النهار.

مثال آخر: عندما نلقي نظرة فاحصة على هذا الجدول المحول من عطوفة المدير العام للاذاعة والتلفاز وهو خاص بكشف أساء المتعاونين مع التلفزيون وتقديم البرامج، هذه نظرة سريعة دون تكلف.

في البند الأول الأردن الاقتصادي اعداد وتقديم فلان الساعة تكلف (١٥٠) دينار، الاجمالي للكلفة سنوياً (٧٢٠٠) دينار، والموضوع عن ترشيد الاقتصاد في الأردن فيقارن الاقتصاد الأردني الى المسلخ حتى يذبح.

فهل هذا ينسجم مع مجتمع لا تزال فيه شورية العدى زادا لثلاثي أفراده، أن يعطى أجر الساعة (١٥٠) دينار للحديث عن الاقتصاد، هذا استنزاف لقلب الاقتصاد ورفة الاقتصاد وكبد الاقتصاد.

ألقي نظرة أخرى على برنامج مساء الخير، لا أبحث الآن في صلب التسمية، التسمية التي جاءت ترجمة حرفية لتحية أهل الجاهلية حيث كانوا يقولون قبل الاسلام عم صباحاً عم مساءً، انما أبحث في قضية التكاليف في الجانب الاقتصادي (٣٠٠٠) دينار من أجل مساء الخير (٢٠) حلقة، المضافة (١٣) تساوي (١٣٠٠) دينار.

برنامج الاسلام والمجتمع، الاسلام الدين الشامل الكامل الذي يوجه المجتمع (أربع) حلقات خلال العام كله، أي بمعنى لكل

هكذا من الأشهر

كافة شرائع المجتمع، أن يرضي كافة الآراء والأذواق دفعة واحدة. إن البيان الذي ألقاه وزير الاعلام حول السياسة الاعلامية ترجمه أجهزة الاعلام الرسمية والخاصة. وأقننى أن يستمر هذا التطور لكي يخدم المصلحة الوطنية ولكي يتجاوب باستمرار مع تطلعات الشعب ويعكس آرائه.

وقبل أيام طُرح على هذا المجلس الكريم موضوع السياسة الخارجية ووزارة الخارجية. وسمعنا ما سمعناه من تهم وادعاءات تراوحت بين الخيانة والعمالة والفساد والامهال، وتناقل الناس وأجهزة الاعلام مثل هذا النقاش بسرعة فائقة باعتباره صادراً عن مجلس النواب.

وكما أن التطور الايجابي الذي حصل في الاعلام الأردني أصبح محط تقدير في داخل الأردن وخارجه، كذلك فإن التحرك الدبلوماسي والسياسي الأردني الذي يقوده جلالة الملك هو أنشط تحرك على الساحة العربية والاقليمية والدولية. وهذا التحرك يأتي متطابقاً مع توجهات الشعب الأردني ويتعامل بوضوح مع طموحاته ومبادئه بشكل أساسي. والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي يتعرض الأردن لمؤامرات خارجية مستمرة، يقوم البعض منا بكييل الاتهامات الى أكثر مؤسسات تلبس الطموحات الوطنية وتطلعات الشعب الأردني وهما المؤسسة الاعلامية ومؤسسة السياسة الخارجية الأردنية. لقد تحقق خلال العام الماضي وبالتحديد بعد أزمة الخليج انجاز أساسي في هاتين المؤسساتين، فما هو المقصود من التشكيك بهما وتوجيه مثل هذه الاتهامات البشعة

ضدهما؟

إن مثل هذه التصرفات وفي هذه الأوقات بالذات لا تخدم لا الأردن ولا التجربة الديمقراطية ولا هذا المجلس. إن من حق النائب أن يسأل وأن يتابع أمور المواطنين وأن يهاجم مواطن الفساد والامهال. ولكن من غير المنطقي أن نهجم المؤسسات كمؤسسات.

مهاجة ونقد التصرف الفردي أو سياسة تلك المؤسسة الأردنية حق للنائب ولكن ذلك يختلف عن مهاجة المؤسسة كمؤسسة. وأرجو أن نتعامل مع التجربة الديمقراطية ومع مؤسسات الدولة على هذا الأساس. في هذا المجال يؤسفني الإشارة الى ما دار خلال الجلسة الأخيرة لمجلسكم الكريم، وما ألمح اليه البعض من اتهامات الى إحدى لجان هذا المجلس وأعضائها. وكما أنه من غير الجائز أن يتعامل المجلس مع مؤسسات الدولة الا ضمن القانون وردع القانون، كذلك مطلوب من القائمين على مؤسسات الدولة أن يتعاملوا مع المؤسسة التشريعية والنواب بعيداً عن الاتهام أو التجريح. وإذا كان اختلاف الآراء بين النواب أنفسهم أو بين النواب والرسميين سيؤدي الى اتهامات جارحة لهذه مصيبة ومصيبة كبيرة. إن خدمة الوطن ليست حكراً على شخص أو جهة، ولا يحق لوزير أو نائب أو أي شخص آخر أن يدعي مثل هذا الاحتكار، ولا يحق له أن يوجه مثل هذا الاتهام الخطير لمن يخالفه الرأي.

سيدي الرئيس،

إن العقلانية والموضوعية والالتزام بنص

القانون وبروح القانون أيضاً، يجب أن نكون هدفنا جميعاً خاصة في هذه الأوقات العصيبة، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ أحمد الكفاوين نقطة نظام.

السيد أحمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع الذي فتح للنقاش هو موضوع السياسة الاعلامية، وقد قاطع بعض الزملاء الأخ النائب عبد المنعم ابوزنط عندما تحدث في غير هذا الموضوع، كلمة الأخ النائب المحترم طاهر المصري لم تكن في الموضوع انما كانت توجيهاً للنواب، كيف يتصرفون مع أنفسهم ومع الحكومة ولذلك اقترح ان تشطب الكلمة كلياً.

سيادة رئيس المجلس: دكتور أحمد رجاء لا تتحدث بأي كلمة نابية، كل نائب يتحدث بما شاء والأمور تعدل بعضها البعض ورجاء عدم الاثار بأي حال من الأحوال.

الدكتور أحمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام المتقين وقائد الغر المحجلين وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تبدو أهمية أجهزة الاعلام في أنها يبرز فيها البعدان الأهم في الحفاظ على مقومات الأمة الفكرية والنفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهذان البعدان هما:

١ - بعد السيادة.

ب - بعد التوجيه.

ومن هذا المنطلق ينبغي أن لا يكون في أجهزة الاعلام إن أريد لها أن تحقق رسالتها، وأن تكون الصورة الصادقة المعبرة عن رغبات الشعب وتوجهاتها ينبغي أن لا يكون فيها الا من هو مؤهل فكرياً ونفسياً وخلقياً وعلمياً لبرازهما، واني هنا لا أتهم ولكنني أقرر حقيقة طبيعية وأرجو أن يكون واضحاً.

ويبدو لي أن أداء أجهزة الاعلام بأنواعها لم يكن بالمستوى المطلوب في هذين البعدين معاً، فالمفروض وأجهزة الاعلام تتناول قضية خطيرة كقضية الخليج أن تنطلق من فلسفة واضحة وفكر راشد، ومبادئ قومية، لا أن يكون تركيزها على المظاهر الجزئية وأنصاف الحقائق وأرباعها. كان المفروض من المنطلقين السيادة والتوجيه أن تبين هذه الأجهزة اننا هنا في الأردن مستهدفون بنفس المقدار بل أشد من استهداف العراق وأن توضح العقيدة اليهودية التلمودية وأطماعهم التوسعية العدوانية، وأن توضح طبيعة المعركة بيننا وبين اليهود وانها معركة وجود وحضارة لا معركة حدود ومصالح، وأن تبين أن الأردن هو الخندق الأول للأمة العربية والاسلامية وأن منعتة وقوته وصموده وتلاحم أبنائه يشكل الصخرة الصلبة التي تحطم عليها مؤامرات الأعداء وأن تعمل هذه الأجهزة على توجيه كل الطاقات نحو حب الجهاد وتمني الاستشهاد وأن تتخل عن كل برنامج أو طرح يخل بهذا الهدف ولكننا ما زلنا نرى مظاهر الترف والانحراف عن مظاهر صنع الأمة صناعة موت وشهادة.

هكذا من المراحل

وكان على أجهزة الاعلام أن تبرز الأهداف الحقيقية للحشود الصليبية والتي تتمثل في أهداف كثيرة لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: ضرب مشروع النهضة العربية الإسلامية المتمثل في رفض التبعية والهيمنة الأجنبية، وأن مشروعنا النهضوي يعتمد الاسلام روحاً ومضموناً، انه مشروع انساني لا عدواني يهدف الى التخلص من منطق سيادة القوة وأن يكون التحول الى منطق السيادة للحق، وأن يبين أسمى أهدافنا هو انقاذ الانسانية كل الانسانية من كل قهر وظلم وطغيان وأن نوصلها الى كامل حقوقها في الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الانسانية.

ثانياً: ضرب مشروع بناء القوة العسكرية واعتباره يحدد أمنها القومي كما يقول وتحدد الوجود اليهودي الابن المدلل الذي يملى القرارات فتتفذه أمريكا وأن تركز على التخلي عن سياسة استيراد السلاح من ترسانة الأعداء بالقدر الذي يحددون، وللاستعمال الذي يرتضون، كان على أجهزة الاعلام أن تركز على ضرورة التصنيع العسكري العربي الاسلامي للوصول الى التفوق وأن تكرس الجهود والطاقات المناسبة لذلك.

ثالثاً: كان على أجهزة الاعلام أن تركز على تحرير الارادة العالمية وبخاصة في شعوب العالم العربي الاسلامي ثم في دول أوروبا الغربية والشرقية بل والاسبوية تحزيرها من الغطرسة الأمريكية التي تجعل من نفسها

وصية على مصير الانسانية وتخلي عليها قراراتها تحطياً لوجود غيرها الفاعل في القرارات الانسانية.

رابعاً: كان عليها أن تركز على تبصير الشعوب العربية والاسلامية بوحدة الأمة ووحدة آمالها وآلامها، وأن تبصرهم بأهداف الحشود الحقيقية حتى تضغط تلك الشعوب على صانعي القرار السياسي والعسكري فيلتزمون الطريق السوي في الولاء للأمة بمجموعها والبراء من كل أعدائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية واليهودية العالمية ثم من دار في فلكنها.

وفي الختام اذكر مثلاً تاريخياً معبراً يوضح كيفية التعامل مع الحدث لا من أخلاق المسلمين بل من شيم العرب المشركين فحين نكب امرؤ القيس الشاعر لما جن بقتل أبيه أعلن مقسماً واللات والعزى لا يمس رأسي ماء من جناية ولا جسدي شيء من طيب حتى انتقم، وفارق الشراب وقال: اليوم خر وغداً أمر، والله لا أفوق حتى أنتقم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: السيد جمال الحريشة.

السيد جمال الحريشة: سيدي الرئيس لي ملاحظة:

لقد قال الزميل الاستاذ عبدالمعتم بأن الاعلام الأردني ليس له أي علاقة في الوطن والعروبة والاسلام، وهذا أسجل مخالفتي واعتبر

ما قاله تحديداً بهذه الكلمة انه تخفى على الاعلام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ابراهيم الحريشات.

السيد ابراهيم الحريشات: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة من بداية مناقشة الموضوع كنت أريد أن أتبع الى نقطة وهي أن الموضوع المطروح للمناقشة ليس السياسة الاعلامية وإنما هو دور الاعلام الأردني في أزمة الخليج ولقد جاءت السياسة الاعلامية وهي أمر كلي في معرض الحديث عن أمر جزئي، أخشى مع استمرارنا بمناقشة هذا الأمر الكلي وهو السياسة الاعلامية أن يضع هذا الموضوع وأن يغيب عن بالنا الأمر الأساسي المطروح وهو (دور الاعلام الأردني في أزمة الخليج) هذا من جانب.

من جانب ثاني بيان معالي وزير الاعلام الذي ألقاه في الجلسة السابقة وهو يقول فيه: بأن تقاليد العمل الاعلامي في مجتمعنا الديمقراطي الجديد لم تتبلور في صورة محددة أو ثابتة سواء من الناحية التشريعية أو الناحية العملية.

هذا يعني أن الأمر ليس ثابتاً ولا مستقراً، واني أفهم من هذا الكلام بأن معالي وزير الاعلام سيقدم بياناً يبين فيه السياسة الاعلامية للمرحلة القادمة، يحدد فيه أهداف الاعلام وماذا يريد؟ ماذا سيقدم لمجتمعنا ولأجيالنا الناشئة وبأية وسيلة وكيف؟

هذا الذي نريد أن يقدمه وزير الاعلام

لهذا المجلس الكريم مبنياً على الاستفادة من التجارب السابقة بحذف السلبات وتثبيت الايجابيات وبيان حقيقة الأهداف في مستقبلنا، حتى أيضاً يكون المجلس على بينة من السياسة القادمة التي يريد الاعلام أن يطبقها.

ولذلك أنا أقترح على اخواني الكرام أن يتركز النقاش في هذه الجلسة على الموضوع الرئيسي وهو (دور الاعلام الأردني في أزمة الخليج) ومعالجته وبيان رأي الاخوان حول هذه السياسة المتعلقة بهذا الموضوع سواء كان الموقف من اليهود، الموقف من أمريكا، الموقف من الدول التي ساندت أمريكا، أهداف أمريكا من غزو المنطقة، تأثيرها على الأردن وتأثيرها على الدول في المنطقة كلها.

هذا هو الأمر الذي نريده ونريد من اعلامنا إبراز سياسته تجاه هذا الجانب، أما الموضوع الكلي فأنا أقترح أن يحدد له بعد أن يطلب من الحكومة بيان السياسة الاعلامية يحدد جلسة أخرى لمناقشة هذا البيان، البيان الذي سيقدم وليس بمناقشة البيان الذي قدم بموضوع جزئي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام تفضل.

معالي وزير الاعلام: ليس المقصود بعدم استقرار الممارسة الاعلامية حقيقة، أن الأمر ممكن أن يقتصر على الاعلام الرسمي أو يمكن أن يقتصر على ما يمكن أن تقدمه الحكومة، ما قصدت أن أقول في بياني أن المجتمع الديمقراطي يحتاج الى مرحلة ليست بالقصيرة لكي يستقر

هكذا من الأصل

أدوات التعبير بصورة كاملة، وهذا لا يمكن أن يحله بيان آخر من وزير الاعلام حقيقة هذا أمر جديد في مجتمعا للمرة الأولى في تاريخ الأردن هناك ديمقراطية حقيقية، وللمرة الأولى هناك حرية صحافية حقيقية، هذا أمر جديد ونحن مقبلين في القريب العاجل على أحداث سياسية لذلك الأمر لا يقتصر على الدور الحكومي إطلاقاً وان كان ممكن بصورة دائمة أن تقدم الحكومة النمط الاعلامي التي تراه، ولكن الأمر مشترك حقيقة وهذا ما قصده أن يوجد مؤسسات أخرى كثيرة الصحافة كل رجال الفكر الأحزاب هم الذين سيقدمون في المستقبل النمط النهج الاعلامي التي يمكن أن يقلبه المجتمع. بالحقيقة لا يقتصر على الدور الحكومي مطلقاً وشكراً سيدي.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الاستاذ محمد المعمر.

السيد محمد المعمر: شكراً السيد الرئيس

* الاعلام هو الصورة الحية عن حضارة البلد وثقافته وأهدافه وسياساته ويقدر ما يكون الاعلام واقعياً وصادقاً بقدر ما يكون له جمهور، ويؤدي تأثيره في الداخل والخارج.

* والاعلام يكون موجهاً يظهر فيه ومن داخله الأهداف للأمة والوطن وتبرز صور الماضي والحاضر ليهيئ لنا صورة المستقبل.

* والاعلام يكون مدافعاً عن الأمة ومقاوماً للاشاعات والدعايات والأضاليل، ويكشف الأخطار والأخطاء ويصوبها.

* ولكي يقوم الاعلام بدوره التوجيهي والمدافع عليه أن يكون متطوراً متفتحاً مطلعاً على أهداف الأمة، والمجتمع، متسقاً مع النظرة الواقعية.

ومع تواضع اعلامنا الأردني أو تطوره فقد لمسنا فيه التجاوب مع الأحداث ولكن ليس بالقدر الذي كنا ننشده، أملينا أن يظل اعلامنا يخدم الأهداف الحقبة ويتطور الى الأفضل بمؤسساته وبرامجه وأن يواكب العصر ويكون طلائعياً. وأن تدرس جميع النقاط التي ترد حقيقة وتكون سبباً في تأخير الاعلام أو تقصير مؤسساته بروح صاحب البيت الذي يجب أن يصلح بيته لا بروح المتقم المتشفي، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم

ثابت بلدنا أيها الاخوة الكرام تماسك الساحة الأردنية، عروبتنا المؤمنة، اسلامنا الحضاري، التزامنا بالقضية الفلسطينية التزاماً مشرفاً. من هذه المطلقات يجب أن نتحدث في كل قضية ولست أرى الاعلام كما يراه بعض الناس بأنه مرآة لأن المرآة تعكس الخير والشر والحق والباطل والجمال والقبح، ولا بد للاعلام أن يكون مدرسة ومرآة في آن واحد، مدرسة توجه وتخطط ومرآة تعكس ما نحب أن نكون عليه.

عشرون عاماً ويزيد قضيتها في هذا المجلس تعلمت في كل سنة خمس كلمات،

ولذلك كلمتي لن تزيد على (مائة) كلمة.

سمح للأخ فؤاد أن يقول كل شيء، فلماذا لا يسمح لغيره أن يعبر عن رأيه، ان الشورى في الاسلام وكلمة الحق ليست مقصورة على أحد، لا بد أن يقول كل الذين يحملون رأياً أرائهم، في كلمة الأخ المهندس فؤاد خلفات ايجابيات كثيرة وحقائق مرّة، وفي كلمته أمور تحتاج الى تحقيق للوصول الى الحقائق الموضوعية التي تدين البعض وتبريء البعض الآخر.

لماذا نصر أن نكون في طرفي نقض وأن ننسف الانصاف والاعتدال في كثير من الأمور بسبب معلومات قد تكون غير صحيحة تؤدي الى اتهامات غير صحيحة / أو بسبب انحياز لصاحب السلطة أو القرار ندافع عن خطئه وساجم كل من يرى غير رأيه.

كان اعلامنا صورة سيئة لا تمثل طموحات هذا البلد . . . وكان اعلامنا غشاء من القول وسقوطاً مريعاً لفكر متحرف وآراء هزيلة. ولكن تحسناً أدخل عليه وتطوراً حدث فيه وقد يكون هذا التحسن وهذا التطور غير كافٍ لكن لماذا لا نشير الى ذلك . .

الحقيقة اعتبر نفسي متابعاً جيداً للاعلام، وأزعم أنني قرأت شيئاً من الثقافة، وأنا من الحريصين على بناء المسيرة لا على هدمها، أرى أن تشكل لجنة وأثني على رأي الأخ الدكتور همام سعيد لجنة برلمانية لتدرس في موضوعية صافية نقية، قضية الاعلام في بلدنا لتبين السليبيات والآراء التي لا يجوز أن تكون في هذا البلد الرابط وتبين الايجابيات لكشفها فيكون المجلس والسلطة التنفيذية فريقاً واحداً يؤدي في

النهاية الى بناء هذا البلد لا الى هدمه وإلى سير المسيرة على هدى ورشاد لا في ضلال وعمى لا سمح الله وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الآن حقيقة ايها الاخوة بعد هذه الملاحظات القيمة التي سمعناها من الاخوة يزيد على (١٢) اخ تحدثوا حول بيان معالي وزير الاعلام وتوضيحات الاخ المستجوب وتعليق الاخ معالي وزير الاعلام على ذلك أيضاً، نكون بذلك قد سرنا بمراحل هذا الموضوع كاستجواب قدم من الاخ النائب الدكتور احمد عويدي وموضوع تشكيل لجان، هذا موضوع حقيقة من حق الاخوة النواب ان يسلكوا أي باب من الابواب المفتوحة للوصول الى هذا الهدف، ولكن ليس في هذا السياق الذي جاء به موضوع البحث، شيء آخر اود حقيقة ان اؤكد على حق كل أخ وزميل في المجلس حق مصون في ان يعبر عن نفسه بما يشاء وبكل حرية ودون تدخل لا معنى له من أي زميل آخر، ولهذا حرية كل أخ وزميل مقدرة ومحترمة وآسف للتعبير التي وردت في غير مكانها، وسأشطب كل كلمة نابية بحق أخ أو زميل او بحق المجلس او أي موضوع خارج عن موضوع البحث، وارجو ان نلتزم بذلك مستقبلاً، قلت ما تشاء وانا حقيقة دكتور احمد انالا اريد ان افتح الموضوع، تفضل.

الدكتور احمد العبادي: سيدي الرئيس اسمح لي ثواني انا حكوي قليل وبالنقطة اذا شطبت كلمة طاهر المصري فاكتفي بما حدث، واذا لم تشطب فعندي من الوثائق الآن بجلطة تحت القبة وسلامتك وشكراً.

هكذا من المصالح

سيادة رئيس المجلس: قلت سأشطب كل كلمة نابية بحق زميل أو بحق المجلس أو خارج عن الموضوع واعتقد أن هذا يكفي، شكراً ترفع الجلسة (ربيع) ساعة.

(رفعت الجلسة للاستراحة)

سيادة رئيس المجلس: النصاب قانوني نستأنف الجلسة وأرجو أن يفسح المجال للكلمة واحدة يليها الأخ فخري قعوار بالنابية عن عدد من الزملاء وهذه الكلمة الأخيرة حقيقة سجلت كل من رفع يده للحديث، فقط الأستاذ فخري غادر القاعة بسبب خاص وضروري وأضطر إلى ذلك، فأرجو أن تكون الكلمة الأخيرة، الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً سيادة الرئيس.

سيادة الأخ الرئيس.

الأخوة الزملاء المحترمون.

اتلوا هذه الكلمة وشاركني فيها الزملاء الأفاضل:

فارس النابلسي، عيسى مدانات، سليم الزعبي، والدكتور حسني الشيباب.

لا نستطيع أن ننكر دور وسائل الإعلام المحلية في نقل الصورة الأمنية للموقف الحكومي الرسمي، وهذا معروف عن وسائل إعلامنا الأردنية منذ أن نشأت وهي لم تنشأ فعلياً إلا لهذا الغرض، وهو التعبير عن موقف السلطة التنفيذية في كل شؤون الحياة وفي كل الشؤون السياسية وتحالفها... وهي لا تملك إلا أن تكون كذلك، لأنها امتداد لنزوة الإعلام، وجزء لا يتجزأ منها، وهي لا تملك بالضرورة أن

تخرج عن رغبتها وأوامرها وتوجهاتها. ونحن نتحدث عن دور وسائل الإعلام في نقل الموقف الأردني من أزمة الخليج - فائنا - بتطبيق نفس القاعدة نجده دوراً أميناً لما تريد الحكومة...

واعتقد أن الثقة الجديدة في الإعلام المحلي تتمثل في فتح نوافذ ضيقة لوجهات النظر الأخرى بحيث لا تشوش الصورة الكبرى أو تحرف الخط العام عن مساره.

واسوق هنا مثلاً واحداً، وهو أن جلسات هذا المجلس لا يظهر منها في التلفزيون أو الإذاعة إلا ما يتفق مع قناعات الحكومة أو ما يظهر الرأي الآخر المخالف لقناعاتها بأنه غير جدير بالتوقف أو التأمل.

لقد سبق للإذاعة والتلفزيون أن قدما اجتهادات من آراء النواب لا تعكس مواقفهم وأرائهم بشكل أمين ودقيق، في حين أنها تخلص لمواقف الحكومة وأرائها بشكل لا تلت للنظر.

ومع ذلك، فأني أقول أن هناك جنوداً مقاتلين في الإذاعة والتلفزيون، يعملون في ظروف عمل غير مريحة ويقومون بعمل إبداعي مستمر رغم ذلك.

هؤلاء الموظفون ما يزالون يشكون من عدم الدقة في تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم، وما زال كثيرون منهم يشكون من التمييز بين موظف وموظف، وبين مستخدم ومستخدم في أحوال لا يجوز التمييز فيها، وقد سبق أن اطلمت معالي وزير الإعلام على ذلك في مذكرة تحمل عشرات التوقيعات من العاملين في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون...

ومن جهة ثانية، فإن الحديث عن

الصحافة يفتح لنا باباً واسعاً، لا نريد أن ندخل منه، لاعتقادي بأن هذا الموضوع يحتاج إعادة نظر في قانون المطبوعات والنشر، دون أن نخوض في التفاصيل.

ومع ذلك، فأنني أود أن أتوقف قليلاً عن قضية صحيفة «صوت الشعب»، التي اعتقد أن الحديث عن مشكلتها اليوم، قد يساعد في وضع الحلول المناسبة ويساهم في تحسين صورة هذه الصحيفة.

وفي البداية أود أن أسجل هنا النقاط التالية، لأطلع زملائي الكرام على ملامح خاطفة من واقع حال صحيفة صوت الشعب.

١ - تعاقب على إدارة شركة دار الشعب، التي تصدر عنها صحيفة صوت الشعب، خلال السنوات السبعة الماضية، ثمانية رؤساء مجلس إدارة، وثمانية مدراء عامين، وخمسة رؤساء تحرير وسوف يصبحون ستة رؤساء اعتباراً من مطلع العام القادم ١٩٩١.

٢ - بلغت خسائر هذه الشركة في الفترة المشار إليها خلال سبع سنوات ٢٠,٤٣٥,٦١٣ ديناراً.

٣ - يتغير طاقم الإدارة ومسؤولية التحرير في الصحيفة إثر كل تغيير حكومي.

٤ - قام بعض إدارات الشركة ببيع بعض المعدات، مثل ماكينة صنع الدفاتر المدرسية، ولو بقيت هذه الماكينة لحففت من حجم الخسارة... هذا على سبيل المثال.

تخضر الجلسة الثالثة عشر من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ١٢/٢٦/١٩٩٠ م ٥٩

٥ - في أوائل هذا العام ١٩٩٠ تم تعيين رئيس مجلس إدارة جديداً من القطاع الخاص، ممثلاً للقطاع العام في الشركة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها مثل ذلك، الأمر الذي يحتاج إلى توضيح وتفسير.

٦ - قامت الإدارة الجديدة بفصل أعداد كبيرة من الصحفيين أو دفع آخرين إلى الاستقالة وبلغ مجموع هؤلاء حوالي ٥٠ صحفياً وموظف كان آخرهم رئيس التحرير السابق وقد سبق لي أن قدمت مذكرة لمعالي وزير الإعلام بخصوص فصل أربعة عشر صحفياً ومستخدماً، لكنني لم أتلج جواباً أو تفسيراً لما فعلته إدارة الصحيفة.

٧ - بالمقابل تم تعيين عدد غير قليل من الصحفيين من غير أعضاء نقابة الصحفيين، برواتب عالية تنسف مقولة الإدارة بأنها حين فصلت العشرات كانت تهدف إلى تخفيض النفقات.

٨ - وبالرغم من الادعاء بتخفيض النفقات والخسائر، فقد بلغت خسائر الشركة للفترة من ٩٠/١/١ ولغاية ٩٠/١٠/٣١ الماضي بحدود ربع مليون دينار تقريباً، في حين بلغت خسائر السنة الكاملة لعام ١٩٨٩ (١٨٤,٩٥١) ديناراً منها ١٥٢,٨٢٥ ديناراً فوائد القروض كما جاء في التقرير السنوي لميزانية عام ١٩٨٩ في الصفحة التاسعة.

٩ - شهدت الصحيفة خلال عام ١٩٩٠ تراجعاً كبيراً في توزيعها وإيرادات الاعلان

هنا من الأصيل

فيها. حيث انخفض معدل التوزيع الاجمالي من ٣٥٠ ألف نسخة في شهر كانون الثاني ليصل الى ١٥٠ ألف نسخة في شهر تشرين الأول من العام الحالي، أي ما نسبته ٦٥٪، كذلك الغاء الطبعة المسائية التي تميزت بها الصحيفة.

١٠ - ان كافة الاجراءات السابقة ليست معزولة عن القرار الأخير الذي صدر عن الهيئة العامة غير العادية بتاريخ ٩٠/١١/٢٥ حيث قررت شطب ٩٠٪ من رأسمال الشركة والذي يمثل حقوقاً للمساهمين في القطاعين العام والخاص بهدف اعادة هيكله رأس المال وطرح أسهم جديدة لا يعرف من سيملكها ! ان هذا القرار يثير التساؤل حول شرعية شطب المال العام واقامة شركة خاصة على أنقاضه.

وبقيت عندي مجموعة ملاحظات أيتها فيما يلي:

أولاً : تكلف طباعة الصحف والمجلات التي يقوم على تحريرها والإشراف عليها أردنيون، وتعكس وجهة نظر أردنية. تكلف طباعة هذه الصحف أكثر من ثلاثة ملايين دينار سنوياً بحسبة بالعملة الصعبة، وذلك حسب دراسة متخصصة قام بها معنيون بالأمور. واعتقد أن السماح بطباعتها علماً يوفر هذا المبلغ، ويمكن أن يستقطب للأردن مطبوعات عربية إضافية، عدا عن إنعاش قطاع المطابع الذي يعمل به آلاف المواطنين ويشهد الآن ركوداً كبيراً. وفي حدود علمنا، أن قانون المطبوعات والنشر يسمح للوزير أو مدير دائرة المطبوعات

١١ - بقيت الصحيفة منذ بداية شهر أيلول الماضي بدون رئيس تحرير حيث يقوم رئيس مجلس الإدارة بوظيفتي المدير العام ورئيس التحرير وفي ذلك مخالفة صريحة لقانون المطبوعات، واستمرت هذه المخالفة قائمة الى أن جرى الاعلان مؤخراً عن تعيين رئيس للتحرير.

١٢ - ولدي هنا قائمة مفصلة بأساء المفصولين والمدفوعين الى الاستقالة من الأخوة الصحفيين والعاملين في صحيفة صوت الشعب. . . بالإضافة الى قائمة التعيينات. وبعد هذه النقاط السريعة، أود أن أبين أن ما تقوم به الإدارة الحالية للصحيفة أول للشركة. لن تنفع في انقاذ الأحوال المتردية. . . علماً أن

على عباد الله فيلذكه المواطن ويذهب جُفَاءً!

ثالثاً : إن القول بأن البرامج المستوردة هي عبارة عن شر مستطير، ليس صحيحاً أبداً، فنحن بحاجة للاطلاع على الثقافات العالمية، لكننا لسنا بحاجة للاطلاع على النموذج الأميركي وحسب. فقد أصبح هذا النموذج - السوبرمان - مثلاً في أذهان كثير من شبابنا، وصارت الحياة الأميركية غاية يروج لها التلفزيون وكأنها غاية الأدب ونهاية الأرب. . . لماذا لا الفيلم الأميركي دون سواه؟. ولماذا لا نفكر بأعمال ابداعية وانسانية من بلدان أخرى في الشرق والغرب؟ ولماذا نوجه المشاهدين نحو نموذج بعينه ولا نقول له أي المواطن أو المشاهد أن هناك نماذج غيره؟. . . وإذا كنا نريد ترسيخ نموذج بعينه في أذهان الناشئة، فإن علينا أن ندرس ذلك، وأن نستوحي قسماته من تراثنا العربي وحضارتنا الاسلامية وشخصيتنا القومية.

رابعاً : شركة الانتاج الاذاعي والتلفزيوني والسينمائي، شركة فاشلة في حسابات الربح والخسارة. . . فهل فعلت وزارة الاعلام شيئاً لتصويب أوضاعها، بدلاً من السكوت عليها؟

خامساً : في اعتقادنا أن أبرز قضيتين تواجهان بلادنا، بالإضافة الى حاجتنا الى تعميق الديمقراطية، هما: أزمة الخليج والاتفاضة الفلسطينية، فهل قام

والنشر تسهيل المسألة، حيث يمكن مراقبة الصحيفة قبل الطبع والحصول على تعهد مكتوب من أصحاب المطابع المعنية بعدم تسليم الكمية قبل الحصول على اجازة المطبوعة. . . والغريب أن هذه الامكانية استعملتها الوزارة فيما يتعلق بصحيفة تدعى «القدس» ولم تستعملها مع سواها. . . وهذا أيضاً يحتاج لتوضيح أو تفسير من معالي الوزير.

ثانياً : اننا نتطلع الى نشر الكلمة الحرة ونتطلع الى مزيد من رحابة الصدر عند الحكومة بحيث تعطي للصحافة حرية أوسع، وأن تعطي للاعلاميين حرية أوسع أيضاً. . . وإذا كانت وزارة الاعلام لا تتدخل بشؤون الصحف ووكالة الأنباء والاذاعة والتلفزيون، فإن الادارات القائمة ما تزال تشعر بهيمنة الحكومة، وما يزال كذلك العاملون في هذه الجهات جميعها يشعرون أن وجهة نظر الحكومة هي العليا، ولا يجوز أن تعلو عليها وجهة نظر أخرى. . . بل ان كثيرين منهم يفهمون العمل الاعلامي على أنه تجريد حملة دعائية لكل ما يصدر عن الحكومة، مع أن مواطنينا يدركون بغضوتهم وفطرتهم كل أسرار العملية الاعلامية، ولا ينظرون عليهم شيء غير واقعي وغير صحيح. . . وعندما قامت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بتوسيع اطار نشراتها الاخبارية وتغطيتها الواسعة للأحداث، حصل الاعلام على رضا الناس فيما يتعلق بهذا الجزء. . . أما الزيد الذي يُبَيِّث

هكذا من الأشهر

الاعلام بالواجب الوطني والقومي تجاهها بحيث يعكس نبض الشارع وارادة الشعب؟

سادساً : لماذا يتعاون التلفزيون مع أشخاص هناك من هم أفضل منهم من العاملين في التلفزيون؟

وفي الختام أقول، إن ما جرى مؤخراً في الاعلام وفي الصحافة، ايجابي بلا ريب، لكنه جانب يسير مما نريده، وما نطلبه وما نحتاج اليه. ولذلك فاني أتقدم الى الحكومة باقتراح محدد، وهذا الاقتراح يتمثل بما يلي:

الدعوة الى مؤتمر اعلامي أردني، يشارك فيه المحررون في الصحف اليومية والأسبوعية، ويشارك فيه العاملون في قطاعات الاعلام المختلفة ويشارك فيه أعضاء نقابة الصحفيين ومجلس ادارتها، ويشارك فيه خبراء اعلاميون وتربويون من الجامعات، ويشارك فيه ممثلون للأحزاب المحلية بمختلف منطلقاتها وتوجهاتها. وتكون مهمة هذا المؤتمر، تحديد معالم الصورة الاعلامية المطلوبة. مذكراً بأن الاعلام في عالمنا المعاصر أصبح أكثر خطورة من الأسلحة النووية والكيميائية.

وعلى هامش هذا الاقتراح، ينبغي أن تبادر وزارة الاعلام الى طرح مشروع قانون جديد ينظم شؤون المطبوعات والنشر، بما يتناسب مع تطلعات شعبنا ويناسب انعطافة بلدنا نحو الديمقراطية. وشكراً لصيغالكم.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، نكون بهذا استكملنا الموضوع دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: بسم الله الرحمن الرحيم

سيدني الرئيس، لا أريد أن أطيل في التعليق على ما جرى في المجلس الكريم حول هذه المناقشة ولكن فقط أريد أن ألفت النظر وكما ذكرت سابقاً بأنه هنالك نقاط مضيئة، نقاط سياستنا الخارجية المضيئة وتغطيتها الاعلامية للعالم ونقل ما يشعر به الشعب تجاه ازمة الخليج، وكما هو معروف قام الاعلام بتغطية موضوع ازمة الخليج خير تغطية، ولكل منصف وعادل يلاحظ الفرق كيف تطور الاعلام تطوراً حقيقياً خلال هذا العام، كيف أن الاعلام غطى جميع المجالات المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية، الكل يعلم بأن هنالك ايجابية ونقله نوعية ملحوظة لا يمكن أن نخفيها وشرح هذه السياسة الأردنية في الخارج كان لها الأثر الكبير في اطلاع الرأي العام الخارجي على هذه السياسة الأردنية التي خرجت بوسائل الاعلام أيضاً الأجنبية بواسطة الاعلام الأردني، وعادت الآن ليقولوا بأن السياسة الأردنية في موضوع ازمة الخليج يجب الرجوع اليها، وصار هنالك تبدل ولكل مراقب من اخواني النواب يشعر في بداية هذه الازمة ما كان هو الموقف الخارجي ونتيجة نشر الاعلام للحركة السياسية في الأردن نلاحظ كيف تطور الموضوع خارجياً، لو كنا نتكلم في سياستنا الخارجية في غرف مغلقة ولم يكن هنالك اعلام ينقل هذه الصورة المشرفة المتجاوبة كما ذكرتم وذكرنا سابقاً تجاهب شعبي كامل بين القيادة والقاعدة لكننا كما يمكن أن نرى لبعض المستمعين لما ذكر في المجلس

الموظفين بالعمل المنتج الصادق الصدوق.

من واجبتنا عندما نرى النقطة النيرة أن نباركها، ومن واجبتنا عندما نرى القصور أن ننبه اليه، ولكن أن نلبس النظارات السوداء لئلا نرى ونتفوه بما هو في الماضي لنحبط هؤلاء الموظفين الذين هم موظفون من الأردن ومن هذا الشعب الطيب عندئذ أنا أقول كرئيس وزراء بأنني لا ألوم الموظف عندما يجابه بهذا الأسلوب أن يحبط ويجلس قاعداً في مكتبه لا ينتج، كلنا يجب أن نشجع الخطوة الى الأمام الرائدة الجيدة ونبارك فيها، لا أريد أن أدخل في التفاصيل والنقاط (سي ان ان) ليش موجود (سي ان ان) نقل صوت الأردن الى كل العالم، وهو الذي غير كثيراً في الرأي العام العالمي، (سي ان ان) موجود ويدفع كاملاً جميع استعمال الدارات لأنه مفيد اعفاء على الإطلاق.

برامج دينية ما هو موجود أمامكم مذكور بأنهم للمتعاونين، اما هنالك برامج سواء دينية أو غيرها هي أساسية في التلفزيون ولم تأتي مصممة أن لا تأتي عن المتعاونين، اذا كان هنالك متعاونون فأهلاً وسهلاً اذا ما كان هنالك شواغر وأسس في التلفزيون لهذه البرامج الدينية سواء وجد التعاون أهلاً وسهلاً، واذا لم يوجد فتستمر هذه البرامج، لا تخضع الى المبادرة الفردية اذا كان متعاوناً أو غير متعاون، وتعرفون هذه البرامج الدينية وتعرفون مقدارها. وعندما نقول أن التلفزيون (٧٠٪) أجنبي أنا أخالف هذا الموضوع أنا أيضاً أشاهد التلفزيون كما يشاهده جميع الاخوان، نفتح الفلن العام وهو الأساس لا نجد فيه برنامجاً أجنبياً الا استثناء بما

الكريم بأنه لم يكن هنالك اعلام مطلق وبقينا بمعنى آخر نتكلم في غرف مغلقة لا رأيتم هذه الصورة المتغيرة في العالم، ولما رأيتم أيضاً ما ينوف عن (٥٠٠ الى ٦٠٠) وكالة اعلامية وشركة تلفزيون عالمي موجودة في الأردن، لما لاحظنا هذا الشيء اذا كنا منقلين بالصورة التي يمكن أن يفهم منها من الحديث في المجلس الكريم بأننا لا نملك اعلاماً، نملك اعلاماً متطوراً، نملك اعلاماً حديثاً يعترف به العدو قبل الصديق ويتأذى به العدو، وعندما نقول بأن النشرة الاخبارية (٩٥٪) هي في الفعل (٩٥٪) ناتجة عن مراكز احصائية متخصصة في هذا الموضوع وليست رقماً غيبياً يأتي به وزير الاعلام ليطرحه أمام مجلسكم الكريم.

ولهذه الحقائق وهذه السياسة عزفت كثير من الدول التي تلتقط الاعلام الأردني ولا ترتاح لهذه المسيرة والتي تصف مع الجهات الغربية في هذه الازمة عزفت وبدأت تشوش على موجات هذا الاعلام لتطفيه عن شعوبها، هذا يدل على الأذى الذي يلحق بتلك الدوائر وتريد أن تبعد شعوبها عن معرفة الحقائق.

اخواني أخشى ما أخشاه اذا استمرينا في هذا النهج أن نطعن كيفاً شتتاً في مؤسساتنا وأن نحاول أن نحبط القائمين عليها بهذا الأسلوب أن تبقى هذه المؤسسات محبطة وأن تتراجع هذه المؤسسات وهي مقتنعة ومتأكدة من أنها تقدم الأفضل وتحاول أن تقدم الأفضل وتحاول أن تنقل تلك المؤسسة من وضعها القائم أو الذي كان قائم الى الوضع الأحسن لتجابه بهذا الأسلوب، أنا باعتقادي اننا سنحبط جميع هؤلاء

هكذا من الإعلام

يتعلق ببرنامجه وثائقي فقط، أما إذا بدى أقول القتال الأجنبي فيه برامج أجنبية إذن ما بدى اسميه برنامج أجنبي الغنيه واكتفى في القتال العام.

نحن نخضع لتنافس شديد لكن نجذب المشاهد الأردني للتلفزيون الوطني، إذا ما كانت هنالك حوافز لكن يفتح الشخص في منزله وفي غرفته التلفزيون الأردني لا نستطيع أن نجبره أن يرى هذا مسألة حرية شخصية أن يرى القتال هذا أو ذاك أو محطة وطنية أو محطة خارجية، وسنرى في يوم قريب بأن جميع تلفزيونات العالم يمكن أن تفتح عليها وأنت في بيتك، إذن يجب الجذب في هذا الموضوع، وكما ذكر أحد الأخوان الكرام بأنه في موضوع الاعلام لا يمكن أن تعطي الرضى الكامل لجميع قطاعات الشعب ولا دولة تستطيع أن تعطي الرضى، ولا مجتمع في العالم يمكن أن يكون متجانساً كخط مسطرة أبداً، في الحالة يكون هنالك حكماً دكتاتورياً يجر الشعب أن يشاهد ما يريد هذا الحكم، هذه مسألة مزاجات وآراء حرة فيجب كل مواطن من هذا الشعب أن يشاهد ما يروق له، يروق لي أنا شيء في بعض الأحيان ولا يروق لي شيء على التلفزيون عندئذ ألقب القناة، بينما آخر في جنبي يقول لي لا خليه على ذلك القتال، لا يمكن ارضاء الجميع وإنما نحاول أن يكون في قاسم مشترك أعظم في هذا الموضوع نرضي جميع قطاعات الشعب في المشاهدة، ويجب أن نعمل باستمرار لجذب المشاهدين الى تلفزيوننا الوطني، بالعمل والجد والتشجيع وليس بالاحباط ورمي

السهم بالصدور لهؤلاء العاملين.
شكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً دولة رئيس الوزراء، بهذا نكون قد استكملنا هذا البند وننتقل الى البند الذي يليه السيد الامين العام قرارات اللجان.

السيد الامين العام:

٥. قرارات اللجان

١. قرارات لجنة التحقيق النيابية:
أ. قرار رقم (١) تاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠، والمتضمن انتخاب:

١. سعاده السيد سليم الزعبي رئيساً للجنة.

٢. سعاده الدكتور محمد أبوفارس مقررًا للجنة.

ب. قرار رقم (٢) تاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٠، والمتضمن بعض توصيات اللجنة.

سيادة رئيس المجلس: أرجو أن أذكر المجلس الكريم بأن هذا المجلس قد قرر في جلسته العاشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر تشكيل لجنة تحقيق منكم للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد الاداري والمالي تنتهي مدتها بانتهاء مدة المجلس، وقد اجتمعت هذه اللجنة وأدعو الأستاذ سليم الزعبي لبيان قرارات هذه اللجنة، تفضل أستاذ سليم.



السيد سليم الزعبي رئيس لجنة التحقيق النيابية: بسم الله الرحمن الرحيم.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التحقيق النيابية لمجلس النواب بكامل نصابها بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠، برئاسة سيادة الدكتور عبد اللطيف عريبات، رئيس مجلس النواب وحضور أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء:

الدكتور عبدالله النور، حسين مجلي، الدكتور محمد أبوفارس، أحمد قطيش الأزيادة، ليث الشبيلات، سليم الزعبي، الدكتور عبدالله العكايلة.

وقررت انتخاب:

١. سعاده السيد سليم الزعبي رئيساً للجنة.

٢. سعاده الدكتور محمد أبوفارس

مقررًا للجنة

امين عام مجلس الامة لجنة التحقيق النيابية صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: هذا القرار الأول للجنة على مجلسكم، القرار الثاني.

رئيس لجنة التحقيق النيابية: بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة التحقيق النيابية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٠، برئاسة سعاده السيد سليم الزعبي، وحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة:

الدكتور عبدالله النور، الدكتور عبدالله العكايلة، حسين مجلي، أحمد قطيش الأزيادة.

وغاب عن اجتماع اللجنة بعدد: سعاده السيد ليث شبيلات، وبدون عذر سعاده مقرر اللجنة الدكتور محمد أبوفارس.

تم التداول بين أعضاء اللجنة الحاضرين في عدة مواضيع تتعلق بعمل اللجنة، من حيث آلية عملها وصلاحياتها وقراراتها.

وفي ضوء المناقشات فقد اتخذت اللجنة القرار التالي:

أولاً: مهام اللجنة:

١. التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين والحاليين من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم، بعد احالتها من المجلس.

هكذا من المأمول

وفي هذا السياق، قررت اللجنة أن تبدأ عملها بالقضايا المحالة من النائب العام في عمان ذوات الأرقام: ٩٠/٩٢٣، ٩٠/٩٢٤، ٩٠/٩٢٥، ٩٠/٩٣٠.

٢ . متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بتغيير الوزراء، واحالتها الى الجهات المختصة.

٣ . اعداد تقرير عن كل قضية ينتهي التحقيق بها، وتقديمها للمجلس ليتخذ بشأنها القرار المناسب.

ثانياً: آلية العمل :

١ . يكون نصاب اللجنة في حضور الاجتماع هو نصاب الأغلبية البسيطة، أي أربعة من سبعة، أربعة على الأقل من بينهم رئيس اللجنة أو مقررها.

٢ . نصاب اللجنة في القرارات والتوصيات هو الأغلبية البسيطة في الحضور، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

٣ . يفوض رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام. وفي حالة غيابه تفوض هذه الصلاحيات للمقرر.

٤ . تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصول المحاكمات الجزائية، ولها أن تمارس كل ما هو مخول للنياية العامة بممارسته في القوانين المرعية.

٥ . للجنة أن تستعين بالخبراء من داخل الجهاز الحكومي أو من خارجه.

٦ . تفويض اللجنة من قبل المجلس بالاستعانة بالعدد اللازم من الموظفين، للقيام بأعمال أمانة اللجنة وضبط المحاضر والقيام بالأعمال التنفيذية وكافة الأعمال المتعلقة بتنفيذ قراراتها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قراراتها.

أمين عام مجلس الامة لجنة التحقيق النيابية صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصيات؟

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة أنا لي ملاحظة على التوصية رقم (٣) في البند ثانياً آلية العمل بخصوص تفويض رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام وفي حال غيابه تفوض هذه الصلاحيات للمقرر، أنا خشيتي أن يكون هذا التفويض غير دستوري، ولذلك مع ثقتي التامة برئيس اللجنة طبعاً ولكن أرى أن تفوض صلاحيات النائب العام للجنة بمجملها، هذه ملاحظة.

الملاحظة الأخرى أن النصاب سيكون من أربعة أعضاء فإذا تساوت الأصوات سيكون الترجيح لصوتين واحد منهما رئيس اللجنة، حقيقة ما يعرف إذا كان المجلس الكريم يرى أن صوتين من هذه اللجنة المؤلفة من سبعة أشخاص تستطيع أن تنسب بالتوصية ليست لعدم الثقة كما ذكرنا ولكن حتى نحقق آلية عمل عملية وعلمية بنفس الوقت لهذه اللجنة.

لذلك اقترحي المحدد في هذا الموضوع أن يزداد النصاب أو يزداد أعضاء اللجنة هذا اقتراح واقترحي السابق أيضاً أن تفوض صلاحيات النائب العام للجنة بقرارها مجملًا. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: فيما يتعلق بالشق الأول من تعليق الزميل الاستاذ عبدالكريم لا يعقل أن تفوض لجنة كاملة صلاحيات موظف واحد الي هو النائب العام هذا رئيس لجنة سيخاطب بعض الجهات أو سيخاطب المجلس أو رئيس المجلس في بعض الأمور، لكن احنا فيما يتعلق بالتحقيق حطينا فقرة خاصة في القرار الصحيح، قلنا تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصول المحاكمات الجزائية، ما قصدناه في التفويض في أن يفوض رئيس لجنة صلاحيات النائب العام أمر يتعلق بالشؤون الادارية اساساً.

أما التحقيق فتتولاه اللجنة بالآلية التي أشرنا اليها، نحن عندما جاءتنا القضايا جاءتنا من النائب العام لكن الي حقق المدعين العامين عندما أرسلنا القضايا ذهبت أيضاً الى النائب العام، آلية عمل آلية اتصال ومراسلات وضبط جلسات وكيف لا يمكن أن تفوض اللجنة مجتمعة صلاحيات النائب العام الحقيقة، مجتمع سبع أعضاء تفوضهم صلاحيات نائب عام في أمر اداري أمر متعلد وصعب الحقيقة، والحقيقة كل الثقة باللجنة ولن يؤخذ أي قرار الا من خلال حقيقة اللجنة صيغة تنفيذية أساساً.

فما يتعلق بالأغلبية الحقيقة هو بالنتيجة اللجنة يا اخوانا حقيقة هذا الأمر لا شك أنه جديد، جديد على مجلسنا أول مرة يمارس التحقيق على حد علمي من قبل مجلس النواب في قضايا مثل هذه القضايا لا شك أن المهمة ستكون صعبة، ودنا أن نضع آلية محددة كي نلزم أنفسنا بها حقيقة، وحيننا أن نضع المجلس بالصورة كاملة الأصل يعني حتى في المحاكم المدعي العام ييحق لوحده في القضايا، قضايا كبيرة جداً ييحق لوحده، المجلس اختار (سبعة) وكلهم ثقة. أنا متأكد أن السبعة حريصون على الحضور في التحقيق وحيننا يكون قرار ذو أثر كبير في مستقبل شخص نحقق معه سيتم حرص الجميع على الحضور في هذا الأمر، لكن ما في منها وسيلة لكي ننجز العمل الا أن نحكم بقاعدة الأغلبية، وبمعك ذلك يمكن حقيقة ما تتعقد اللجنة يمكن في السنة مرتين وهذا أمر ملاحظ أيضاً من خلال المجلس، وشكراً هذا أيضاً حي وشكراً سيادة الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً سيدي الرئيس، الواقع أنا كانت ملاحظتي حول آلية العمل في البند الأول والثاني عن نصاب اللجنة فأنا اقترح أن يكون عدد اللجنة أكثر إذا أمكن، أو أن يختلف نظري الى النصاب هذا اقتراحي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

هكذا من الملاحظ

السيد حسين مجلي : الواقع يا اخوان اذا اللجنة الواقع في الحالة عادة كل تحقيق حسب أصول المحاكمات الحقوقية المسند للمدعي العام ويكون واحد، فهذه اللجنة الأصل أنها واحد ولا تعتقد اذا غاب أي من الأعضاء لتقوم بمهمة التحقيق، لأن عندما يكون هناك محكمة حتى اذا غاب الكاتب منها لا تكون محكمة اذا غاب أي عضو لا تكون هيئة تحقيق، اذن إذا اخذنا أن هذه اللجنة تمارس مهمة الشخص الواحد معني ذلك تعطيل أعمالها، لناحية عملية أرجعنا للقاعدة المنصوص عليها في النظام الداخلي كما تمارس اللجان عادة، كل اللجان تعتقد بالصفة التي أخذنا فيها، أي لجنة تعتقد بأكثريتها سواء كانت لجنة دائمة أو لجنة مؤقتة فعندنا اذن الى ما هو منصوص عليه في النظام الداخلي وقلنا أن هذه اللجنة المشكلة من سبعة تعتقد بالأكثورية البسيطة شأن كل اللجان بخلاف ذلك نعطل عمل هذه اللجنة أيضاً الواقع لتيسير عمل هذه اللجنة النائب العام ما له صلاحية التحقيق صلاحية تحقيق تبقى للجنة، الواقع النائب العام قلنا يغطي رئيس اللجنة فيما لو احتاجت هذه اللجنة لمراسلات مع أي جهة حكومية أو غير حكومية تحتاج أخذ معلومات قلنا عدنا للمجلس لتغطية صفته بأنه له صلاحية النائب العام في مخاطبة الجهات الأهلية والرسمية للحصول على أية معلومات تتعلق بسير التحقيق وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش : شكراً سيادة

الرئيس، تنص المادة (٥٦) من الدستور : (لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب وعلى المجلس أن يعين من أعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده أمام المجلس العالي).

المجلس اقر لجنة للتحقيق، والحقيقة هذه اللجنة يجب أن تكون لها مهمات خاصة والأخوة الذين تصدروا للقيام بأعباء هذه المهمة الشاقة، أرى أن يكون انعقادها بنصابها كاملاً وأن لا يجري عليها أن يكون أربعة من سبعة، سبعة، يجتمعوا كاملاً والذي يريد أن يعتذر يعتذر من الآن لا أن تتعلق القضية بأربع أشخاص غير، قد انتخب المجلس وقلل العدد حتى تكون فاعليتها أكثر، أما صلاحيات النائب العام فالاتهام هو بعد أن تحضر هذه اللجنة التحضيرية كل مواده يطرح قرار على المجلس فيتدب من يقوم بمهام النائب العام بعد أن تكيف قرار الاتهام لا من الآن، اما هي في التحقيق صلاحيات المجلس وهذه اللجنة أن تستدعي من تشاء لتأخذ منه الأقوال ثم تكيف هذه التهمة وتقدمها للمجلس والمجلس يتخذ قرار بثلاثي الأعضاء هو قرار الاتهام، ثم يعين الشخص الذي يترافع أمام المجلس العالي بقرار الاتهام الي صدر عن المجلس. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : الحقيقة يا اخوان لا خلاف على أن المهام الموكول لنا هي تحقيق فقط لا غير، اذا اللجنة اتخذت قرار لمجلسكم

الكريم بأن هناك قضية ضد أحد المحقق معهم، سيتولى المجلس اقرار أو عدم اقرار هذا القرار بأغلبية الثلثين أو اذا بده يقره طبعاً، ثم يختار من يمثل المجلس في المرافعة أمام المجلس العالي، نحن الآن في تحقيق وعندما تكلمنا عن التحقيق التحقيق للجنة بالنصاب الذي ذكرنا، لأن حقيقي الآن اليوم في اللجنة الآن غير ثلاث زملاء في المجلس حالياً، هل نعطل التحقيق؟ كل زميل يصير عنده ظرف يمكن مجاز يمكن يطلع في وفد برلماني يمكن يطلع كذا الى آخره، والقرار بالنتيجة للمجلس الكريم، صلاحيات النائب العام التي رأت اللجنة أن تمنحها لرئيسها أو مقررهما ما هي صلاحيات تتعلق بالفترة أو بالجزء المخصص للتحقيق فقط الآن مش للاتهام، الاتهام في النص الدستوري الي ذكره الشيخ عاطف حقيقة في نص يقول المجلس يتولى تعيين ناس يقدموا اتهام للمجلس العالي، شكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة : بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، في الحقيقة ملاحظتي حول ما يتعلق في مهام اللجنة وتساؤلي بأن مهمة هذه اللجنة هي تحقيق في قضايا الفساد وما ورد في بند (٢) متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بغير الوزراء وحالتها الى الجهات المختصة، التي تصل لكن تساؤلي ان هنالك قضايا قد وصلت الى هذا المجلس سابقة وحولت الى اللجنة المالية واتخذ في

بعضها قرار للاحالة الى النائب العام ثم حولت بعض هذه القضايا الى المجلس وعلى ضوء ذلك تشكلت اللجنة موضوع البحث الآن حالياً، فأريد تساؤلي ان هل قضايا الفساد التي كانت محولة الى المجلس حولت اليكم أم لم تحوّل بعد؟ شكراً.

سيادة رئيس المجلس : تفضل.

السيد رئيس اللجنة : الحقيقة القرار الي بين أيديكم واضح منه أنه سنبداً التحقيق بالقضايا الأربعة التي أحيلت من النائب العام للمجلس في ضوء قرار المجلس العالي لتفسير الدستور، ففي أربع قضايا نعم في ضمن القرار، الحقيقة هذه القضايا التي أحيلت لنا باقي القضايا لم تحل لنا بعضها لا يوجد فيها وزراء، والبعض الآخر تقرر المدعي العام منع المحاكمة فيها، هذه القضايا الأربعة التي وصلت لنا وهي محالة من هذا المجلس الكريم الى لجنة التحقيق التالية.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الدكتور الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي : بسم الله الرحمن الرحيم.

البند الخامس في الصفحة الثالثة : للجنة أن تستعين بالخبراء من داخل الجهاز الحكومي أو من خارجه.

في تصوري كلمة الخبراء وحدها لا تكفي، لأن الخبراء يختص عملهم في تصوري بالتنظير أو بالتقدير، فلا بد من اضافة فئة أخرى ومن يعين اللجنة على تحقيق أهدافها من أفراد

هكذا من الأشهر

جهاز الأمن العام مثلاً، فهؤلاء مؤهلون ليسوا خبراء ولكنهم في موقع التنفيذ مؤهلون فاقترح أن تضاف هذه الفقرة.

السيد رئيس اللجنة: لا مانع من إضافة هذه الفقرة ومن يعين

سيادة رئيس المجلس: ايش النص يا دكتور الكوفي.

الدكتور أحمد الكوفي: الخبراء ومن يعينهم على تحقيق أهدافها.

سيادة رئيس المجلس: وكل من يعينهم. السيد رئيس اللجنة: وكل من يعين أو يساعد.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي تفضل.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، بس حبيت أوضح ما أشار له الزميل الدكتور ماجد الواقع مهام اللجنة في أولاً تقول: التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب إلى الوزراء السابقين والحاليين.

اذن المهمة المنوطة في اللجنة هي أولاً تشمل كافة القضايا وأرجو أن يكون واضح ذلك للمجلس، وفي هذا السياق قررت اللجنة أن تبدأ عملها، تبدأ في القضايا المحالة من النائب العام، لكن آلية عملها تشمل كل القضايا المتعلقة بالوزراء، أرجو أيضاً أن أوضح ما أشار له الأخ عاطف ضرورة التفرقة بين مهمتنا كجنة تحقيق وبين سلطة الاتهام التي بعد أن يقرر المجلس أن هناك قضية يستند المجلس لمن يراه

بتأييد الاتهام بتسير مهمته فقط التجربة، التحقيق الواقع قد نصل إلى أن هناك قضية أولاً قضية، عندما نصل إلى أن هناك قضية مهمة من يتهم وما يستند له تأييد الاتهام فقط سوق الأدلة لتأييد أن هناك جريمة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيدي الرئيس، حقيقة على ضوء إيضاح الاستاذ رئيس اللجنة للاحتظي حول الفقرة (٣) من آلية العمل التي هي تفويض رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام، أوضح الاستاذ رئيس اللجنة بأن هذه الصلاحيات ادارية أو شبه ادارية لمخاطبة الجهات الرسمية ولاستدعاء الشهود والخبراء ومن تستعين بهم اللجنة، التحقيق كما أوضح السيد رئيس اللجنة سيكون من صلاحيات اللجنة، أرجو أن يتضمن هذا الكلام في قرار اللجنة الذي سنصوت عليه بعد قليل، لأنه غير واضح هنا.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الواقع اذا كان موضوع بحثي هو فقرة (٣) السؤال الذي بوجهه للأخ رئيس اللجنة ما هو السند التشريعي حتى يكون للجنة قوة قانونية في تفويض صلاحيات النائب العام لشخص ما؟

سيادة رئيس المجلس: تفضل.

السيد رئيس اللجنة: هذا السند التشريعي مستمد من الدستور ومن قرار

صلاحيات النائب العام بشكل قانوني لا يعترض عليه وإذا مارس هذه الصلاحيات لا يطعن فيها بالنتيجة ويساعدنا على هذا الموقف، هل هناك نص؟ ليس هناك نص صريح.

السيد رئيس اللجنة: نعم لا يوجد نص صريح.

معالي وزير العدل: اذن لا يجوز أن نقول مع احترامي لرأي الأخوان أعضاء اللجنة أن نقول يفوض رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام، احنا الآن بدنا نبحت في شغلة ادارية كيف آلية عملنا، بدنا نخول لرئيس اللجنة شغلة ادارية لا نستطيع أن نخوله صلاحيات النائب العام مهما قلنا عنها انها ادارية تبقى صلاحيات النائب العام معروفة شوهية، لذلك أنا باعتقادي أرجو أن يكون ذلك أن نحاول تغيير نص الفقرة (٣) الى نص يتمشى مع التشريعات السائدة في بلدنا وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النصور.

الدكتور عبدالله النصور: سيدي الرئيس، في الصفحة الثانية البند (٢) في أعلى الصفحة لفت نظري الدكتور ماجد واعتقد انه حق فيما ذهب اليه، وأرجو ان لا تذهب ملحوظته في ضمن المداخلات المتعاقبة وأن تطرح جانبياً وكأنها مفروغ منها والواقع غير ذلك.

بنقول (٢): متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بغير الوزراء، واحالتها الى الجهات المختصة. هذه المادة

المجلس المقرر بتشكيل لجنة تحقيق، هذه اللجنة اجتهدت ضمن النص الدستوري العام أن تضع آلية لعمل هذه اللجنة، رئيساً ومقررراً وأعضاء، كيف نستطيع أن نستدعي شاهداً اذا لم تكن لنا صلاحية مستمدة من القوانين المرعية، لجنة تحقيق نيابية أقل ما يعطى لها اعتقد صلاحية المدعي العام أو النائب العام باستدعاء شاهد، وبكسر ذلك معالي الوزير سنضطر أي مذكورة نرسلها الى رئيس المجلس ثم يذهب بها الى المدعي العام ليستدعي لنا شاهداً.

لجان التحقيق كما هو مستقر عليه العمل في الأعراف البرلمانية وعلى وجه التحديد في مصر هي تضع أساساً كيف تمارس هذه الصلاحيات واختصاصاتها حتى لو لم ينص على ذلك في الدستور، يعني أنا امامي قرار عن لجنة تحقيق برلمانية في مصر يقول من حق مجلس الأمة من اجراءات تحقيق، ان يخلو الدستور من النص على حق مجلس الأمة من اجراءات تحقيق لا يسلب المجلس هذا الحق، خاصة وأن التحقيق يتناول مسائل هامة الى آخر القرار، هذا الحقيقة احنا في الدستور عندنا في نص الحقيقة، حتى يخلو الدستور من النص يعطي المجلس أن يختار لجنة، اللجنة قراراً لا يزيد عن توصية، لكن القرار النهائي هو للمجلس هذا سند الحقيقة.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الواقع النص الذي في الدستور أعطى الصلاحية للمجلس بأجمعه وأعطى المجلس حق تشكيل لجنة للتحقيق، لكن هل هناك نص يعين على تفويض

هكذا من المأمور

تحدث عن القضايا الجديدة، ولكنها حصرت جدتها بغير الوزراء، والأصوب أن نقول:

متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بالوزراء وغيرهم واحالتها الى المجلس (ان كان المجلس هو صاحب الصلاحية) أو الى الجهات المختصة ان كانت غير المجلس. ووضح ان المجلس مختص بالوزراء وغير ذلك بغير الوزراء، الآن لأن خوفي أنه في القضايا التي لم تطرح تفاصيلها على المجلس وهي كثيرة في العدد وواسعة إنها تكون خارج الآلية التي وضعناها التي هم (٣) نقاط، مش واردة في بعض القضايا لا بتغطيتها (١) ولا (٢) ولا (٣) فاذن سيدي اقترح التعديل التالي:

متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بالوزراء وغيرهم، يس والباقي واضح لما نقول واحالتها الى الجهات



القواعد العامة البديية ان كل اتهام يسبقه تحقيق، كل اتهام لا يمكن أن يكون هناك اتهام دون تحقيق، والنظام القانوني في كل دولة يؤخذ كوحدة متكاملة، البناء القانوني، النظام القانوني، قوانين الدولة المختلفة تطبق اذا لم نجد نص في الدستور ترجع الى أي نص في قوانين الدولة المختلفة، فمن الطبيعي أن نعود الى أصول المحاكمات الحقوقية التي بتنظم كيفية التحقيق، والتي تنص وترتب انه لا اتهام بدون تحقيق، من هنا قرر المجلس اسناد مهمة التحقيق الى لجنة تحقيق، ومن هنا نقول ان لجنة التحقيق تتعد كوحدة واحدة لكن للمخرج العملي قلنا انه مش معقول انه كل يوم غائب ناس وما نسير في العمل، عدنا الى مجلسكم لتغطي هذا الموضوع خلافاً للأصل انه احنا كلنا لجنة تحقيق، أو بمعنى آخر احنا كلنا مدعي عام مفروض نكون واحد، ممكن يقول لي واحد من الحضور كيف يا اخي بذك تصيروا وأنتم مجزيين وما السند الدستوري لذلك، الجواب انه احنا راجعين للمجلس لتغطي من هذه الناحية وقرار المجلس وهو السلطة التشريعية في هذا الموضوع، الواقع يغطي في قضية غير مشبوكة، ما أمامنا الا أنتم تغطون في هذا الموضوع، اكمل فيها يتعلق بالنائب العام أكرر أن الواقع لا مهمة له تحقيقية وفق قانون الأصول، هو فقط مهمته لا يحل محل اللجنة، اللجنة تبقى تتعقد في الصورة التي قلناها، فقط مهمته ادارية، أما فيما يتعلق بالنقطة التي استوضحها الدكتور عبدالله أرجو أن نفصل بين ما ورد في أولاً من مهام اللجنة وما ورد في ثانياً، في أولاً قلنا تحت بند (١) التحقيق في القضايا المتعلقة في الوزراء

لها بند خاص.

النقطة الثانية احنا في اللجنة تدارسنا أن الواقع احنا لا صلاحية لنا دستورية ولا قانونية بالتحقيق مع غير الوزراء، هذه اللجنة كان واضحاً لها أن لا صلاحية لها في التحقيق مع غير الوزراء المنصوص عليها بفقرة مستقلة، لكن قلنا اذا جاء قضايا أثناء تحقيقنا بقضية بحالة البناء وتبين لنا أنه هناك جريمة بحق من هم ليسوا وزراء شونسوي فيها، نرجع للقواعد العامة ان نحولها للنائب العام يعني كرسنا ونفذنا ما يقول فيه القانون، ان مهمة أي مواطن أن يحيل أي جريمة للجهة المختصة، فقلنا القاعدة العامة بتعمل فيها انه احنا كلجنة اذا تبين لنا انه هناك شبهة جريمة مع آخرين بنحيلها للنيابة فهي لم تنشئ شيء جديد في الواقع شيء بديهي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: ليس لأحد منا أن يتهم زملائه انه بحاجة الى فهم مواد الدستور الى محاضرة حتى يفهم بمعنى هذه المواد، المادة (٥٦):

(المجلس النواب حق اتهام الوزراء) وهذا المجلس هو الذي يختار الطريقة التي يتوصل بها الى اتهام الوزير، ولا تتعدى صلاحية المجلس على اتهام الوزراء وليس لهذا المجلس أن يخول أو يفوض رئيس اللجنة أو اللجنة بكاملها صلاحيات النائب العام.

اذن مهمتنا تنحصر في تشكيل اللجنة اذا

هكذا من الأهل

اخترنا ذلك للتحقيق حتى تصل اللجنة الى الاتهام ويعود الى المجلس بكامله اقرار هذا الاتهام أو نفيه، ثم يتولى المجلس العالي المحاكمة، والأمر لا يحتاج الى كثير من المحاضرات والخطب، لذا أرجو أن يتجه المجلس الى اختيار آلية التحقيق لتتوصل الى الاتهام ونقرر هل هذا الاتهام وارد أم أنه غير وارد؟ وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، يعني شيخ عبد الباقي في اقتراح محدد، موافق على ما جاء في اللجنة؟

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: نعم.

سيادة رئيس المجلس: هل هناك اقتراح مغاير؟ أو تقر ما جاءت به اللجنة؟

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الفقرة الثالثة من قرار اللجنة غير واردة لأنه ليس للجنة ولا للمجلس أن يفرض رئيس اللجنة أو اللجنة بكاملها أن تتولى صلاحيات النائب العام، إنما المجلس فقط يصل الى الاتهام ثم تحال القضية الى المجلس العالي ليتولى هذا المجلس المحاكمة حسب قانون العقوبات الى أن يصدر قانون خاص لمحاكمة أو تحديد المسؤوليات التي يكون الوزير قد خالفها وارتكب المخالفات.

سيادة رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: يمكن بتجاوبنا مع بعض، السيد الرئيس الصحيح يعني في موضوع

فنشئت في قانون محاكمة الوزراء عن شيء عسى أن أجد أمر من هذه الأمور لم أجد أيضاً اعتمد على الدستور بأن صدور قرار الاتهام لا نستطيع أن نقول اجتهادي أن صاحب قرار الاتهام هو الذي يحقق لأنه ما قلش النائب العام ليحققها للمدعي العام، يحقق يرفع التحقيق الى النائب العام يصدر النائب العام قرار اتهام، أعطى صلاحية مث لصاحب قرار اتهام هو الذي يحقق في الأصول الجزائية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيادة الرئيس، لا شك أن تعليق دولة الرئيس هو تعليق حقيقة مش وجهة نظر قوية، لكن الحقيقة اذا أخذنا بهذا القول هل معنى ذلك أن نذهب للوزير ليحقق معه المدعي العام وعندما ينتهي التحقيق يرسل التحقيق كاملاً الى مجلس النواب ليتهم، اعتقد لم يقصد المشرع الدستوري ذلك، المدعي العام أرسل لنا قضايا عديدة بعضها لم يستكمل التحقيق بها مجرد ما طلع قرار تفسير الدستور فوراً قال أنا هذه القضايا غير مختص فيها، هذه القضايا يفرض ثبوتها فهي اختصاص مجلس النواب والديوان العالي لتفسير الدستور، يعني المدعي العام فهم في القرار انه ما يقدرش يحقق مع أي واحد وزير، الآن لو أرسلنا وزير يقول أنا غير مختص سنداً لتفسير الدستور، حقيقة لا يمكن أن نفصل بين الحاليين هو لما وضع الدستور هذا النص هو حصانة حقيقة للوزراء انك أجيب الوزير كل يوم بتحقيق بكذا الى آخره، يعني هذا قصد المشرع الدستوري من

ذلك، أكثر من ذلك دساتير أخرى لم ينص فيها على تحقيق أو اتهام حتى، مع ذلك اجتمعت هذه الأعراف البرلمانية من ضمنها في مصري ما أشرت قبل قليل الى أن حق مجلس النواب قائم أو الأمة قائم في التحقيق مع الوزراء حتى لو لم ينص على ذلك في الدستور ولدي احد القرارات الصادرة عن مجلس الأمة في مصر تحت رقم ١٧٧ يقول بذلك.

لذلك دولة الرئيس هذه النقطة حقيقة وسيادة الرئيس ناقشناها عند احالة القضايا واستقر رأي مجلس النواب للتصويت على أن تكون صلاحية اللجنة التحقيق ليس فقط أن تكون في قضية ومقيش قضية، لا ما هو اذا بدنا نقول هيك الحقيقة المجلس يقرر ما فيش داعي لجنة حتى نهائياً ما في داعي الى لجنة على وجه الاطلاق، المجلس بالتصويت أنا معي محاضر الجلسة التي جرى فيها التصويت على تشكيل لجنة واختصاصاتها واستقر الرأي أخيراً على أن يكون اختصاص اللجنة التحقيق أو استكمال التحقيق ان كان هنالك داعي لاستكمال التحقيق، اذا المدعي العام كمله الى آخره ممكن نقول كل ايشي تمام.

أيضاً يثور نقطة دستورية اذا قلنا نأخذ قرار مدعي عام كما هو وتحقيقاته كما هي قد يرد أيضاً القول أن هذا المدعي العام غير مختص وبالتالي كل التحقيقات باطلة، حقيقة في وجهة نظر بتقول هيك الآن. لذلك احنا سنسوحى حقيقة ما ورد في التحقيقات لدى المدعي العام ثم ما يمكن استكمالها وبالتالي قرار هذه لجنة تحقيق أولية مشكلة عن المجلس، القرار أولاً

هكذا من الأصل

وأخيراً هو للمجلس الذي سير الاتهام أولاً يقر الاتهام، شكراً.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الشؤون البرلمانية.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الواقع للمجلس حق تعيين أعضاء من هذا المجلس ليتولى تقديم الاتهام والدفاع أمام المجلس العالي، فإذا أبقينا على هذه اللجنة أو هؤلاء الأعضاء الذين يعينون من قبل المجلس لتقديم الاتهام وتولي الدفاع أمام المجلس العالي مهمة النيابة العامة، أما أن المدعي العام حسب التفسير الأخير لا يجوز له أن يحقق مع الوزراء ولا الحاليين أو السابقين، إنما اللجنة هي تتولى مهمة تقديم الاتهام والدفاع عنه أمام المجلس العالي، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيادة الرئيس، أرجو أنؤكد وأشير إلى أن ما ورد على لسان دولة الرئيس حقيقة مع كل الاحترام وما ورد أيضاً على لسان الزميل رئيس اللجنة غير وارد إطلاقاً لأنه أصبح محسوم قانوناً ولا نرجع فيه حتى إلى اجتهاد، لأن المجلس العالي لتفسير الدستور قرر الاختصاص في التحقيق لجهة غير المدعي العام وأن المدعي العام قرر أيضاً أنه غير مختص فهو لم يعد ولا يملك الآن إذا نسب لأي وزير سابق أو حالي أو لاحق أن نرسل القضية للمدعي العام، لا نملك إرسالها، أصبح المجلس هو المختص وهذه نقطة لا نرجع فيها إلى أي كتاب فقهي قانوناً فسر الجهة المختصة

بالتفسير وأصبحت جزء من القانون فسرت أن المدعي العام لا يملك التحقيق، إذا كان لا يملك التحقيق هو لا يملك التكييف أيضاً ولا يملك أن نرسل له أي قضية، من هنا يا اخوان برد أذكر أن هذه القضية التي هي أول ممارسة وستكون سابقة في نظامنا القانوني بلدها منتهى الدقة والموضوعية والدراسة ومتتهى التحديد حتى، تجميع الناس حول هذه القضية، لذلك أقول يا اخوان انه ما في خلاف أن سلطة الاتهام للمجلس وسلطة التحقيق لجهة خارج المجلس وهذا أمر عادل أيضاً، لأن المحكمة التي يدها تفصل بالقضية من خارج المجلس وهذا في توازن أن المجلس يتهم وهناك محكمة من خارج المجلس من قضاة وأعيان هي المحكمة، هنا نحن سلطة ادعاء عام.

لكن برّد أقول لا اتهام إلا بأن يسبق بتحقيق، فالمدعي العام غير مختص، إذن بالضرورة هذا المجلس هو المختص، والمختص لجنة منه التي ذهبت لها صلاحية التحقيق هي التي تقوم بالتحقيق بعد أن تنتهي منه، المجلس يتهم ويعين من يؤيد هذا الاتهام ويتراجع أمام المحكمة التي هي مفصلة عن هذا المجلس، وأرجو أن يطرح هذا الموضوع للتصويت لأنه حتى لا يحتل باعتقادي الخلاف بأنه يجوز أن ندلي بالقضية إلى المدعي العام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: التي تفضل فيه النائب المحترم حسين مجلي انه في المجلس العالي قرار بهذه الصيغة ان التحقيق ليس للمدعي

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيادة الرئيس، يا اخوان لا شك النقاش غير مضر في هذه القضية، فعلاً يعني أنا مع النقاش ولا أدعي أنني احتكر هذه الحقيقة في هذا الموضوع بالذات، موضوع جديد وخطير وكبير الحقيقة ما في سوابق عندنا لكن في سوابق عند غيرنا حقيقة من هذه القضية، أنا لم أقرأ قرار متكامل يتعلق بلجنة تحقيق برلمانية في مصر، القرار يقول:

عند تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية من أعضاء مجلس الأمة، أحيل قرار التشكيل بعد اتخاذ إلى لجنة الشؤون الدستورية، يعني عندهم لجنة شؤون دستورية في مصر التي تقول دستوري أو غير دستوري حيث قدمت اللجنة المذكورة تقريرها الذي انتهت فيه إلى أن خلو الدستور من النص على حق المجلس في اجراء التحقيق لا يسلب المجلس هذا الحق، هذا قرار صادر عن لجنة الشؤون الدستورية في مصر سنة (٥٨) يتكلم عن حق المجلس في مطلق الأحوال بالتحقيق حتى لو لم ينص على ذلك، ويبدو لي صار عندهم خلاف زي ما صار خلاف عندنا الآن في هذا المجلس إحالوه للديوان العالي لتفسير الدستور بيسموه لجنة الشؤون الدستورية، قال لا المجلس له الحق أن يحقق،

العام فمحسومة نثني انه محسومة، ويسحب كلامي السابق، بس يا ريت يقرأ اذا موجود القرار.

سيادة رئيس المجلس: تفضل، الشيخ عبد الباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: حتى نخرج من الخلاف تعديل الفقرة الثالثة من قرار اللجنة، تفوض اللجنة لتقديم الاتهام والدفاع عنه أمام المجلس العالي، هذا نص الدستور هذا نص المادة (٥٦) من الدستور.

سيادة رئيس المجلس: واضح الاقتراح واضح الشيخ عبد الباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: لأن المدعي العام لا يملك التحقيق.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمحوا لي الاخوان أرجو عدم اعادة الأمور الى موضع بيده وعدم التكرار لأن القضية أولاً هامة وخطيرة وجديدة على تشريعنا وواقعنا كله، الذي أرجو من الذي يتقدم يتفضل بالحديث يقدم اقتراح معين يتأه يسير الأمور وليس يضع العراقيل أمام ما هو مطلوب الآن، سعادة رئيس اللجنة تفضل.



هكذا من الأهل

هذه النقطة التي حبيت أن أوضحها، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء : رقم (١) لسنة ٩٠ صادر عن المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور اذا سمح السيد رئيس اللجنة أن يقرأه لأنه ما في من الكلام انه بالتحقيق وإنما الوزير العامل والوزير، تفسير الوزير العامل والوزير وليس كما تفضل به النائب المحترم الاستاذ حسين مجلي بأن المجلس العالي بت في صلاحية التحقيق.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، تفضل رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : يعني أنا الحقيقة ما كنت حاب النقطة هذه قال الحوار حقيقة، أنا رد على الاستاذ حسين يعني رد واضح ما في داعي نقرأه بتصور، الا اذا حاب دولة الرئيس يقرأه، نقرأه؟

أصوات : نعم.

السيد رئيس اللجنة : الفقرة الحكومية: وحيث أن قواعد التفسير تقضي بأن النص تشريعي لا يجوز أن يفسر بمعزل عن باقي نص التشريع الأمر الذي أوجب استعراض نص المادة (٦١) من الدستور بباقي نص المادة (٥٥) منه وحيث أن ما يستفاد من عبارات النص الواردة في المادة (٦١) ان اقامة الدعوى على الوزير بجرم ناتج عن تأدية وظيفته تشمل الوزير العامل والوزير غير العامل بدلالة عبارة ولا تمنع

استقالته من اقامة الدعوى عليه والاستمرار في محاكمته.

كما انه يستفاد من نص المادة (٥٥) المشار اليها ان الحصانة التي أصبغها الدستور على الوزراء هي حصانة محصورة بالجرائم التي يرتكبها الوزراء نتيجة لتأدية وظائفهم، وحيث أن جرائم الوظيفة لا يتغير وصفها سواء كان الوزير الذي ارتكبها وزير عاملاً أو غير عامل، لأن العبرة في ذلك أن يكون الجرم المنسوب اليه ناتجاً عن تأدية وظيفته، وإنما ينبي على ذلك أن الوزراء المفصولين في المادة (٥٥) المطلوب تفسيرها هم الوزراء العاملون والوزراء غير العاملين، ما دام انهم قد ارتكبوا الجريمة أثناء تأدية وظائفهم وان صلاحية المجلس العالي في محاكمة وزراء عن الجرائم الناتجة عن تأدية وظائفهم تشمل الوزير العامل والوزير غير العامل، هذا ما نقرره بالاجماع تفسير المادة (٥٥) لم يتكلم القرار عن التحقيق أو حتى عن الاتهام قال اختصاص المجلس العالي فقط، التحقيق حقيقي زي ما قلنا اللي نص عليه بدنا آلية تحقيق، كيف ممكن نتهم وزير هيكل يعني مش معقول نتهمه بدون ما نحقق مش معقول يعني أمر غير معقول.

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ الدغمي تفضل.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة في الفقرة (٤) من التوصيات تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصول المحاكمات الجزائية ولها

أن تمارس كل ما هو محول للنيابة العامة ممارسته في القوانين المرعية، هذا النص يغطي ما دام أن اللجنة تستعمل قواعد أصول المحاكمات الجزائية يغطي عمل اللجنة ولا داعي للفقرة (٣) واعتقد ان السيد رئيس اللجنة يوافق معي على اقتراح بحذف التوصية رقم (٣) المشار اليها التي سببت هذا النقاش الطويل، فالفقرة (٤) تغطي لذلك اقترح الغاء الفقرة (٣).

سيادة رئيس المجلس : في اقتراح وتنشئة، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : هو الحقيقة القرار من قراره هو قرار اللجنة المجتمعة ولم أقترح هذا الاقتراح، اقترحه زملائي حتى أضافوا اذا كنت غائب أنا يكون مقرر هو يأخذ صلاحيات النائب العام، لا تثبت في أي شيء هذه مهمة صعبة الله يعين اللجنة عليه حقيقة ويا ريت يعني زملاء آخرين يساعدوا في هذه المهمة الخطيرة والكبيرة جداً حقيقة، وربنا يعني على أن نظهر الحقيقة، ببساطة أنا أتكلم عن صلاحيات ادارية محددة ليس أكثر ولا أقل التحقيق ملك اللجنة؟ بالصيغة ونطبق أصول المحاكمات الجزائية، اذا قلت لي شو السند الدستوري برضه ما هو راجح ممكن تسألني سؤال آخر، شو اللي بيخليك انت تطبق أصول المحاكمات الجزائية؟ يعني مفيش سند قانوني، لكن لجنة تحقيق مزيد من الضمانة أصلاً والحرص في التحقيق انك تأخذ صفة القاضي هذا حماية اللي بتحقق معه وحماية للمجتمع أيضاً، مع ذلك أن

الأمر متروك لمجلسكم الكريم معنديش أي تحفظ على ايشي الحقيقة أبداً.

سيادة رئيس المجلس : اذا سمح لي الاخوان هناك مقترحات محددة، الاستاذ حسين مجلي معذرة من الاخوان الباقين حقيقة.

السيد حسين مجلي : (٣) حقيقة احنا هدفنا أن يكون رئيس لجنة التحقيق يعني عندما يرسل أي كتاب لأي جهة، أن يكون معروف بقرار من هذا المجلس انه بصفتي نائب عام، لكن لا ضير من أن يوقع رئيس لجنة تحقيق، الواقع هي مش قضية يعني بدنا صلاحيات اطلاقاً، فليحذف فقرة (٣) ويبقى يوقع رئيس لجنة التحقيق. أرجو أن يتاح لي الرد على ما أثاره دولة الرئيس اعتقد انه مستقر في نظامنا القانوني منذ نشأ أن الوزير العامل عندما ينسب له أي شيء لا يرد اطلاقاً أن يرسل الى النائب العام أو المدعي العام ليحقق معه، الواقع الالتباس ظهر فيما يتعلق بالوزراء السابقين اللي راحوا للمدعي العام وحقق معهم وسنداً لقرار التفسير اللي تلي الآن، قال حسمه قرار التفسير أن هذا يعاملوا معاملة الوزراء، الوزراء العاملين بمعزل عن رأيي أنا يمكن يختلف مع التفسير، لكن بمعزل عن الاختلاف والاجتهاد حسم في هذا المجال بقرار التفسير أن الوزير السابق يحقق معه كما يحقق مع الوزير العامل، ومن هنا أعيادت القضية الى المجلس باعتبار المدعي العام غير مختص، ولذلك أكرر القول بأن هذا الموضوع أصبح محسوم بأن الوزير العامل والوزير السابق لا اختصاص لتحقيق المدعي العام معه وان المجلس أصبح مختصاً سنداً لقرار هذا التفسير

هكذا من الأصيل

اللي كمل نظامنا القانوني المستقر ابتداءً أن الوزير العامل لا يمكن أن يرد أن نرسله كجزء من حصانته الى المدعي العام ليحقق معه.

أنهي قولي برجاء التصويت على قرارات اللجنة كما وردت مع شطب الفقرة (٣) لأن حقيقة احنا لم نطلب صلاحية، احنا قصدنا أن يغطي رئيس اللجنة ولكن يغطي ذاته بأنه رئيس لجنة تحقيق وكفى وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح لي الاخوان أيضاً هذا مقترح محدد، الأستاذ الدغمي اللي اقترحه وهو شطب مادة (٣) صفحة (٢) تحت آلية العمل مقترح، ومقترح آخر تقدم الدكتور عبدالله النور أيضاً في نفس الصفحة بند (٢) بالوزراء وغيرهم، هذه التعديلات الواضحة الآن محددة، الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: شكراً الحقيقة قبل موضوع التصويت وعلى الفقرة (٢) اللي تعرضت لها أنا وعقب عليها معالي الدكتور عبدالله فأنا الحقيقة سؤالي ويحتاج الى قرار من هذا المجلس حول موضوع القضايا برمتها التي أحيلت الى المجلس ثم أحيلت الى اللجنة المالية، جزء منها فقط هو الذي تحول الى القضاء وبقي أجزاء أخرى لم تحول الى القضاء، فهنا يحتاج هذا الموضوع الى قرار من المجلس، بهل تحال هذه القضايا من اللجنة المالية الى هذه اللجنة؟ أم تبقى اللجنة المالية مستمرة في قصاصها السابق؟

هذا سؤالي الحقيقة وهذا موضوع بحث.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح لي الدكتور ماجد والاخوان، قرار المجلس الكريم عندما شكل هذه اللجنة قال:

تشكيل لجنة تحقيق عامة منكم للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد الاداري والمالي وهي عامة تنتهي مدتها بانتها مدة المجلس، أنا فهمي لها انه عام ويشمل كل ما ذكرت.

اذا سمح لي الاخوان التعديل المقترح حذف بند (٣) من آلية العمل وأضافه بالوزراء وغيرهم، وأظن أنها هي أيضاً تميز ولا تغير شيء فهل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة، هل يوافق الاخوان رفع الأيدي رجاء من يوافق مع التعديلات؟ موافقة.

«وهذا هو نفس قرار لجنة التحقيق النيابة بعد التعديل».

سماعة رئيس لجنة التحقيق النيابة المحترم

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٩٠، الموافقة على عمل وصلاحيات وقرارات اللجنة كما يلي:

أولاً: مهام اللجنة:

١. التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين والحاليين من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم، بعد احالتها من المجلس.

وفي هذا السياق، قرر المجلس أن تبدأ عملها بالقضايا المحالة من النائب العام في

عمان ذوات الأرقام:

٩٠/٩٢٣، ٩٠/٩٢٤، ٩٠/٩٢٥، ٩٠/٩٣٠.

٢. متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بالوزراء وغيرهم.

٣. اعداد تقرير عن كل قضية ينتهي التحقيق بها، وتقديمها للمجلس ليتخذ بشأنها القرار المناسب.

ثانياً: آلية العمل:

١. يكون نصاب اللجنة في حضور الاجتماع هو نصاب الأغلبية البسيطة، أي أربعة من سبعة، على الأقل من بينهم رئيس اللجنة أو مقررها.

٢. نصاب اللجنة في القرارات والتوصيات هو الأغلبية البسيطة في الحضور، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

٣. تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصول المحاكمات الجزائية، ولها أن تمارس كل ما هو مخول للنيابة العامة ممارسته في القوانين المرعية.

٤. للجنة أن تستعين بالخبراء، وكل من يعينهم على تحقيق أهدافهم من داخل الجهاز الحكومي أو من خارجه.

٥. تفويض اللجنة من قبل المجلس بالاستعانة بالعدد اللازم من الموظفين، للقيام بأعمال أمانة اللجنة وضبط المحاضر والقيام بالأعمال التنفيذية وكافة الأعمال المتعلقة

بتنفيذ قراراتها.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عريبات

سيادة رئيس المجلس: الأستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً سيادة الرئيس، في القضايا يجب أن تعرض على المجلس والمجلس يحيلها للجنة اذا سمحت.

سيادة رئيس المجلس: طبعاً طبعاً هذا اللي جاي هذا ما أقر.

السيد فارس النابلسي: ما أحيلت سيادة الرئيس؟

السيد رئيس اللجنة: أحيلت هذه القضايا الأربعة لمجلسكم الكريم على اللجنة.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٠، والمتضمن الموافقة على مشروع قانون انتقال الأموال غير المتقولة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية:

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب

بنصابها القانوني اجتماعين، للنظر في مشروع قانون انتقال الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠، كما يلي:

الاجتماع الأول:

بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي، رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبوفارس، وأصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

الدكتور أحمد الكوفحي، كامل العمري، محمد فارس الطراونة، سليم الزعبي، الدكتور همام سعيد، عبد الرؤوف الروابدة، يوسف المبيضين، محمود هويل، منصور مراد، عاطف البطوش، إبراهيم خريسات، نايف الحديد، فارس النابلسي.

كما حضر من أعضاء مجلس النواب السادة: الدكتور عبدالله التسور، ليث الشيبيلات، عبدالرحيم عكور. وقد حضر

الاجتماع سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

الاجتماع الثاني:

بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٠، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي، وحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

سليم الزعبي، عبدالعزيز جبر، كامل العمري، نايف الحديد، الدكتور همام سعيد، عاطف البطوش، عبد الرؤوف الروابدة، عبدالكريم الدغمي، فارس النابلسي، منصور مراد، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور أحمد الكوفحي.

وقد حضر الاجتماع سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

وبعد دراسة مشروع القانون المذكور مع الأسباب الموجبة، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة «اللجنة القانونية»
صالح الزعبي

الأسباب الموجبة

لمشروع قانون انتقال الأموال غير المنقولة

١ - ان انتقال الأراضي الأميرية للورثة حالياً يتم بموجب قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني الصادر في ٢١ / ربيع الأول / لسنة ١٣٣١ هـ الموافق ٢١ / شباط / ١٩١٢ م لأن المادة (٥٨) من القانون الأساسي لحكومة شرق الأردن لسنة ١٩٢٨، قد نصت على أن القوانين العثمانية المنشورة في أول تشرين ثاني لسنة ١٩١٤ أو قبل ذلك تبقى نافذة المفعول

الى أن تلغى أو تعدل، كما أن الفقرة (أ) من المادة (٧١) من الدستور الأردني لسنة ١٩٤٦ قد نصت على مثل ذلك والمادة (١٢٨) من دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن جميع القوانين والأنظمة وسائر الأعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول الى أن تلغى أو تعدل بتشريع يعد بمقتضاه ولم يصدر أي تشريع أردني ينظم هذا الأمر.

٢ - ان قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني يخالف لأحكام الموارث في الشريعة الإسلامية سواء من حيث تحديد المستحقين أو من حيث مقدار فروضهم وانصبتهم أو من حيث مراتبهم بالإضافة الى خروجه عن القاعدة الشرعية التي تجعل للذكر مثل حظ الأنثيين فسوى بين الذكر والأنثى كما أوجد حق الخلفية أو حق التمثيل، بمعنى أن فروع الوارث الذي توفي قبل المورث يقومون مقام أصلهم فيأخذون الحصة التي يستحقها لو كان حياً.

٣ - ان حق التصرف في الأراضي الأميرية حق متفرع عن الملكية حسب ما جاء في المواد (١١٩٨ - ١٢٠٤) من القانون المدني، وقانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٣، وأصبح أقرب ما يكون الى حق الملكية حيث نصت المادة (٦) من قانون التصرف في الأموال غير المنقولة على ما يلي: (يحق لكل شخص يتصرف في أرض أميرية أو موقوفة بسند تسجيل أن يفرغها فراغاً قطعياً أو يؤجرها أو يعيرها أو يضعها تأميناً للدين ... الخ) ولم يبق حالياً أي قيود تذكر على حق التصرف في الأراضي الأميرية سوى انه لا يحق لصاحب حق التصرف أن يوصي به أو يوقفه الا أن قانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى الملك رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ يسمح بتحويل أية أرض أميرية الى ملك بقرار من مجلس الوزراء اذا رغب صاحب حق التصرف وقفها على جهة خيرية.

٤ - ينتقد كثير من العلماء المسلمين أثناء اللقاءات التي تتم معهم في المؤتمرات الإسلامية تطبيق هذا القانون المخالف لأحكام الموارث في الشريعة الإسلامية وقد قامت معظم الدول العربية والإسلامية بإلغاء العمل بقانون انتقال الأموال غير المنقولة فيما يتعلق بالأراضي الأميرية وأصبح انتقالها للورثة يتم حسب أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية.

٥ - بناء على ما تقدم تم وضع مشروع القانون المقترح حيث تضمن النص على انتقال الأموال غير المنقولة بما فيها حق التصرف في الأراضي الأميرية للورثة، حسب أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية المعمول به كما تضمن النص على إلغاء قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني وأي نص في أي تشريع أردني الى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

هكذا من الأصول

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون انتقال الأموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون انتقال الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يتم انتقال الأموال غير المنقولة بما في ذلك حق التصرف في الأراضي الأميرية لورثة من يتوفى بعد نفاذ أحكام هذا القانون وفق أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية المعمول به.

المادة ٣ - يلغى قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني كما يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس النواب

بنصائها القانوني بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠

برئاسة سعادة السيد جمال الخريشا ومقررها

سعادة السيد داود قوجق وحضور أصحاب

السماحة والمعالى والسعادة السادة: محمد علي

الدرود، عبد الباقي جو، نواف الخوالدة،

ابراهيم الغبابشة، سلطان العدوان، ونادر

الظهيرات.

ونظرت اللجنة في الاقتراحات المحالة

ليها من مجلس النواب وتوصلت الى ما يلي:

١. اقتراح برغبة رقم (١) والمقدم من سعادة

النائب السيد فؤاد الخلفسات ويقترح

تشكيل لجنة من مجلس النواب لدراسة

أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من

سيادة رئيس المجلس: تنسيب اللجنة القانونية مطروح على المجلس الكريم؟ مادة مادة واجمالياً حتى لا يحتاج محمد الدغمي؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣. قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الاقتراحات برغبة المحالة عليها من المجلس.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة.

السيد داود قوجق مقرر اللجنة الادارية:

محضر الجلسة الثالثة عشر من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٢/٢٦/١٩٩٠ م ٨٥

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذا الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٣. اقتراح برغبة رقم (٤) والمقدم من سعادة النائب السيد فؤاد الخلفسات ويقترح تشكيل لجنة من مجلس النواب لغايات النظر في آلية اختيار منح البعثات العلمية في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. (وتتولى اللجنة جواز النظر وتنسب التحويل الى لجنة التربية والتعليم).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة واللجنة الادارية صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذا الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً سيادة الرئيس، في عدة قضايا لم تحال الى لجنة التحقيق وما زالت موجودة عند اللجنة المالية ويدها قرار من المجلس الكريم باحالة كافة القضايا الموجودة عند اللجنة المالية الى لجنة التحقيق. شكراً.

جميع الأوجه (وتتولى اللجنة بعد أن استمعت الى سعادة النائب مقدم الاقتراح جواز النظر فيه).

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذا الاقتراح الى الحكومة؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: تحول الى الحكومة لبحث الموضوع، وقد طرح هذا الصباح تشكيل لجنة، أما تشكيل لجنة يبحث مع الحكومة حول اللجنة، واللجنة قد تكون مشتركة من الجانبين تبحث معهم، اذا أردت أن تقرر تشكيل لجنة من هنا، اقتراح برغبة يحول للحكومة للنظر بتشكيل لجنة، واذا لم تشكل تعود اليكم بالتعاون معاً مشتركة، اما اذا تشكلوا لجنة من المجلس قراركم هنا وانتهي، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٢. اقتراح برغبة رقم (٣) والمقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفاوين، ويقترح اعادة النظر في تخفيض عدد المنح وذلك لأن المتضرر الأكبر من أبناء البادية والريف والتي لا تتوفر فيها الا القليل من وسائل المساعدة للدراسة في المدرسة أو البيت وكذلك يرى أن تكون الأقاليم هي منطقة التنافس بين الطلبة على المنح المخصصة لكل اقليم أو الاستعانة بصندوق المعونة الوطنية لدعم الطلبة الفقراء.

(وتتولى اللجنة جواز النظر وتنسب تحويل الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم).

هذا من الاصل

سيادة رئيس المجلس: هذا من مهام اللجنة الآن أن تضع يدها على كل ما يتعلق في الموضوع.

السيد فارس النابلسي: بدها قرار سيادة الرئيس، بدها قرار من المجلس.

سيادة رئيس المجلس: رئيس اللجنة سليم الزعبي تفضل.

السيد سليم الزعبي: يبدو لي في شكل قانوني بنحاول نخطئ حالنا فيه، فعلاً للشكل القانوني يا ريت أن يصدر قرار عن المجلس إذا أراد ذلك بأن نحال كافة القضايا المتعلقة بالوزراء السابقين أو الموجود لدى اللجنة المالية للتحقيق بها من قبل لجنة التحقيق بما في ذلك القضايا المحالة للنائب العام أيضاً ليتا بقرار للشكل القانوني والا هو عملياً المجلس أخذ قرار وإلى آخره، بس لكن لاستيفاء الشكل بدها قرار.

سيادة رئيس المجلس: أنا أتوقع من مهام اللجنة الرئيسية العامة التحقيق في كل الموضوعات، بتوقع تشملها، وقرار المجلس بتشكيل لجنة يعطيها هذا الحق، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: أنا بشوف يا اخوان من مصلحة القضايا هذه أن نسير نفس الطريق التي سلكتها القضايا الأولى أن تذهب إلى القضاء لأن هناك متهمين ليسوا وزراء، وستقوم المحاكم بمحاكمتهم وتحيلهم النيابة إلى المحاكم لذلك أرى البقاء على نفس الطريقة الأولى

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

«انتهت الجلسة»

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عريبات

وارسال قضايا الفساد التي لم يتحقق فيها إلى النائب العام لتقوم النيابة بدورها في التحقيق حتى إذا ثبت أن من هؤلاء الأشخاص وزراء عندئذ ترسل قضاياهم إلى مجلس النواب.

سيادة رئيس المجلس: السيد حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي أرجو أن يكون واضح لكل زميل من زملائنا، أن لجنة التحقيق لا صلاحية لها بالتحقيق لا ابتداءً ولا انتهاءً ولا لاحقاً مع أي من هم من غير الوزراء الحاليين أو السابقين، فلذلك من الطبيعي وهي تنظر أي قضية طرف فيها وزير أن نحال ما عدا أن كان في إلى النائب العام لأنها لا تملك أن تنظره أصلاً، لكن من الطبيعي ألا تذهب أي قضية تتعلق بوزير سابق أو حالي إلى النائب العام تبقى لدى هذه اللجنة، لذلك اقترح أن يؤكد المجلس قراره بإحالة كافة القضايا الموجودة لدى اللجنة المالية بما فيها القضايا المعادة من النائب العام للجنة التحقيق.

سيادة رئيس المجلس: في أحد يثني على اقتراح الاستاذ حسين مجلي، اذن موافقة ويؤكد المجلس على الاقتراح الذي ذكره الاستاذ حسين مجلي، شكراً لكم، السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

سيادة رئيس المجلس: ترفع الجلسة إلى مساء يوم الأحد الساعة الخامسة.